**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحيي-جيجل-**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**العنوان**

# أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (2000-2020)

# -دراسة حالة الجزائر-

**مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي**

**من إعداد الطالبتين :**

- مزماز سلمى
- صداد سهيلة

**تحت إشراف**

د/ بودخدخ مسعود

**السنة الدراسية: 2020/2019**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحيي-جيجل-**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**العنوان**

# أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (2000-2020)

# -دراسة حالة الجزائر-

**مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي**

**من إعداد الطالبتين :**

- مزماز سلمى
- صداد سهيلة

**تحت إشراف**

د/ بودخدخ مسعود

**السنة الدراسية: 2020/2019**

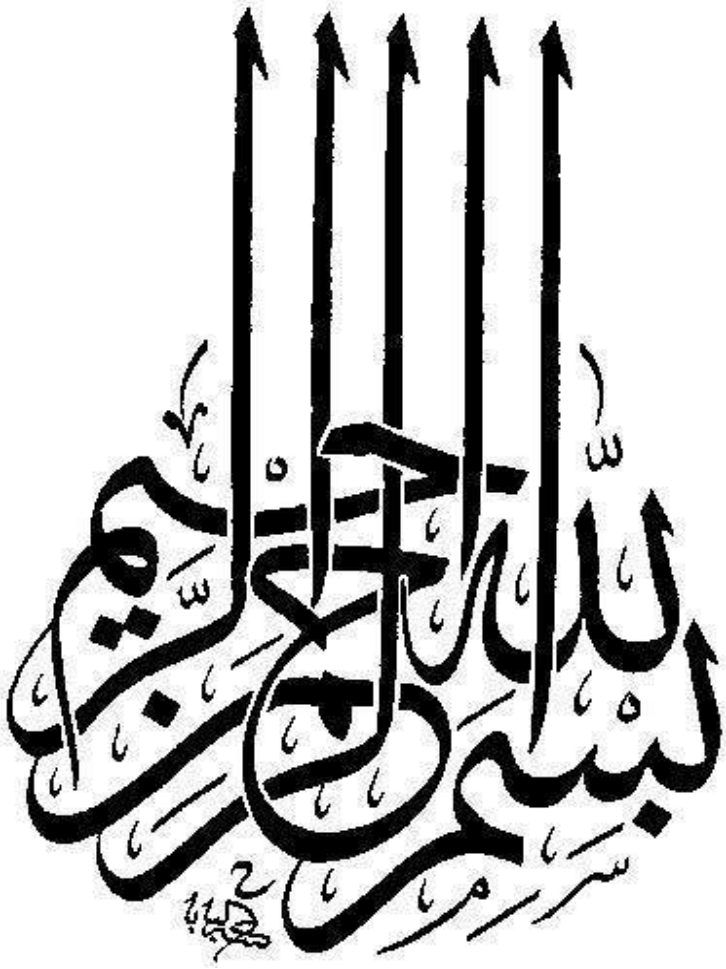
بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهم أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادَكَ فِيمَا

كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُون

لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ،لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ

الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْسَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ

الْعَرْشِ الْعَظِيمِ،الحمد لله رَبِّ العَالَمِين،اللَّهم

كَاشِفَ الغَّمِ مُفَرِّجَ الهَّم، مُجِيبُ دَعْوة

المضّطَرِّين إِذَا دَعَوْكَ ،

رَحْمن الدُنْيا والآخِرَةِ وَرَحِيمُهما فَارْحَمْني في

حَاجتي هذه بِقَضَائِهَا وَنَجَاحِهَا رَحْمةً تُغْنِيني

بِهَا عَنْ رَحْمَة مِنْ سِوَاك

# كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا والذي أعطانا هذا العقل وأنار لنا دروبنا، وجعل العلم نور للبصائر وطهارة للنفوس والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم، اللهم لك الحمد حتى ترضى.

واعترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، فائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ "بودخدخ مسعود" على قبول الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح والتوجيهات القيمة التي قدمها في سبيل إتمام هذه العمل.

ولا تفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم من الطور الابتدائي إلى آخر مشوارنا الدراسي وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة.

سلمى، سميلة

## إهداء

الحمد لله الذي وفقني وأنعم علي بالصحة والعقل حتى نلت مبتغاي أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى التي نبض لها قلبي قبل أن تراها عيني، إلى من حملتني بين ذراعيها فرقصت روحي إلى كفيها..... إلى أول نجمة تضيء عتبة الليالي فتكون خيط نور أتبعه إلى التي تطلب رضوان الله خطواتي كلما سكنت إلى أحضانها إليك يا أغلى ما أملك في الوجود "**أمي الغالية**".

إلى من أدين له بحياتي .....إلى من عمل وسقاني من عرق جبينه إلى الذي كان يحترق ليضيء طريقي "**أبي**" أطال الله في عمره.

إلى أخي العزيز "**رفيق**"

إلى من تقاسمت معهم حلوة الحياة ومرها إخوتي " شفيقة، حياة، وردة، حسيبة"

إلى الكتكوت "**وسيم**"

إلى من تقاسمت معي عناء هذا العمل الصديقة"**سلمى**"

**إلى كل صديقاتي**

**إلى من عرفني بهم الأقدار وشاطروني ذكريات لا تنسى إلى من أحبهم قلبي**

سهيلة

# إهداء

إلى القائم بلا أمد... إلى المحصي بلا عدد.... رافع السماء بلا عمد... إلى الله الواحد الأحد....إلى خير خلق الله.... إلى سيدي وحبيبي محمد صلى الله عليه وسلم....

قال الله تعالى: "وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي عملي المتواضع إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود"**أمي الحبيبة**".

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه "**أبي العزيز**" أدامه الله لنا,

إلى أخواتي"**إيمان، سميرة، صارة، فاتح، رمزي**"

والكتكوت "**أنس**"

إلى كل الأهل والأقارب

إلى زميلتي في المذكرة"**سهيلة**"، إلى كل صديقاتي.

سلمى

# فهرس المحتويات

| قائمة المحتويات | |
|---|---|
| **دعاء** | |
| **كلمة شكر** | |
| **قائمة المحتويات** | I |
| **قائمة الجداول والأشكال** | V |
| **المقدمة** | أ-ح |
| **الفصل الأول: المحروقات كسلعة إستراتيجية** | |
| **تمهيد** | 08 |
| **المبحث الأول: أساسيات حول النفط** | 09 |
| **المطلب الأول:** مفهوم النفط | 09 |
| **المطلب الثاني:** الصناعة النفطية | 11 |
| **المطلب الثالث:**أنواع النفط واستخداماته | 12 |
| **المبحث الثاني:أساسيات حول الغاز الطبيعي** | 13 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الغاز الطبيعي | 14 |
| **المطلب الثاني:**مراحل البحث والاستخراج للغاز الطبيعي | 15 |
| **المطلب الثالث:** معالجة الغاز الطبيعي | 19 |
| **المبحث الثالث: أسعار النفط في الأسواق العالمية** | 21 |
| **المطلب الأول:**مفهوم الأسواق العالمية للنفط | 21 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني:**أسعار النفط | 29 |
| **المطلب الثالث:** تطورات أأسعار النفط | 33 |
| **المبحث الرابع: أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية** | 36 |
| **المطلب الأول:**مفهوم الأسواق العالمية للغاز الطبيعي | 36 |
| **المطلب الثاني:** تسعير الغاز الطبيعي | 39 |
| **خلاصة الفصل** | 42 |
| **الفصل الثاني: مالية الدولة: مفاهيم ومؤشرات** | |
| **تمهيد** | 44 |
| **المبحث الأول: المقصود بميزانية الدولة** | 45 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الميزانية العامة للدولة | 45 |
| **المطلب الثاني:** مبادئ الميزانية العامة | 47 |
| **المطلب الثالث:** بنود الميزانية العامة | 49 |
| **المطلب الرابع:** الميزانيات الأخرى | 58 |
| **المبحث الثاني: التوازن المالي العمومي** | 61 |
| **المطلب الأول:** مبدأ التوازن المالي | 61 |
| **المطلب الثاني :** السعر المرجعي وإعداد الميزانية | 64 |
| **المطلب الثالث:** العجز الميزاني والدين العمومي | 68 |
| **المطلب الرابع:**مفهوم صناديق الثروة السيادية | 78 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: السياسة المالية للدولة** | 80 |
| **المطلب الأول:** مفهوم السياسة المالية للدولة | 80 |
| **المطلب الثاني:** أهداف السياسة المالية | 81 |
| **المطلب الثالث:** أدوات السياسة المالية | 82 |
| **المطلب الرابع:** الإجراءات الإحترازية لتأطير السياسة المالية للدولة | 85 |
| **خلاصة الفصل** | 88 |
| **الفصل الثالث: العلاقة ما بين تطور أسعار النفط والوضع المالي العمومي بالجزائر** | |
| **تمهيد** | 90 |
| **المبحث الأول: دراسة تطور أسعار النفط للفترة 2000-2020** | 91 |
| **المطلب الأول:** الصدمة النفطية 2004 | 91 |
| **المطلب الثاني:** الصدمة النفطية العاكسة ل2014 | 96 |
| **المطلب الثالث:** أزمة كوفيد 19 وانهيار أسعار النفط عالميا | 97 |
| **المبحث الثاني:** انعكاس تقلبات أسعار النفط على المالية العامة بالجزائر | 100 |
| **المطلب الأول:** الجباية النفطية | 100 |
| **المطلب الثاني:** الإيرادات العامة والنفقات العامة | 103 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث:** وضعية التوازن الميزاني | 107 |
| **المطلب الرابع:** رصيد صندوق ضبط الإيرادات (FRR) | 109 |
| **المطلب الخامس:**دورية السياسة المالية | 112 |
| **المبحث الثالث: متطلبات إصلاح مالية الدولة على ضوء التبعية للمحروقات** | 114 |
| **المطلب الأول:** إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية | 114 |
| **المطلب الثاني:** تبني إطار موازناتي متوسط | 118 |
| **المطلب الثالث:** حوكمة مالية الدولة | 122 |
| **خلاصة الفصل** | 127 |
| **الخاتمة** | 129 |
| **قائمة المراجع** | 134 |
| **الملخص** | 136 |

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول والأشكال

### 1. قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها | 25 |
| **02** | الدولة المنتجة للنفط خارج الأوبك | 27 |
| **03** | تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2000-2014) | 91 |
| **04** | تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (2000-2019) | 101 |
| **05** | تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2017) | 103 |
| **06** | تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر (2000-2019) | 105 |
| **07** | تطور رصيد الميزانية العامة للفترة(2000-2019) | 107 |
| **08** | تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2019 | 110 |
| **09** | عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005) | 113 |


### 2.قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | تقسيم الإيرادات العامة لميزانية الدولة | 53 |
| **02** | تقسيم النفقات العامة | 57 |
| **03** | تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (2000-2019 | 102 |
| **04** | تطور النفقات العامة ومكوناتها خلال الفترة 2000-2019 | 106 |
| **05** | تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2017) | 111 |

# مقدمة

تعتبر المحروقات من أهم الموارد الطبيعية التي ينظر إليها كسلعة اقتصادية إستراتيجية ضرورية للغاية في وقتنا الحالي، حيث يتمتع كلّ من النفط والغاز الطبيعي بدور أساسي في توفير الطاقة اللازمة لحياة البشر و دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ادوار سياسية و إستراتيجية مرافقة تقوم بها المحروقات .

لقد تميزت حياة الإنسان منذ القدم بالاعتماد والاستعانة بالطاقة في جميع المجالات ولمختلف الأغراض وذلك لتسيير الحياة اليومية و إنتاج الغداء و اللباس و غيرها من الأنشطة الإنتاجية ، حيث تمّ الاعتماد على استخدام الفحم خلال الثورة الصناعية إلى غاية القرن التاسع عشر، و بدخول القرن العشرين وما شهده من تطورات هائلة على جميع الأصعدة ، تحولت الشعوب من استخدام الفحم إلى استخدام مصدر آخر للطاقة و هو النفط ، حيث تم حفر أول بئر في27 أوت 1859 ببنسلفانيا و كان هذا الاكتشاف مؤذنا بانتقال الإنسانية نحو عصر الإنتاج و الاستهلاك الواسعين .

حيث ساهم تسارع وتيرة التطور التكنولوجي وابتكار التقنيات و مناخ العولمة الاقتصادية و التجارية، في توفير فوائض طاقوية وزيادة اكتشاف الآبار ومصادر نفطية جديدة ، كنتيجة مباشرة لتطور الوسائل الاستخراجية أدت إلى اختزال الجهد والوقت والتكلفة .

لكن هاته الوفرة لا تمنع حساسية الأسواق النفطية في ظل الطلب النهم و المتزايد دائما على هاته السلعة المحورية و المهمة، فالسوق النفطية غير مستقرة وذلك من خلال ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات مختلفة، حيث تقف عوامل متعددة و متشعبة وراء تطايرية أسعار النفط تمتد ما بين عوامل العرض و الطلب الاقتصادية إلى عوامل سياسية و إستراتيجية خارج نطاق الاقتصاد .

ترتبط حاليا كل دول العالم المنتجة أو المستهلكة للمحروقات بأسعار النفط بسبب الآثار المباشرة و غير المباشرة التي تمارسها هاته الأسعار على نمو و مستوى نشاط هاته الاقتصاديات ، فأصبح أي تغيير في أسعار النفط يعني انتقال قدرة شرائية ما بين دول منتجة تعتمد على مداخيل استخراج و تصدير هاته المادة الأولية و دول مستهلكة تحتاج إلى هاته السلعة لتوليد الطاقة اللازمة لإقتصاداتها ، بحيث أنّ أزمة نفطية واحدة بإمكانها أن تغير مجريات الحياة الاقتصادية سواء بالسلب أو الإيجاب ما بين هاته الدول .

أما بالنسبة الدول النفطية فهي في الغالب اقتصاديات ريعية تعتمد على استغلال المحروقات كمحرك رئيسي للاقتصاد ، حيث أن العديد من هاته الدول تعتمد دورتها الاقتصادية اعتمادا كليا على تحركات أسعار النفط ، وبالتالي أصبح مدى نجاح السياسة الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على السياسة المالية للدولة التي تقوم بتحصيل مداخيل استغلال المحروقات و إعادة توزيعها داخل الاقتصاد عبر قنوات المالية العامة المختلفة .

و تعتبر الجباية النفطية أهم مصادر إيرادات الدول النفطية ، فعند ارتفاع أسعار النفط ترتفع الإيرادات العامة وبالتالي تتبع الحكومة سياسة توسعية ، وعند انخفاض أسعار النفط تسلط لعنة الموارد عليها فتصبح الحكومة في موقف حرج، حيث إن القطاعات الإنتاجية الأخرى بالاقتصاد ليس لها قدرة على تغطية هذا النقص ، وهذا ما يدفع الدولة إما للبحث عن مصادر أخرى لتمويل عجزها أو أن تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها أو أن تلجأ إلى الاستدانة ، وبالتالي يصبح هذا المورد نقمة بدلا من كونه نعمة.

وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي ترتكز إيرادات ميزانياتها العمومية على مورد رئيسي والمتمثل في الجباية على قطاع المحروقات، إذ تساهم عائدات الجباية النفطية في أكثر من 70% من إجمالي الإيرادات، و يتم تحويلها لاحقا عبر برامج الإنفاق العمومي بحيث تلعب دورا هاما في تحريك عجلة نمو الاقتصاد الوطني، لكن هذا الارتباط قد لا يكون صحيا و يظهر ذلك جليا خلال فترات تراجع دورة أسعار النفط و ما يفرضه ذلك من تصحيحات اقتصادية و اجتماعية مكلفة ، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل بشأن الآثار التي تمارسها تقلبات أسعار و مداخيل المحروقات على الصحة المالية للدولة ، و كيف السبيل إلى تسيير عمومي فعال لهاته التقلبات و آثارها على الاقتصاد .

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق نبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف نقيّم تأثير أسعار النفط على مالية الدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ؟**

للإجابة عن التساؤل الرئيسي تمت صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل كانت أسعار النفط ضمن منحى واحد (تصاعدي أو تنازلي) خلال الفترة 2000-2020 ؟
2- ما هي طبيعة استجابة موارد الدولة بالجزائر و نفقاتها لتقلبات أسعار النفط ؟

3- كيف يمكن فك التبعية المفرطة ما بين مالية الدولة و مداخيل المحروقات بالجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- عرفت أسعار النفط تقلبات متعددة خلال الفترة 2000-2020 .

2- تتأثر النفقات العامة بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية النفطية والتي تؤثر بدورها على إيرادات الميزانية العامة.

3- ينبغي تنويع مصادر تمويل المالية العامة و إخضاعها لمبادئ الحوكمة و الرؤية الإستراتيجية .

- **أهمية الدراسة:**

يكتسي موضوع دراستنا أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان النفطية بصفة خاصة، إذ يعتبر موضوع دراستنا من مواضيع الساعة في الجزائر والمتعلق بتأثير تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة خلال الفترة (2000-2020) ، فالحجم الذي تساهم به الجباية النفطية ضمن ميزانية الدولة بالجزائر يجعل التساؤل بشان تأثير تقلبات أسعاره على الاستدامة المالية العامومية موضوعا ملحا ، كما تعتبر هذه الدراسة ذات قيمة علمية تساهم في البحث عن إيجاد السبل والحلول المناسبة للدول النفطية في تعاملها مع تقلبات مداخيل المحروقات .

- كما تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بمالية الدولة.
- و كذلك التعرف على العوامل المتحكمة في أسعار النفط و الغاز الطبيعي ، و دراسة تطورها بالتفصيل خلال فترة الدراسة.

- **أهداف الدراسة:**

- إيجاد إجابة عن التساؤلات المطروح حول الموضوع.
- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط وتحليلها.
- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- محاولة فهم العلاقة بين عناصر الميزانية العامة وتغيرات أسعار النفط.

- تحديد القواعد الأساسية لتسيير سليم مستدام لمالية الدولة .

**منهجية البحث:**

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات والتوصل إلى نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال المفاهيم المرتبطة بالنفط ومالية الدولة. أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين أسعار النفط والوضع المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

- **أسباب اختار الموضوع:**

- إثراء المكتبة الجامعية بمراجع.
- الرغبة بالقيام بعمل عن النفط كونه عنصر هام في حياتنا.
- الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع.

- **حدود الدراسة:**

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية.

**الحد الزماني:** حيث تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة مابين 2000-2020.

**الحد المكاني:** يتمثل الإطار المكاني في حالة الجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا والتي تشير إليها فيما يلي:

1. دراسة ريمة بيطام، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015، حيث تناولت الباحثة في مستهل دراستها إلى عموميات حول أسعار النفط والأسواق العالمية للنفط، ثم تطرقت إلى نفقات وإيرادات الميزانية وبينت علاقتها بأسعار النفط وبعدها حاولت توضيح أثر وانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2014، وقد توصلت من خلال دراستها إلى أن الميزانية العامة للجزائر تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للميزانية العامة سواء كان هذا الانعكاس إيجابي أم سلبي.

2. دراسة طرشي مريم، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة**، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، 2017، حيث تناولت الباحثة في مستقبل دراستها عموميات حول أسعار النفط والأسواق العالمية للنفط، ثم تطرقت إلى نفقات وإيرادات الميزانية وبعدها حاولت توضيح انعكاسات وتغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة (2000-2016). وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة بين عناصر الميزاينة العامة وتغيرات أسعار النفط والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط مما يجعله رهينة للتغيرات التي تطرأ على هذه الأخيرة في السوق العالمية.

3. دراسة ديدي عزيزة، **الجباية البترولية وأثرها على الميزانية وأثرها على الميزانية للدولة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت، 2015، حيث تناولت الباحثة عموميات حول النفط، ثم تطرقنا إلى الجباية البترولية وبعدها حاولت توضيح تأثر الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري وقد توصلت من خلال دراستها إلى أن الجباية البترولية تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ومساهم في ميزانية الدولة وكان ذلك واضح من خلال تطرقهم لدراسة حصة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية، وهذا ما يعطيها دور الممول الرئيسي للميزانية العامة .

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا العمل ما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الغاز الطبيعي.
- التناقض والتضارب في الإحصائيات مما يؤثر سلبا على الدراسة.
- الوضعية الصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

- **خطة الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات ثم تقسيم الموضوع مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار النظري للمحروقات حيث تطرقنا إلى ماهية كل من الغاز الطبيعي والنفط و أسعار كل من الغاز الطبيعي والنفط في الأسواق العالمية

- **الفصل الثاني:** تناول الإطار النظري لمالية الدولة كل ما يتعلق بمالية الدولة ومختلف المفاهيم والمؤشرات المتعلقة لها
- **الفصل الثالث:** تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية تحليلية تحت عنوان العلاقة بين أسعار النفط والوضع المالي العمومي في الجزائر والذي تطرقنا فيه إلى دراسة تطورات أسعار النفط خلال فترة الدراسة وانعكاسه على مؤشرات مالية الدولة، و مختلف أدوات إصلاح المالية العامة .

# الفصل الأول: المحروقات كسلعة إستراتيجية

## المبحث الأول: أساسيات حول النفط

## المبحث الثاني: أساسيات حول الغاز الطبيعي

## المبحث الثالث: أسعار النفط في الأسواق العالمية

## المبحث الرابع: أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية

**تمهيد**

تعد المحروقات مصدر الطاقة الرئيسي في العالم ، ويشكل كلّ من النفط و الغاز الطبيعي سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية ، وقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الذي ساعد في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في القرن العشرين و مصدر تقدم دائم للمجتمع البشري.

هذا و يخضع تبادل و تداول هاتين السلعتين الإستراتيجيتين إلى شذ و جذب مابين دول منتجة تجتمع نسبة كبيرة منها ضمن منظمة الدول المصدّرة للنفط (OPEC) و باقي الدول المستهلكة سواء الدول الصناعية أو الاقتصاديات الصاعدة وغيرها، و نظرا للريع الطبيعي المرتبط باستخراج و تصدير هاته السلع و الآثار المترتبة عن ارتفاع أسعارها على الاقتصاديات العالمية ، تشكل المحروقات مصدرا ماليا مهما للدول المعتمدة عليها كما تشكل سلاحا اقتصاديا و سياسيا و استراتيجيا مهما ضمن خارطة النفوذ و المصالح الد

سنحاول تبعا لذلك التطرق ضمن هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول: أساسيات حول النفط.**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول الغاز الطبيعي.**
- **المبحث الثالث: أسعار النفط في الأسواق العالمية.**
- **المبحث الرابع: أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.**

## المبحث الأول: أساسيات حول النفط

### المطلب الأول: مفهوم النفط

يعتبر النفط أو البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في التاريخ الحديث ، حيث كان له أثر محوري و فاصل ضمن الاقتصاد العالمي ، كما يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية للعديد من الدول .

#### أولا: موجز عن تاريخ النفط

لقد عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها ، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته ، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط ، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والإنارة كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات ، ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد[1] .

وكان أول اكتشاف تجاري بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "أدوين دريك" عام 1859 م بحفر بئر لاستخراج النفط من باطن الأرض، وقد عثر على الزيت الخام على عمق 69 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد النفط، حيث انتقلت عملية الحفر في العديد من المناطق داخل أمريكا وخارجها أين تم اكتشاف العديد من الحقول البترولية بداية من 1910 م في كل من كندا ودول أمريكا الجنوبية وكذالك منطقة الشرق الأوسط[2] .

---

[1] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت، 2005، ص 20.

[2] عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2015، ص 04.

**ثانيا: تعريف النفط**

النفط أو البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها، وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل ذهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية [1] .

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية وكل جزئ يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها[2] .

**ثالثا: خصائص النفط**

للنفط خصائص متعددة نظرا للما يلي:[3]

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد؛ وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.
- البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا.
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة.

**المطلب الثاني: الصناعة النفطية**

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **المواد النفطية**، دار زهران للنشر والتوزيع،ط5، جدة، 1997، ص 102.
[2] حسين عبد الله، **البترول العربي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 1.
[3] مديحة حسن الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجميل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 بيروت، 1998، ص ص 50- 51.

تعتبر صناعة البترول من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها و أرباحها ، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالصناعات النفطية وأهم مراحلها.

**الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية**

ينصرف مفهوم الصناعة النفطية إلى أنها مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي والإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو الموارد النفطية ابتدءا من عمليات الكشف والتحرير والتنقيب مرورا بعمليات الاستخراج والنقل حتى وصول سلعة النفط إلى المستهلك النهائي[1] .

**الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية**

وعليه تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل أهمها:[2]

**أولا:مرحلة البحث والتنقيب**

إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة النفطية، حيث يتركّز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن النفط حول معرفة تواجد الثروة النفطية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض، وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها ونوعياتها.

**ثانيا:مرحلة الاستخراج**

وهي مرحلة تهدف إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى السطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة والبعيدة وفي داخل المنطقة أو البلدة أو خارجه ، إن مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية النفطية.

**ثالثا:مرحلة النقل النفطي**

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري ويتم التميز بين النقل البري (الأنابيب والشاحنات) والبحري (السفن).

**رابعا:مرحلة التكرير النفطي**

---

(1) أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص19.

(2) سعاد بولسان، **دراسة تحليلية وتنبؤية لمحددات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة1973- 2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2015- 2016، ص 17.

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة ، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غربلة لمادة النفط من أجل الحصول على المنتجات النفطية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع الكبير.

**خامسا:المرحلة التسويقية والتوزيعية**

تتمثل هذه المرحلة في تصريف وتوزيع السلع النفطية سواء متعددة فنية، قانونية، إدارية، اقتصادية، وبمعدات مختلفة وواسعة.

**سادسا:مرحلة التصنيع البتروكيماوي**

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية، والمنظمات والمبيدات والمواد البلاستيكية...إلخ، تضع هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني أو العالمي.

**المطلب الثالث: أنواع البترول واستخداماته**

**الفرع الأول: استخدامات البترول**

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها:[1]

- الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة وانجلترا وكندا ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة.
- الاستخدامات في الطب البيطري: يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان، كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات، ووقاية الأخشاب من السوس.
- الوقاية: نظر لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس في حمام زيت البترول، كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين، ووقايتها من الصدى والأكسدة.

**الفرع الثاني: أنواع البترول**

[1] محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، د ط الإسكندرية، 1988، ص 51.

يتباين ويختلف البترول في أنواعه من بلد إلى آخر وأحيانا من نفس الحقل يوجد عدة أنواع ، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول يختلف عن البترول الإفريقي أو العربي وهكذا ، و قد يكون بترول بارفينيا هو البترول الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية، كما يوجد بترول نافيتينية ، وهناك بترول يكون من المواد الإسفلتية (العطرية، الأروماتينية)، وهناك من يقسم البترول إلى:

- بترول خفيف: وهو أجود أنواع.
- بترول ثقيل.
- بترول متوسط

كما يتم تقسيم البترول بحسب درجة الكثافة النوعية إلى عالي و منخفض ، وهناك كذلك من يقسم البترول إلى حلو أو مر للدلالة على نسبة الكبريت فيه، وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد أهمها التأثير على قيمة وسعر البترول ، التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول و التأثير على العرض البترولي ذلك من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات البترولية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع من البترول[1].

## المبحث الثاني: أساسيات حول الغاز الطبيعي

يعد الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الأحفورية المهمة نظرا للمميزات التي يتصف بها كونه مادة أولية للعديد من الصناعات ووقود لها وخصوصا لتوليد الطاقة الكهربائية ، فضلا عن نسبة الملوثات المنخفضة عند احتراقه مما دفع البلدان المتقدمة إلى التركيز على استخدامه، وعزز ذلك التطور التكنولوجي لصناعته و اسهامه في مختلف القطاعات الاقتصادية.

[1] لطرش فاطمة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الدراسية 2015- 2016، ص 14- 15.

**المطلب الأول: مفهوم الغاز الطبيعي**

**الفرع الأول: تعريف الغاز الطبيعي**

الغاز الطبيعي هو مزيج من الهيدروكربونات المشبعة غازيا و التي تتواجد في أماكن صخرية تحت سطح الأرض ، وغالبا ما يكون الغاز الطبيعي متواجد مع النفط الخام إما مذابا أو طافيا على سطحه وقد يوجد في آبار تحتوي فقط على الغاز الطبيعي وهو ما يسمى بالغاز الحر[1].

**الفرع الثاني: مكونات الغاز الطبيعي**

يتكون الغاز الطبيعي من خليط من المركبات الهيدروكربونية وتتمثل فيما يلي:[2]

- **الميثان:** وهو المكون الرئيسي للغاز الطبيعي ، وهو أحد المكونات لذلك تكون تكلفة تسييله مرتفعة، ويستخدم كقوة في محطات الكهرباء وتحليله المياه ، وكمادة خام في إنتاج البتروكيمياويات و خاصة الأسمدة و الميثانول.
- **الإيثان:** ويتم استخدامه في الصناعات البتروكيماوية وخاصة في إنتاج الألياف الصناعية والمنظفات الصناعية، والبلاستيك والبولي إيثلين.
- **البروبان:** ويستخدم في التسخين أو اللحام ، أو خلطه بالبوثان لإنتاج البوتاغاز للأغراض المنزلية ، و قد استخدم حديثا كوقود للسيارات للتخفيف من تلوث البيئة.
- **البوتان:** ويستخدم في الأغراض المنزلية أو إنتاج البتروكيماويات.
- **الغازولين الطبيعي:** هذا فضلا عن مركبات أخرى مثل كبرتيد الايدروجين يجرى فصلها إن وجدت.

**الفرع الثالث: خصائص الغاز الطبيعي**

يصعب التعرف على الغاز الطبيعي من خلال العين المجردة أو الحواس، لأن لا طعم له ولا لون ولا رائحة وهو غاز أخف من الهواء، ويتحول إلى الحالة السائلة تحت درجة حرارة $160^0$ وضغط جوي عادي، أما

---

[1] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 22 – 23.

[2] رؤوف محمد فائق، **الغازات الطبيعية واقتصادياتها**، مجلة البترول، المجلد 17، العدد الأول، فبراير/أفريل 1980، ص 11.

الرائحة (رائحة البيض الفاسد) التي نجدها في غاز المدينة الذي نستعمله في بيوتنا ما هي إلا مادة (Mercaptan) التي يتم إضافتها إليه لأسباب أمنية ولاجتناب أخطار حدوث تسربات[1].

كما يتميز بـ:[2]

- سرعة الاشتعال والنظافة وضآله ما يساهم به في تلويث البيئة ويعتبر وقودا مثاليا من الناحية البيئية وخاصة في الاستعمالات المنزلية.
- لا يخضع الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه مثل تحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة ، و في ذلك حماية البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير النفط.
- يدخل الغاز في توليد الطاقة الكهربائية وكوقود للسيارات إذا تضافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل العام وفي نقل البضائع لمسافات طويلة .
- إن الغاز في احتراقه يولد نسبة ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين ، ويعود تفضيل الغاز لمحدودية نسبة الكربون فيه فمؤشر انبعاث ثنائي أكسيد الكربون لكل وحدة من وحدات الطاقة يصل في الفحم الحجري إلى (100% ) والنفط (71%) والغاز (57%) .
- يعد الغاز الطبيعي من أكثر المحروقات نظافة وأقلها ضررا بالبيئة وذلك لعدم احتوائه على الكبريت، أي لا يطلق أثناء احتراقه إلا كمية ضعيفة من ثنائي أكسيد الكبريت (المتسببة في الأمطار الحمضية)[3].

**المطلب الثاني: مراحل البحث والاستخراج للغاز الطبيعي**

تتشابه ظروف تكوين ووجود الغاز الطبيعي مع النفط ، ولهذا تتشابه طرق البحث عن الغاز بشكل كبير مع طرق البحث عن البترول ، و تقتضي صناعة الغاز الطبيعي للقيام بعدة مراحل ويعتبر نشاط البحث والاكتشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي المرحلة الأولى من مراحل صناعة الغاز.

يوجد الغاز الطبيعي في مكامن جوفية على عمق آلاف الأقدام من سطح الأرض من قاع البحر وبالتالي فإن طرق البحث عنه هي طرق معقدة وتتطلب استثمارات ضخمة.

---

[1] عادل عياشي، معمر دباشي، **نمدجة قياسية للغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1996- 2016)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2018، ص 14.

[2] م.بان علي حسين المشهداني، **الأفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 8، العدد 31، جامعة البصرة، 2014، ص132-133

[3] سدى علي، **دراسة ملتقى: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**، جامعة عباس، سطيف، 7، 8 أفريل 2008، ص 2.

**الفرع الأول: مرحلة البحث والكشف والتنقيب**

يبدأ البحث عن الغاز الطبيعي بدراسة الخرائط وإجراء المسح الجيولوجي و الجيوفيزيائي و السيسموغرافي، حيث يتم من خلال هذا المسح دراسة طبقات الأرض والتكوين الجيولوجي لها وتحديد مواقع البحث كما يتم إجراؤه جويا أو بحريا أو فعليا على سطح الأرض.

وبعد إجراء المسح تبدأ عملية الاستكشاف بحفر الآبار الاستكشافية وهو ما يطلق عليه اسم "عملية التنقيب الاستكشافي" وتعتمد الجزائر في ذلك على الطرق التالية:

**أولا: المسح السيسمي ثنائي الأبعاد**

حيث تم تغطية مساحة رسوبية تقدر ب 66311 كم$^2$ للفترة (2005- 2009) غطت فيها شركة سونطراك لوحدها مساحة 36610 كم$^2$.

**ثانيا: المسح السيسمي ثلاثي الأبعاد**

تم تغطية مساحة 31340 كم$^2$ خلال (2005- 2009) ، تعدت شركة سونطراك 23680 كم$^2$ والباقي المتمثل في مساحة 7660 كم$^2$ يدخل في إطار الشراكة بين سونطراك والشركات الأجنبية.

**ثالثا: عملية الحفر الاستكشافي**

خلال نفس الفترة تم إنجاز 319 بئر استكشافي أي حجز ما يعادل 1072938 متر طولي، نفدت شركة سونطراك ما يفوق 48% من هذا البرنامج أي 159 بئر استكشافي[1] .

وبعد ذلك يتم الانتقال إلى عمليات تطوير وتنمية الآبار المكتشفة حيث يتم حفرها وتعميقها لزيادة إنتاجها من المكامن الغازية للإنتاج، ويمكن القول بأن هناك احتمالات كبيرة لاكتشاف الغاز الطبيعي في أعماق المياه ، حيث أن كثيرا من التراكيب الجيولوجية التي يحتمل العثور على مكامن بترولية بها قد ثبت تواجدها تحت المياه العميقة، و يستلزم حفرها عادة استخدام أجهزة خاصة والتي يمكن نقلها في المياه وتثبيتها فوق المواقع المختارة للحفر ومباشرة عمليات الحفر تحت الظروف البحرية والجوية السائدة في هذه المواقع والتي قد تكون في بعض الأحيان شديدة القسوة ، وتتسم عملية حفر الآبار تحت المياه العميقة بالارتفاع الكبير للتكلفة نظرا لارتفاع القيمة

(1) أمال فوضيل، **التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009- 2010، ص 60.

الإيجارية لأجهزة الحفر البحرية وتكاليف تشغيلها علاوة على استخدام فنيين على مستوى عال من الخبرة برواتب عالية.

وقد يتواجد الغاز الطبيعي في الآبار مصاحبا للبترول فيسمى غاز مصاحبا ، وقد يوجد في آبار بمفرده فيسمى غير مصاحب ، والغاز المصاحب قد يوجد منفصلا عن البترول فيسمى حرا وقد يوجد ذائبا في البترول (نتيجة الضغط والحرارة مثلا) فيسمى ذائبا ، وقد يوجد الغاز في حالة سائلة، وفي حالة الغاز المصاحب الذائب في البترول فإن نسبة كبيرة منه تتحرر بمجرد انسياب البترول إلى سطح الأرض نتيجة تخلصها من الضغط المرتفع الواقع عليها في الآبار بحيث ينطلق حوالي 550 مكعب من الغاز مقابل إنتاج برميل من البترول الخام وهكذا تتوقف الكمية المنتجة من الغاز المصاحب على الكمية المنتجة من البترول من نفس البئر حيث يعتبر الغاز منتجا ثانويا في هذه الحالة[1].

قد يكون الغاز جافا أو رطبا أو متوسط الرطوبة ، ويصنف الغاز طبقا لذلك كما يلي:[2]

- غاز جاف: يحتوي على أقل من 0.1 جالون مكثفات في كل 1000 قدم مكعب من الغاز.
- غاز متوسط الرطوبة: يحتوي على (0.1- 0.3) جالون مكثفات في كل 1000 قدم مكعب من الغاز.
- غاز رطب: يحتوي على أكثر من 0.3 جالون مكثفات في كل 1000 قدم مكعب من الغاز.

كذلك يمكن تقسيمه إلى غاز حلو أو غاز حامض حسب كمية المركبات الكبريتية التي يحتوي عليها.

**الفرع الثاني: مرحلة الاستخراج والمعالجة**

تحتاج مرحلة الاستخراج إلى تكاليف استخراج وتجميع الغاز الطبيعي عن طريق محطات للتجميع ليدخل إلى مصنع الإنتاج والمعالجة، يتم في المصانع معالجة نوعين من الغازات وهما الغازات المنتجة من حقول الغاز الطبيعي والغازات المنتجة المصاحبة للبترول وذلك كما يلي:

**أولا: معالجة الغازات المنتجة في حقول الغاز الطبيعي:** في هذه الحالة يعتمد المصنع على الغازات التي تنتجها الآبار المحفورة في مكامن الغاز الطبيعي في الحقول، وتوجد وسائل فنية للتحكم في معدل الإنتاج من كل بئر يتناسب وظروف تشغيل المصنع من جهة أخرى، ويتدفق الغاز الطبيعي بضغط عال من الآبار مباشرة إلى

---

[1] كنوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة ذكتوراه، الجزائر (2003- 2004)، ص 63.

[2] إبراهيم بورنان، **الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/ 2007، ص 26- 27.

المصنع، وبالذات في بداية حياة الحقل دون الحاجة إلى ضواغط لرفع الضغط، حيث تكون الطاقة الدافعة هي طاقة الخزان الجو في نفسه.

**ثانيا: معالجة الغازات المصاحبة للبترول:** في هذه الحالة يتلقى المصنع تغذيته من فائض الغازات المنتجة المصاحبة لإنتاج البترول من حقول البترول نفسه ومعنى ذلك أن هذه الغازات ليست مادة مشتقة تنتج لذاتها بل مادة ثانوية يتوقف إنتاجها على إنتاج البترول، ومن هذا المفهوم تصبح كميات الغاز المصاحب المتاحة كتغذية للمصنع وخواصها معتمدة على ما يلي:

- معدل إنتاج البترول من كل حقل.
- النسبة الطبيعية التي يعبر عنها حجم الغاز الذي ينتج مصاحبا لكل برميل من البترول ثم استخراجه من كل حقل.
- حجم الغازات التي تحتاجها عمليات استخراج البترول في الأغراض المختلفة (وقود إعادة الحقن في المكامن البترولية).
- كفاءة نقل الغاز من المصنع بواسطة التسهيلات المتاحة (شبكات الخطوط، سمات الضواغط) نظرا لأن الغازات المصاحبة توجد بضغط منخفض تحتاج إلى ضواغط لرفع ضغطها حتى يمكن دفعها إلى المصنع، ويتم في المصنع تجفيف الغاز من الماء، وتنقيته من كبريتات الهيدروجين والنثروجين وثاني أكسيد الكربون[1].

**الفرع الثالث:مرحلة التوزيع** : تقوم بعملية التوزيع في الجزائر الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز (Sonelgaz) والتي تعتبر الشركة المسؤولة عن توزيع الغاز الطبيعي والكهرباء لكافة العملاء.

كما تقوم الشركة بدور مقاول التنفيذ حيث تقوم بعمل التصميمات الهندسية وتنفيذ مشروعات الغاز الطبيعي لكافة العملاء، أما شركة سونطراك فهي التي تقوم بإنشاء شبكات نقل الغاز الطبيعي الذي يربط بين حقول إنتاجه ووحدات المعالجة وبين مراكز الاستهلاك وتمر عملية إدخالا الغاز الطبيعي العملاء المنازل بأربع مراحل هي:

**أولا: مرحلة خط النقل الرئيسي:** يأتي الغاز المستخدم من الحقول ويتم نقله إلى محطة رفع الضغط من (10 جوي إلى 26 جوي) حيث يتم نقله عبر خط أنابيب (خط الصلب الرئيسي) قطره 24 بوصة حتى مناطق الاستهلاك، وفي نفس الوقت يمر الغاز إلى محطة إضافة الرائحة وتقع بجانب محطة رفع الضغط لإضافة

[1] أمال فوضيل،، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الرائحة المميزة للغاز الطبيعي، ثم يمر الخط الرئيسي بمحطات لتخفيض الضغط من 26 إلى 4 بار/ ضغط جوي.

**ثانيا:مرحلة شبكات التوزيع:** يتم نقل الغاز من محطات تخفيض الضغط إلى شبكات التوزيع عبر خطوط أنابيب تتراوح أقطارها من بوصة إلى 5 بوصات، ومصنوعة من البولي إيثيلين ويتم تركيب منظمات على هذه الشبكة لتخفيض الضغط إلى0.05 جوي.

**ثالثا:مرحلة التركيبات الداخلية والخارجية:** تمتد شبكة التوزيع إلى المنازل عن طريق مواسير صلب (التركيبات الداخلية والخارجية) لمد الغاز إلى الأجهزة المنزلية (السخانات، المدافئ، المواقد) وتنتهي هذه المواسير في كل منزل بمنظم العداد.

**رابعا:مرحلة تحويل الأجهزة وتعديل المداخن:** نظرا لاختلاف كثافة الغاز السائل عن كثافة الغاز الطبيعي فإنه من الضروري إجراء بعض التعديات الفنية في الأجهزة (السخانات، المواقد...) للانتقال إلى استعمال الغاز الطبيعي.

فبالنسبة للمواقد قد يتم تغيير مجموعة القواني الخاصة بها بمجموعة أخرى جديدة تتلاءم مع كثافة الغاز الطبيعي، فيتم تركيب قواني الشعالات العلوية وأخرى للأفران، أما بالنسبة للسخانات فإنه يتم تركيب هوايات ومداخن للحمامات لسرعة طرد الغاز الطبيعي المحترق داخل الحمامات بالخارج حتى لا يتسبب في أي اختناق[1].

**المطلب الثالث: معالجة الغاز الطبيعي**

يخضع الغاز الطبيعي إلى عمليات معالجة عديدة لتنقيته من المواد غير الهيدروكربونية وفصل المكونات السائلة عنه فصلا عن منتجات ثانوية أخرى ذات قيمة اقتصادية للحصول على الغاز الطبيعي المنتج للأغراض التجارية (الغاز المسوق) وعلى وفق المواصفات والشروط القياسية المطلوبة لشبكة الأنابيب.

إن عملية معالجة الغاز الطبيعي ضرورية لحماية البيئة التحتية لمصانع معالجة الغاز الطبيعي والأنابيب الناقلة من التلف وضمان تسليم الإنتاج بصورة آمنة، أما شركات النقل والتوزيع فتحدد مواصفات الغاز الطبيعي المسوق كالآتي:

[1] مرجع سابق، ص 67.

- إن الحرارة المتولدة عن الغاز الطبيعي تكون محددة بين 27.8 و 30.7 وحدة حرارية بريطانية Btu لكل متر مكعب لكي يولد الحرارة المطلوبة عند احتراقه.
- إن درجة رطوبة الهيدروكربونات في الغاز الطبيعي يجب أن تكون محددة حتى لا يصبح الغاز سائلا في الأنابيب عند الضغط والكبس في المسافات الطويلة.
- يجب أن يكون الغاز الطبيعي المسوق تجاريا خاليا من مركبات كبرتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون لأن هذه المركبات تعمل عل تآكل الأنابيب، كما يجب أن يكون خاليا من الرقائق الصلبة وحبيبات الماء السائل لتفادي التعرية والتآكل لأنابيب النقل.
- إزالة غازات الهليوم والنثروجين التي تعد من الغازات غير المرغوب فيها لأنها تخفض من احتراق الغاز الطبيعي وارتفاع درجة حرارته.
- أن يكون جافا من الماء بشكل كاف لتفادي تشكل مركبات الميثان المائية سواء في مصانع المعالجة أم في أثناء النقل.
- أن يكون الزئبق تحت البنية الممكن قياسها وهي 0.1 جزء لكل مليار جزء من الغاز لتجنب الأضرار بالمعدات في مصنع المعالجة في أنابيب النقل بسبب ما يحدثه الزئبق من هشاشة للألمنيوم والمعادن الأخرى.

تبدأ عملية المعالجة للغاز الطبيعي بتخليصه من الماء كمياه عادية ، وقد يدفع الغاز بعد ذلك إلى معمل المعالجة لإزالة الغازات الحامضية، فالغاز الطبيعي الذي يحتوي على كبريتيد الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون بنسبة أكثر من 5.7 مليغرام/متر مكعب ، و يجب أن تتم إزالته من خلال عملية التحلية لأن الغاز الحامضي يتسبب بتآكل الأنابيب ، والمعالجة الأمونية هي الطريقة الأكثر شيوعا إذ يتم استخدام الأمونيا لتحلية الغاز الطبيعي من خلال تحويل لكبريتيد الهيدروجين إلى عنصر الكبريت فضلا عن غازات يطلق عليها بالغاز العادم، ويخضع الغاز الطبيعي بعد ذلك إلى مزيد من المعالجة لاستخلاص ما ترسب من المواد المحتوية على الكبريت، أما الغاز العادم فيتم التخلص منه من خلال حرقه.

بعد التخلص من الغازات الحامضية يرسل الغاز الطبيعي إلى وحدة التجفيف للتخلص من بخار الماء من خلال امتصاصه في مواد كيماوية خاصة معدة لهذا الغرض لتجفف المواد المستخدمة الماء، بعد ذلك يزال الزئبق باستخدام الكربون المنشط، وبعد معالجة الغاز الطبيعي وإزالة المكونات غير الضرورية فإن ما يتبقى منه يطلق عليه بالغاز المسوق[1].

[1] أمجد صباح عبد العالي، **صناعة الغاز الطبيعي في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية لمدة 2000- 2020** ،قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 11- 12.

## المبحث الثالث: أسعار النفط في الأسواق العالمية

### المطلب الأول: مفهوم الأسواق العالمية للنفط

#### أولا: تعريف السوق البترولية

السوق البترولية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1].

يمكننا تعريفها على أنها السوق التي يتم التعامل فيها بسلعة هي مصدر من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرّك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات ، بالإضافة إلى العوامل التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى[2].

مما سبق نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تحريك الاقتصاد وهو البترول كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة التقليدية وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

#### ثانيا: خصائص السوق البترولية

تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:[3]

- سوق أكثر تنافسية : حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين السعر هو المسيطر حيث لا يتم فرضه من قبل الشركات الاحتكارية ، كما أنه يتميز بمرونة نسبية حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- سوق شفافة : أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل ، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

---

[1] محمد لدوري أحمد، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 142.

[2] سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ط3 ، لبنان، 1992، ص 38.

[3] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 166.

- سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية ، المضاربات والتلاعب في السوق البترولية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار.
- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.
- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع لأسعاره ، ذلك لأن هذه العملية قد تتطلب مثلا بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة التقليدية .
- تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للبترول بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول.

**ثالثا: أنواع الأسواق البترولية**

ولتحديد أنواع الأسواق النفطية يمكن في هذا الصدد تحديد الأسواق الرسمية فيما يأتي:

- **الأسواق الفورية:** عرفت صناعة النفط الأسواق النفطية الفورية (مواقع الأسواق الفورية)[1] من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل ، ولم يكن نطاق السوق الفردية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن للسعر الفوري المنخفض تؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة[2].

فالأسواق الفورية ليست مكان مادي معين تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفورية على مجمل الصفقات الفردية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو

[1] – كسوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، سوق الخليج العربي و سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا.

[2] قابوش لبنى، **آثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام، دراسة قياسية (1990– 2013) حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أم البواقي، 2014–2015، ص 16.

عدة منتجات ، وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل العمل، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة[1].

- **الأسواق الآجلة المستقبلية:** تتمثل الأسواق المستقلة في بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري ، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن ، عرفت هذه الأسواق قديما في منتصف الثمانينات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية ، وهي تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار[2].

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق :

- **السوق البترولية المالية العاجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفير الشحنة في آجال 15 يوم[3].

- **السوق البترولية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا[4].

يضم هذا السوق ثلاث عمليات هي:[5]

- **التغطية:** تتم التعاملات في السوق المالي البترولي وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل، ويمكن لهذه الأوراق أن تنقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق ، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات أسعار المفاجئة، ويمكن أن يقوم بهذه العملية كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت.

- **المضاربة:** تعرف على أنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح فقط من خلال اغتنام حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة حيث لا يبني المضاربون قراراتهم على الواقع وإنما تخمينا ، و يمكن أن تكون تدخلات المضاربين

---

[1] بوخشية هوارية، دلاس شهيناز، **اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980- 2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016- 2017، ص 14.

[2] محمد محروس إسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] شتيوي مروة، **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000- 2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2016- 2017، ص ، ص 13.

[4] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 246.

[5] مرجع سابق، ص 15- 16.

خاطئة و تؤدي إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على التغيرات الأسعار، ويمكن لأسعار السوق الآجل أن تؤثر في السوق الفورية.

- **الموازنة (التحكيم)** : تود هاته العمليات إلى الموازنة بين مختلف الأسواق حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

**رابعا: الفاعلون في الأسواق النفطية**

إن التطورات الحاصلة في السوق البترولية عجلت باتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية والدول الصناعية ضمن منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان.

**الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)**

**أولا: نشاة منظمة الأوبك (opec)**

تم إنشاء منظمة الأوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمسة دول، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي ، وفي الإطار السياسي كانت العديد من الدول قد حصلت على استقلالها (منها دول منتجة ودول مصدرة للبترول) أما الإطار الاقتصادي فقد أدت عملية بناء أوروبا واليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط وفي أسواقها ذات الاحتياطي والقدرات الإنتاجية العالمية[1].

**ثانيا: الدول المنضمّة لمنظمة الأوبك (OPEC)**

**الجدول رقم (01): الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها**

| الدول الأعضاء | تاريخ الانضمام |
|---|---|
| العراق، فنزويلا، الكويت، إيران، المملكة العربية السعودية. | 1960 |

[1] عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها وحاضرها وأفاق تطويرها**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1982، ص13.

| | |
|---|---|
| قطر | 1961 |
| ليبيا، أندونيسيا. | 1902 |
| الإمارات العربية | 1967 |
| الجزائر | 1969 |
| نيجيريا | 1971 |
| الإكوادور، أنقرة | 2007 |

**المصدر**: شتيوي مروة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر(2000-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2017، ص15.

**ثالثا: أهداف منظمة الأوبك**

تتمثل أهداف منظمة الأوبك فيما يلي:[1]

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها.
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.
- الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين كل مستقر لها إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقر من البترول للدول المستهلكة وعائد لمن يستثمر في صناعته.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.

كذلك نجد ضمن أهداف المنظّمة الدفاع عن المصالح المشتركة المشروعة للبلدان الأعضاء فيها ، وجمع هذه البلدان في جبهة قوية في علاقاتها مع شركات النفط الأجنبية[2].

و يعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظّمة إلى التخطيط التي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون انتشاره حكومات الدول المنتجة في سنة 1959م، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات

[1] نفس المرجع، ص 20.

[2] عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص

الدول المنتجة والتي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

**الفرع الثاني: الدول المنتجة خارج الأوبك**

تتوزع هذه الدول على قارات العالم و تتباين أهميتها في سوق البترول ، وهي كالتالي:[2]

**أولا: الولايات المتحدة الأمريكية**

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في العالم والسبب راجع لكونها الأصل في اكتشاف البترول ، حيث تمّ اكتشاف أول حقل تجاري في مدينة "تاشل لافينيز" سنة 1859م كما أنها تحتل مركز الريادة في الصناعات البترولية العالمية.

**ثانيا: روسيا**

تعتبر صناعة البترول الروسية من أقدم الصناعات البترولية حيث بدأت عام 1860م، ولم تكن روسيا مالكة لثروتها البترولية في ذلك الوقت بل يعود الاستثمار الرئيسي للبترول إلى الرأسمال الأجنبي لاسيما بريطانيا، فرنسا، السويد .

**ثالثا: أوروبا الغربية**

تحوّلت دول أوروبا الغربية من صناعة الفحم إلى البترول بعد سنة 1950م ، بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10% إلى 45% ، ويعود ذلك إلى عاملين: الأول تعرض صناعة الفحم لكثير من الأضرار في الحرب العالمية الثانية وبسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة ، أما العامل الثاني خطة المارشال الاقتصادي الأمريكية عن طريق نقل البترول الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة.

الجدول التالي يبين الدول المنتجة للبترول خارج الأوبك.

---

[1] البرجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، نيسان للنشر، ط1، بيروت، 2000، ص 241.

[2] شتيوي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

**الجدول رقم (02): الدولة المنتجة للنفط خارج الأوبك**

| القارة | الدول المنتجة خارج الأوبك |
|---|---|
| أمريكا الشمالية | الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك |
| أمريكا الجنوبية | الأرجنتين، البرازيل، كلومبيا، الإكوادور، البيرو |
| أوروبا | روسيا، دانمارك، إيطاليا، بريطانيا، كازخستان، رومانيا، النرويج، توركمنسان |
| آسيا | عمان، سوريا، اليمن |
| إفريقيا | كونغو، مصر، غينيا، السودان، تونس، تشاد |

**المصدر**: بالاعتماد على تقرير السنوي لبريتيش بيتروليوم لسنة 2010– 2011، ص 8.

**الفرع الثالث: الوكالة الدولية للطاقة (AIE)**

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس 1956م، وعلى ارتفاع أسعار البترول عامي 1973، 1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، وقد شملت عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتقت عضويتها إلى 29 دولة هي الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا،إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج، كوريا، سلوفاكيا، بولونيا، استونيا[1].

تهدف هذه الوكالة إلى:[2]

- تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها.
- إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الصناعية والدولية الأخرى.

[1] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] فارس أبو بكر الصديق، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الذي في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة سعيدة، 2018، ص 18.

- تحسين وسائل توفير الطاقة و دعم الطلب عليها عالميا من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة .
- المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة والطاقة.

**الفرع الرابع: الشركات العالمية البترولية**

سيطرة مجموعة من الشركات على الصناعة البترولية العالمية و تمت تسميتها اصطلاحا بالشقيقات السبع وهي مملوكة أساسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، حيث كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية ، وكانت حوالي 50 ناقلة للبترول تتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

**أولا: أنواع الشركات العالمية**

وتنقسم الشركات العالمية البترولية إلى: [2]

1- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع): لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للبترول من خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية ، حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها البعض الأمر الذي يساعدها على تنسيق سياستها السعرية فيما بينها ، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع.

2- الشركات العالمية الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للبترول في الشرق الأوسط، أكتيتين في أوروبا وكذلك شركة فيلبس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

3- الشركات الأمريكية المستقلة: هي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة وتمتاز هذه الشركات بإنتاجها للبترول فقط.

4- شركات بترول وطنية: هي الشركات التي تكون مملوكة للدول وتتبع السياسة البترولية للحكومة، الأمر الذي يؤدي لضعف سيطرتها على البترول العالمي لكنها محتكرة للسوق المحلي.

---

[1] محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] عماد الدين محمد المرئي، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي**، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد1، المجلد 15، 2013، ص 335.

**المطلب الثاني: أسعار النفط**

**الفرع الأول: تعريف سعر البترول**

يمكن تعريفه كما يلي:

**تعريف 01:** "سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار التي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملاء الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس[1].

**تعريف 02:** كما يشير سعر النفط الخام إلى " القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 جالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) " [2].

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة معبرا عنها بالدولار الأمريكي.

**الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول**

تتعدد أنواع سعر البترول ونذكر منها:

**أولا: السعر المعلن أو الأسعار المعلنة**

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية، تاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 عندما كانت الشركات تحتكر شراء النفط من المنتجين عند فوهة البئر[3].

**ثانيا: السعر المحقق أو الفعلي**

عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل[1].

---

[1] حسين عبد الله، **مستقبل نفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، 2006، ص 240.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،ط1 بيروت، 2011، ص 102.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 59- 90.

**ثالثا: سعر الإشارة**

ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة التسعينات ، وهو عبارة عن سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق (السوقي) ، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، ويتم احتسابه بناءا على معرفة تحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات[2].

**رابعا:سعر الكلفة الضريبية**

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضافة إليه قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدين للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثورة البترولية ، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام ، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق ، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة[3].

**خامسا:السعر الفوري**

هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية وقد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة ، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام فإن كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ، ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبيرا [4].

**الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية**

يعتبر العرض والطلب البترولي من بين أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية.

**أولا: الطلب النفطي ومحدداته**

---

[1] بوشمط بشرى، **أثر أسعار النفط على أسواق الأوراق المالية دراسة قياسية لحالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990– 2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقو ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2016– 2017، ص 16.

[2] أحمد شبيني، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية خلال فترة (1990– 2012)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2013– 2014، ص 21.

[3] سفيان بوقطابة، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التداعيات والحلول**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس، جوان 2018، ص 350– 351.

[4] طرشي مريم، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر للفترة (2000– 2016)**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، سنة الجامعية 2016– 2017، ص 20.

**1- تعريف الطلب النفطي**

هناك من عرف الطلب على النفط على أنه : "مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي النوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية وذلك عند سعر معين خلال فترة معينة محددة، بهدف إتباع وسد تلبية تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات والنفط الأبيض للإنارة والتدفئة " [1].

**2- محددات الطلب على النفط**

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت مؤشر ومقياس للمستوى الذي بلغه ، فزيادة النمو الاقتصادي يتطلب زيادة إستهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول.
- السعر: حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير سعر سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.
- أسعار السلع البديلة: حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على النفط ، لأنه يعبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل: الغاز والطاقة الذرية و الكهرباء...إلخ ، فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط أما إنخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة منه .
- متوسط دخل الفرد: يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي، كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي، الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب من الطاقة لأغراض تطور المجتمع.

---

[1] سهيلة حياهم، **أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة له، دراسة حالة دول الاتحاد الأوربي خلال فترة (2001- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2015- 2016، ص 20.

[2] أحمد شبيني، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

- هيكل الإنتاج: على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية ويرجع ذلك جزئيا إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان.

- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العالم السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة للتسابق للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.

- المناخ (العوامل الجوية) : وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك ، فمثلا ارتفعت أسعار النفط إلى 70 دولار للبرميل في أمريكا توقعا لتبعات إعصار (كاترينا) ، كما حدثت أضرار تسببت في توقف جزء كبير من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك ، إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج و أبراج الحفر في تلك المنطقة، وقد زاد من عمق الأزمة أنه لم تكن هناك طاقات بديلة سواء من النفط الخام أو من صافي النفط[1].

**الفرع الثاني: العرض النفطي ومحدداته**

**أولا: تعريف العرض النفطي**

العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين[2].

**ثانيا: محددات العرض على النفط**

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في العرض العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية:[3]

- الطلب على النفط : يرتبط الطلب على النفط بعلاقة طردية مع العرض النفطي وذلك للحاجة المتزايدة له خاصة في تشغيل الآلات الصناعية والمعدات الحديثة.

---

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، دار الفارس للنشر والتوزيع،ط1، 2008، ص 57- 58.

[2] بوعبد الله لويزة، **أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2016)**، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، السنة الدراسية 2017- 2018، ص 27.

[3] أموقياس أمال، **أثر تقلبات أسعار النفط على صناديق الثورة السيادية، دراسة تحليلية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري 2000- 2014**، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2016- 2017، ص 23- 24.

- مستوى الأسعار: إن مقدار ومستوى السعر للسلعة الحديثة من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايده عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة انخفاض السعر.
- أسعار بدائل الطاقة: تلعب أسعار المواد البديلة دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار للمنتجات البديلة يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره.
- الأزمة الاقتصادية والحروب: كلما كان هناك استقرار سياسي انخفض الطلب والعرض على النفط.
- التقدم التكنولوجي: إن تحسين وتطور معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع يؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام وبالتالي توفر قدرة عالية لإحداث التوازن بين العرض والطلب بصورة اقتصادية سليمة و كفؤة.
- الاحتياطات البترولية: تلعب الاحتياطات البترولية دورا كبيرا في التأثير على عرض البترول، فكلما كانت الاحتياطات البترولية المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض البترولي.

**المطلب الثالث: تطورات أسعار البترول**

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

- وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت المنحى المتصاعد الحاصل في الأسعار.
- وفي عام 2004 أصبحت ظاهرة ارتفاع النفط مرتبطة بزيادة الطلب على النفط وليس للنقص في الإنتاج كما حدث في عام 1973 و 1997 الأزمات الأولى والثانية[1].
- وفي 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 إلى 80 دولار سنة 2008 ، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود العالمي الاقتصادي ، والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري

[1] حنان موساوي، **اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2000- 2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016 ص 20-21.

في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010.

- أما خلال الفترة من 2011- 2014 ، شهد عام 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل ، حيث تخطى المتوسط لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار للبرميل في عام 2010 أي زيادة 30.1 دولار للبرميل ما يعادل 39%.

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال 2014 بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010 ، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و107.9 دولار برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال هذا العام منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل ما يعادل نسبته 9% بالمقارنة مع عام 2013.

- وفي عام 2015 شهدت أسعار البترول انهيارا تاما أين بلغ المتوسط السنوي لسعر البترول 53.06 دولار للبرميل ، وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري حوالي خمسة ملايين برميل يوميا.

أما بالنسبة لعام 2016 فقد استمرت أسعار البترول في الانخفاض وذلك من خلال ثلاثة أشهر الأولى حيث قدرت بـ 45 دولار للبرميل[1].

- وعلى وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي بين أوبك ومنتجين مستقلين، صعد خام برنت إلى 55 دولار/برميل، ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017، وظهور بيانات رسمية، تظهر نسب الخفض في الإنتاج من جانب المنتجين، واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيء ويعود البطء في تحسن أسعار النفط إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

في نهاية النصف الأولى 2017 بلغ خام برنت 56 دولار للبرميل وصعد إلى حدود 61 دولار برميل في نهاية الربع الثالث من ذات العام مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في "أوبك" وآخرين

[1] شتيوي مروة، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل منها، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولار للبرميل حتى نهاية 2017 [1].

وقد ألزمت الضغوط المالية التي تعرضت لها روسيا ودول أوبك على إبرام اتفاق يعيد تشكيل خارطة الإنتاج والتصدير النفطي لضبط المعروض والتخلص من التخمة المزمنة في الأسواق. وفي عام 2017 تغلبت الدبلوماسية النفطية والمصالح المالية للدول النفطية على كافة الظروف والاعتبارات القائمة عبر التوصل إلى اتفاق (أوبك +) الذي ضم بلدان أوبك وروسيا وعدد من الدول النفطية من اجل خفض صادرات هذه الدول بما يقارب 2 مليون برميل يوميا حتى منتصف العام، بعد ذلك جرى تمديد الاتفاق لغاية العام 2018 حفاظا على معدلات الأسعار التي تأرجحت حينها حول معدل 50 دولار للبرميل .

بعد التعافي الذي شهدته الأسعار حتى أواخر العام 2019، تراجعت أسعار النفط في شهر اذار من العام 2020 لأدنى مستوى لها منذ العام 2016 بعد أن خفضت السعودية السعر الرسمي لبيع نفطها الخام، إشارة لحرب أسعار عقب إخفاق محادثات أوبك مع روسيا في التوصل لاتفاق بشأن خفض الإنتاج. وجاءت هذه الخطوة كرد لرفض روسيا اقتراح أوبك إجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار التي تضررت من التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا. ونتيجة لذلك فقد النفط أكثر من نصف قيمته السعرية بعد انهيار تحالف (أوبك+)، وهو ما كلف الدول الأعضاء في أوبك كثيرا بسبب انحسار الإيرادات النفطية. وقد هوت أسعار النفط عام 2020 لمعدلات خطيرة حين سجل برنت أدنى مستوياته في 21 عام (دون 16 دولارا للبرميل) في أبريل نيسان عقب انهيار الطلب العالمي على النفط وفيض المعروض في الأسواق العالمية .

من جانب آخر، تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل حاد بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا وإجراءات الحجر الصحي التي أوقفت عمل الاقتصاد العالمي تقريبا. فقد انخفض الطلب العالمي على النفط في شهر نيسان من العام 2020 إلى أكثر من 20 مليون برميل يوميا نتيجة التراجع الحاد في النشاط الصناعي في الولايات المتحدة وأوربا والصين والهند والاقتصادات الناهضة، فضلا على انكماش قطاع النقل البري والجوي في مختلف بلدان العالم[2].

---

[1] سمية قميحة، **أثر تراجع أسعار الفط على أداء الصناديق السيادية، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وجهاز أبو ظبي للاستثمار خلال 2000 – 2017**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2018– 2019 ص 77–78.

[2] حيدر حسين آل طعمة، تطورات أسواق النفط والاتجاهات المتوقعة، http://fcdrs.com/economical/1388، شوهد يوم 30 سبتمبر2020، الساعة11:19.

## المبحث الرابع: أسعار الغاز الطبيعي ضمن الأسواق العالمية

### المطلب الأول: الأسواق العالمية للغاز الطبيعي

يمكن القول أنه لا توجد سوق عالمية للغاز الطبيعي بالمعنى الصحيح بل هناك أسواق إقليمية هي أمريكا الشمالية وأوربا وآسيا ، و لكل من هذه الأسواق ميزتها وخواصها ومن هذه الميزات الاستقلالية النسبية ووجود ممولين تقليديين، على أن هذه الأسواق لا تعتبر مغلقة على نفسها إذ أن الواحدة منها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على تجارة الغاز في الأسواق الأخرى.

يمكن التمييز بين 3 أسواق منتشرة في العالم وهذا حسب أهمية التبادل التجاري :

#### الفرع الأول:السوق الأمريكية

تتميز السوق الأمريكية للغاز بأنها أقدم الأسواق وأكثرها خبرة وتنوعا مما يجعل الكثير من أسواق الغاز الطبيعي الناشئة تقتدي بخطاها وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الآن تعتبر أكبر دولة مستهلكة للغاز الطبيعي[1].

وكانت شركات نقل الغاز الطبيعي بالأنابيب تحتكر أي صناعة للغاز الطبيعي إذ تقوم تلك الشركات بمد خطوطها إلى حيث توجد حقول ألاف من صغار المنتجين و بذلك فشركات الأنابيب تقوم بمهمة النقل والتسويق ، إذ تقوم بشراء الغاز الطبيعي من منتجيه ثم تقوم بنقله وبيعه لشركات التوزيع المحلي في المدن ولكبار المستهلكين بأسعار تتضمن قيمة الغاز وخدمة النقل معا .

و قامت الحكومة بإخضاع هاته الشركات لرقابة الأجهزة غير الآلية من خلال تحديد عائداتها، غير أن هاته الأخيرة عارضت هذه الرقابة بدعوى أن تقييد العائد على الاستثمار يؤثر سلبا على النشاط الاستكشافي ، و بالتالي لم تلبث الحكومة أن أصدرت قانون 1978 بهدف تحرير تجارة الغاز بين الولايات من قيود التسعير عند رأس البئر على مراحل ، وقد أدت حرية التسعير إلى ارتفاع أسعار الغاز مع ما أصاب الاقتصاد الأمريكي من ركود خلال السنوات الأولى للثمانينات التي لم تلبث أن انعكست بالانكماش على استهلاكه ، وظهور فائض متزايد في أسواق الغاز الطبيعي أدى إلى انخفاض أسعاره في الحقول انخفاض شديدا.

[1] إبراهيم بورنان، مرجع سبق ذكره، ص 336.

وموازاة مع ذلك فرضت سياسة تحرير الغاز الطبيعي على شركات النقل بالأنابيب عبر حدود الولايات توفير القدر الزائد عن احتياجاتها من طاقة الأنابيب لنقل الغاز المملوك للآخرين من دون تمييز بينهم، وقد أطلق على هذا النظام النقل لحساب طرف ثالث، وبذلك تم الفصل بين مهمة النقل والمهمة التجارية التي كانت تنفرد بها شركات نقل الغاز عبر الأنابيب ، مما أتاح الفرصة أمام شركات التوزيع المحلي وغيرها من كبار المستهلكين والوسطاء للقيام بالشراء مباشرة من المنتجين ثم التعاقد على خدمة نقله لحسابهم مع شركات النقل بالأنابيب عبر حدود الولايات ، وقد تم استكمال إجراءات النقل لحساب طرف ثالث بقرارات من الوكالة الفيدرالية لرقابة الطاقة خلال سنوات 1984، 1985، 1987، وهذا أما أضفى على صناعة الغاز المزيد من المنافسة[1].

قدّر حجم تجارة الغاز الطبيعي للسوق الأمريكية في سنة 2008 بـ 159.41 مليار متر مكعب من 813.77 مليار متر مكعب حجم التجارة العالمية لنفس السنة، موزعة 144.47 مليار متر مكعب عن طريق الأنابيب و 15.24 مليار متر مكعب عن طريق الغاز المسال.

ويساهم حجم تجارة الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب لهذه المنطقة نسبة 24.54% من حجم التجارة العالمية عن طريق الأنابيب ونسبة 17.71% من حجم التجارة العالمية للغاز الطبيعي، أما تجارة الغاز المسال لهذه المنطقة لسنة 2008 فتمثل ب 6.72% من التجارة العالمية عن طريق الغاز المسال ونسبة 1.87% من حجم التجارة العالمية للغاز الطبيعي[2].

**الفرع الثاني: سوق آسيا**

تعد منطقة آسيا المحيط الهادي سوق صغيرة نسبيا لكنها تتمتع بسجل من النمو الهائل ، ومن المميزات المهمة لهذه السوق حجم الواردات الضخم من الغاز الطبيعي المسال والذي فاق عام 2006 نسبة 64% من إجمالي الواردات العالمية منه ، وذلك لوجود عدد محدود من شركات أنابيب الغاز الدولية في المنطقة، وسيظل الأمر كذلك وهي تحتوي على 3 مستوردين رئيسيين وهم (اليابان، كوريا الجنوبية، والطايوان)، وهي الدول التي نادرا ما يوجد فيها أي إمدادات، وهناك بعض الدول التي تعتمد بصورة رئيسية على الإمدادات الداخلية من الغاز فيها وتستهلك كميات كبيرة منه وخصوصا استراليا، الصين، الهند، أندونسيا، ماليزيا، باكستان، تايلاندا، كما تعتمد المنطقة بشكل معتبر على إمدادات الغاز المسال المستخرج من دول الخليج العربي.

---

[1] منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، **النفط والتعاون العربي**، المجلد 33 العدد 120 ،شتاء 2007، ص ص 20-22.

[2] أمال فوضيل ، مرجع سبق ذكره، ص 89.

وتسمى هذه السوق أحيانا بالسوق اليابانية نظرا لاستثمار اليابان بحصة كبيرة من حجمها، وفي السنوات الأخيرة حرصت اليابان على زيادة دور منطقة الشرق الأوسط في توفير احتياجاتها من الغاز، كما يشتمل جانب العرض فيها على عناصر احتكارية معتبرة، فرغم أن الحديث يدور حول رفع القيود عن سوق الطاقة في اليابان أيضا إلا أن الإجراءات العملية ما تزال محدودة حتى الآن ، وتعد المناطق المذكورة آنفا مسؤولة عن نسبة معتبرة من الاستهلاك العالمي للغاز، وتمضي بعض التحليلات لأسواق الغاز العالمية خطوة أخرى في تمييز منطقة الشرق الأوسط بوصفها إقليمية منفصلة يسير فيها النمو بمعدلات أعلى من معدلات منطقة آسيا المحيطة، ويقترب حجمها بسرعة من أحجام تلك المنطقة[1].

**الفرع الثالث: سوق أوروبا الغربية والوسطى**

تمثل أوروبا الغربية والوسطى بالإضافة إلى دول الإتحاد السوفياتي السابق مجتمعة أكبر هذه الأسواق، وتغطي الصادرات المنقولة بخطوط الأنابيب من دول الاتحاد السوفياتي السابق جزءا كبيرا من الطلب الأوربي على الغاز ، كما تمثل الإمدادات من الجزائر مصدرا آخر من مصادر الغاز لأوروبا حيث بلغت الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي عام 2006 نسبة قاربت 70% و 27% من الواردات العالمية في جانب الغاز الطبيعي NG والغاز المسال LNG على التوالي.

وتنتهج الدول الأوروبية سياسة غازية موحدة رغبة منها في تنويع ممونيها بالغاز، إذ تعرف تبعية كبيرة لروسيا ودول شمال إفريقيا في ذلك ، وللتقليل من هذه التبعية تسعى هذه الدول إلى تنمية مصادرها المحلية في هولندا، النرويج والمملكة المتحدة في بحر الشمال، إذ يستورد عدد منها الغاز من النرويج رغم ارتفاع سعره، إضافة إلى الدعم السياسي الذي يقدمه الأوروبيون لتوسع عملية التزويد من الجزائر وأواسط آسيا.

مع حلول الألفية الجديدة بدأت الدول الأوروبية بتحرير سوقها الغازي الداخلي تدريجيا بموجب تعليمة الغاز المصادق عليها في جوان 1998، والتي انتقلت إلى التشريعات المحلية للدول الأعضاء ابتداء من 01 أوت 2000، تتضمن هذه التعليمة تعريف المستهلكين المعنيين شروط دخول الأطراف الثالثة ضمن الشبكة، دور سلطة الضبط، شروط المنافسة، كما أقرت التزامات الخدمة العمومية وضرورة أنظمة الانتقال وحسب هذه التعليمة فإنه يتوجب على كل بلد عضو في الاتحاد أن يفتح سوقه للمنافسة بنسبة 20% على الأقل ابتداءا من

[1] عبد المالك مباني، مرجع سبق ذكره، ص 86.

10 أوت 2000، ثم بنسبة 28% ابتداءا من 10 أوت 2005، على أن تكون نسبة 33% بتاريخ 30 أوت 2008 [1].

**المطلب الثاني: تسعير الغاز الطبيعي**

تختلف أسعار الغاز الطبيعي من سوق إلى آخر نتيجة لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها أسلوب التسعيرة المعتمد في السوق ونوع الغاز الطبيعي المستورد (أنابيب أو مسيل) وبعد المستهلك عن أسواق الإنتاج وأخيرا القيمة الحرارية له.

إذ تحدد تسعيرة الغاز الطبيعي على أساس المحتوى الحراري الذي يكون قادرا على إنتاجه في أثناء الاحتراق الذي يعبر عنه بالوحدة البريطانية BUT، ويتم تسعير الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية MMBTU، ويتم تصدير الغاز الطبيعي على أساس CIF (مصاريف الشحن و النقل و التأمين مدمجة في السعر) في معظم الأحيان أو على أساس FOB (فقط تكلفة الشحن على السفينة مدمجة في السعر) ، وعادة ما تكون أسعار الغاز الطبيعي المسيل LNG أعلى من أسعار الغاز المصدر عن طريق خطوط الأنابيب بسبب إضافة تكاليف سلسلة تسييله ونقله ثم إعادة التكرير في البلد المستورد ، ومن وجهة نظر المنتج فإن سعر الغاز الطبيعي يفترض أن يشمل المكونات الآتية:[2]

أ- التكاليف الكلية (الرأسمالية والتشغيلية): لمراحل الإنتاج والمعالجة والنقل بالنسبة لغاز الأنابيب وتكاليف التسييل بالنسبة للغاز الطبيعي المسيل LNG.

ب- المردود الاقتصادي العامل للاستثمار في مشاريع الغاز الطبيعي (الربح).

ت- علاوة النضوب، وهي جزء من السعر يفترض أن يعوض عن نضوب الاحتياطات الغازية لكونه مصدرا للطاقة غير متجدد.

ث- الخصائص البيئية، إن الاهتمام العالمي المتزايد بالبيئة يفترض أن ينعكس إيجابا على تسعير الغاز الطبيعي على شكل (رسوم بيئة) للميزات التي يتمتع بها الغاز الطبيعي ، لأن استهلاكه يؤدي إلى انبعاث

---

[1] مرجع سابق، ص 84.

[2] علي رجب، **أساسيات تسعير الغاز في الأسواق العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 92، العدد 120، ص 49.

مستويات أقل من الملوثات البيئية قياسا بالنفط والفحم، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن أسعار الغاز لا تشمل ذلك الرسم، بل يتم تسعيره عن طريق الربط مع أسعار الطاقة الأخرى فضلا عن القيمة الحرارية للغاز المصدّر.

وتتأثر الطريقة المتبعة لتسعير الغاز الطبيعي بعدة عوامل منها طبيعة الاستخدام النهائي والسوق المستهدفة وطريقة التصدير المتبعة ، ومن الطرائق المتبعة في تسعير الغاز الطبيعي ما يلي:[1]

أ- التسعير المبني على استرجاع التكاليف: وفق هذه الطريقة يتم التوصل إلى سعر غاز التسليم (CIF) للمستهلك بعد إضافة التكاليف في جميع سلسلة الإنتاج لحين تصديره فضلا عن الضرائب.

ب- التسعير الترجيحي التنافسي: ويتم تحديد السعر الابتدائي الذي يمكن أن يدفع للغاز ويعادل سعر أرخص وقود بديل متوافر للمستهلك ، أي على أساس مفهوم المنافسة بين بدائل مصادر الطاقة ويعدل السعر بعد الأخذ بنظر الاعتبار عوامل إضافية مثل : ضرائب للسوق و الفروقات في كفاءة الاستخدام بين مصادر الطاقة البديلة أو تكاليف الإبقاء على المعايير البيئية المطلوبة ، على سبيل المثال في حالة الغاز الطبيعي المسيل LNG تطرح تكاليف إعادة التعويض وتكاليف التخزين للمستورد لغرض التوصل إلى سعر التسليم CIF لبلد الاستيراد، أما بالنسبة لغاز الأنابيب يتم بيعه على أساس FOB ولحسابه تطرح أجور النقل بالأنابيب من الحدود إلى مكان الاستهلاك النهائي و تطبّق هذه الطريقة في السوق الأوروبية.

و يقوم تسعير الغاز الطبيعي وفق هذا الأسلوب على مبدئين أساسيين هما : الاتفاق على سعر محدد وثابت يتم تطبيقه طيلة مدة العقد ، أو على سعر محدد وثابت وخاضع لزيادة سنوية محددة متفق عليها مسبقا في العقود المتوسطة والطويلة[2].

يسعّر الغاز الطبيعي على شكل معادلة سعرية خصوصا في حالة العقود طويلة الآجال و ذلك للمرونة العالية التي تمنحها المعادلة بتحريك السعر المتفق عليه ، وتتضمن المعادلة السعرية أساس أو السعر الأولي ويتم الاتفاق عليه بين المنتج والمستهلك عند توقيع العقد ، ورابط سعري يتم على أساسه تعديل السعر الأساسي للغاز تبعا لحركة سعر مؤثر متفق عليه بين طرفي العقد ، ويعد سعر النفط الخام أو منتجاته المؤشر الأكثر استخداما في عقود الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية باستخدام أسلوب الحد الأدنى أو الأعلى واحتساب أسعار النفط الخام، إذ ينحصر تحديد سعره بأسلوب المفاوضات المتعلقة بين الطرفين البائع والمشتري فقط ، مما يجعل عقود الغاز الطبيعي تفتقر إلى الشفافية.

---

[1] مرجع سابق، ص 51.

[2] صندوق النقد الدولي، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد (الولايات المتحدة الأمريكية)**، صندوق النقد الدولي حزيران 2005)، ص 24.

إن السعر النهائي للغاز الطبيعي يعتمد بدرجة أساسية على نتيجة المفاوضات التي تعتمد على قوة الموقف التفاوضي لكل منهما، ونوعية الغاز المصدّر (حر أو مصاحب) ونسبة كمية إستهلاك الغاز الطبيعي بين مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة في البلد المستورد، والبعد الجغرافي عن أسواق الإنتاج فضلا عن تكاليف الإنتاج الإجمالية التي تنعكس على القدرة التنافسية للغاز الطبيعي المنتج ، والإستراتيجية التسويقية التي يتبعها المنتج في السوق بهدف تحقيق الأرباح أو الحفاظ على حصة من السوق في الأجل الطويل ، و الشروط التعاقدية مثل كمية وطريقة التجهيز والمدة الزمنية للعقد، وأسلوب التصدير وأخيرا نسبة الضرائب المفروضة[1].

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل نستخلص أنه باعتبار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية وذلك باعتمادها الكبير على المحروقات ومجمل مداخيلها تتحكم فيه أسعار النفط بالأسواق العالمية،

[1] ابراهيم بورنان، مرجع سبق ذكره، ص339

فنجد أن الجباية البترولية تمثل الدعامة المركزية للنشاط الاقتصادي بحيث أصبحت الممول والمحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية نظرا لإيراداتها الهامة.

# الفصل الثاني: مالية الدولة( مفاهيم ومؤشرات)

## المبحث الأول: ما المقصود بمالية الدولة

## المبحث الثاني: التوازن المالي العمومي

## المبحث الثالث: السياسة المالية للدولة

**تمهيد**

إن موضوع مالية الدولة ذو أهمية كبيرة ، فهو يعنى أساسا بدراسة المشاكل المتعلقة بالحاجات العامة و بتخصيص المال اللازم لإشباعها ، لذلك فإن تعريف وتحديد نطاق الحاجات العامة من الأهمية بمكان لتحديد نطاق النشاط المالي للدولة في سبيل إشباع هده الحاجات العامة ، كما يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه من أين يتم تحصيله، كيف يتم تحصيله ، ما هي أوجه إنفاقه و القواعد التي يستند إليها في ذلك.

ومن هنا يبرز الدور الذي تلعبه مالية الدولة و تفاعلها مع الاقتصاد الوطني عبر أداة الميزانية العامة، فأساس تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا مرتكز على نشاط و مساهمة الدولة من جهة بصفتها السلطة العامة ، و كذا مدى فعالية السياسات الاقتصادية ومنها السياسات المالية العمومية التي تعني عناية بالغة بتحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية للمواطن ، دون الإخلال بالتوازن المالي العمومي الذي من شانه إضعاف الوضع المالي للدولة .

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: المقصود بمالية الدولة.**
- **المبحث الثاني: التوازن المالي العمومي.**
- **المبحث الثالث: السياسة المالية للدولة.**

## المبحث الأول: المقصود بمالية الدولة

سنتطرق أولا إلى الميزانية العامة بصفتها الأداة المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم نشاطها المالي:

### المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

#### الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالميزانية العامة للدولة نذكر منها:

– تعتبر الميزانية العامة للدولة " وثيقة مالية مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة فالميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1] .

– كما تعرف على أنها " جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة " [2] .

– الميزانية هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي يعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع " [3] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن حصر أهم **خصائص الميزانية العامة للدولة** كالتالي :[4]

* تتمثل في أنها خطة مالية تبين النشاط المالي للحكومة من خلال ما تتضمنه من نفقات وإيرادات.

* تعد الحكومة مشروع الميزانية العامة للدولة لمدة سنة واحدة مقبلة، وذلك لاعتبارات معينة أهمها أن عملية تهيئة مشروع الميزانية ومناقشتها والتصويت عنها يتطلب جهدا ويستغرق وقتا طويلا.

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، الجزائر،2012،ص 317.

[2] محمد طاقة، هدى الغزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2،عمان،2010،ص22.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان، 1981،ص21.

[4] زينب كريم الدوادي، **دورة الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان، 2015، ص ص 37–41.

* تعد الميزانية المالية برنامجا ماليا مفصلا لما ستقوم به السلطة التنفيذية من إنفاق عام بقصد إشباع الحاجات العامة وما ستحصل عليه من إيرادات عامة لتمويل هذه النفقات خلال سنة مقبلة.

* تستطيع الدولة من خلالها إعادة توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع عن طريق الضرائب والنفقات العامة.

* يمكن من خلالها تعزيز العلاقات الدولية.

* الميزانية العامة معتمدة من قبل السلطة التشريعية.

**الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة للدولة**

تظهر أهمية الميزانية العامة أولا من حيث دورها المالي :

**أولا: الأهمية بالنسبة لمالية الدولة**

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول تعديلات جذرية وعميقة في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، حيث اتسع نطاق دور الدولة وازدادت درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية على إقليمها، فلم يعد هناك محل للحديث عن حياد الموازنة بل أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وجزء متداخلا ومكملا في الخطة المالية العامة الداخلة في إطار التخطيط القومي الشامل [1].

كما تظهر أهمية الميزانية العامة للدولة ضمن أوجه أخرى من نشاط الدولة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي كما سنرى:[2]

**ثانيا: الأهمية السياسية**

إن اعتماد الميزانية العامة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للحكومة, وإن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديموقراطية .

[1] عادل أحمد حشيش،**أساسيات المالية العامة( مدخل لدراسة فن الأصول المالي للاقتصاد العام**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2006، ص278.

[2] محمد طاقة، هدى الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

**ثالثا: الأهمية الاقتصادية**

للموازنة العامة دورا فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية ، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية لدى الأفراد ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي .

أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكبر من العرض ، تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القدرة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعالم مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

**رابعا: الأهمية الاجتماعية**

تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات و الفئات و الأقاليم، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله وتطوير الخدمات الصحية ، وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالمجتمع .

**المطلب الثاني : مبادئ الميزانية العامة**

ترتكز الميزانية العامة للدولة على مجموعة من المبادئ هي :

**الفرع الأول: مبدأ وحدة الميزانية العامة**

يقصد بهذا المبدأ إدراج جميع إيرادات ونفقات الدولة ضمن ميزانية واحدة، أي على وزارة المالية جمع وتوحيد جميع الموازانات الخاصة بالمؤسسات المستقلة والمحافظات ودمجها في الميزانية الموحدة لأن التصديق والإعتماد يمنح لميزانية موحدة وينجز على هذا المبدأ فوائد سياسية ومالية، فمن الناحية المالية يمكن معرفة المركز المالي بوضوح ومستوى العجز والفائض في الميزانية، أما من الناحية السياسية فهذا المبدأ يوفر سهولة في مراقبة المالية العامة من قبل المجالس السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك استثناءات أين يسقط هذا المبدأ

مثال ذلك الميزانيات العادية التي تضطر الدولة الإعتماد عليها يتحتم عليه الإنفاق بشكل استثنائي في ظروف غير عادية.[1]

**الفرع الثاني: مبدأ سنوية الميزانية**

حسب هذا المبدأ فإن التحضير والإعداد والتصديق على نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة يتم بصورة دورية مرة كل سنة من قبل السلطة التشريعية، أما في حالة لم يحدد الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ، وتتمثل المبررات الأساسية لمبدأ سنوية الميزانية في الاعتماد السياسي من إذ أنها تؤمن استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعية على أعمال الحكومة، كما أن ذلك ينسجم مع الاعتبارات المالية من جهة أخرى، إذ أن ميزانية المشروعات توضع كل سنة، وكذا الأمر مع تحصيل الضرائب التي تتم كل سنة ، ومن هذا المنطلق أو الأساس يجب تجميع النفقات العامة على أساس السنة من أجل مقارنتها بالإيرادات المحصلة من مصادر مختلفة في ميزانية واحدة، ومن جانب آخر تعتبر فترة السنة أصح فترة لتقدير النفقات والإيرادات العامة فلو تم اختيار فترة تفوق السنة لأدى ذلك لعدم دقة التقديرات وذلك لبعد الفترة بين التقدير والتنفيذ الفعلي، كما أن اختيار فترة نقل السنة يؤدي إلى صعوبة إعداد وتحضير تقديرات الميزانية ومناقشتها من قبل السلطة التشريعية، ومن جهة أخرى فإن فترة السنة تعتبر حدا طبيعيا للتكرار العمليات المالية كما أن فترة السنة تتفق مع مبدأ سنوية الميزانيات الختامية للمشروعات الخاصة والعامة كما تتلاءم مع تقدير الإيرادات العامة الناتجة الضرائب المباشرة التي تفرض عن الدخل والربح المحقق سنويا[2].

**الفرع الثالث: مبدأ عدم التخصيص**

يقصد بهذا المبدأ عدم جواز تخصيص إيراد معين لتغطية إنفاق معين، مثال ذلك عدم إمكانية تخصيص عائدات الرسوم الجمركية للإنفاق على قطاع التعليم أو إيرادات الضرائب على الإنفاق على قطاع الصحة، والأساس المنطقي لهذا المبدأ هو أنه عندما يتم تخصيص إيراد معين لتمويل نفقات معينة فإن هذا يقود للإشراف والتبذير في حالة ارتفاع هذا النوع من الإيراد ويحدث العكس أي قصور في الإنفاق في حالة تراجع هذا الإيراد،

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، درا المناهج للنشر والتوزيع، ط01، الأدرن، 2002، ص ص 148-149.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدويري، طاهر موسى الجنابي، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران النشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 29-30.

لهذا فإن مبدأ عدم التخصيص يستدعي توجيه إجمالي الإيرادات العامة لتمويل إجمالي الإنفاق العام بشكل متوازن دون تخصيص[1].

**الفرع الرابع: مبدأ توازن الميزانية**

يقصد مبدأ توازن الميزانية أن يتساوى إجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة، ففي حالة زيادة إجمالي الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهذا يعبر عن وجود فائض في الميزانية، أما إذا زادت حصيلة النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعتبر عجزا في الميزانية العامة للدولة[2].

**الفرع الخامس: مبدأ الشمولية**

يقصد بمبدأ شمولية الميزانية العامة إظهار جميع تقديرات الإيرادات والنفقات العامة ضمن وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بين الاثنين، فإذا كانت وحدة الميزانية كما رأينا سابقا تهدف إلى إعداد وثيقة واحدة، فإن مبدأ الشمول يهدف إلى التسجيل بالتفصيل ضمن هذه الوثيقة لكل نفقة أو إيراد دون إحداث مقاصة بين نفقات بعض المرافق أو الهيئات العامة وبين إيراداتها، وهذا يعني أن الميزانية لا تظهر سوى رصيد الفرق بين تقديرات نفقات المرفق وتقديرات إيراداته[3].

**المطلب الثالث: بنود الميزانية العامة**

تتكون الميزانية العامة من جانبين أساسيين يتمثلان في :

**الفرع الأول: الإيرادات العامة**

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

**أولا: أنواع الإيرادات العامة**

يمكن تقسيمها إلى:

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سابق، ص ص 149-150

[2] حسين مصطفى حسين ، **المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2006، ص80

[3] عبد الباسط على جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص111.

**1_ إيرادات أملاك الدولة**

ويقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية أو المنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة ويطلق عليها الدومين العام و الدومين الخاص.

**أ- الدومين العام :**

ويتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة أو الموانئ والأنهار والمتاحف...إلخ تخضع هذه الأملاك للقانون العام و لا يجوز بيعها أو الإستلاء عليها من قبل الأفراد ، وعادة لا يغل هذا النوع إيرادات لفائدة الدولة إلا أنه في بعض الأحيان تفرض الدولة بعض الرسوم على المستفيدين من هذه الأملاك لغرض تنظيم استغلالها[1].

**ب - الدومين الخاص**

يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري ، وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني حيث تستطيع الدولة بيعها أو إيجارها وعادة ما تغل هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة ، ويتكون الدومين الخاص من عدة أنواع : [2]

- **الدومين العقاري:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والأبنية، وتختلف الأهمية النسبية لإيرادات الدومين العقاري بحسب تطور دور الدولة ، وقد تناقصت أهمية الدومين العقاري في إيرادات الدولة الحديثة بعد أن كانت له الأهمية الأولى في السابق ، إذ بدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه[3].
- **الدومين المالي:** ويقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها والتي تحصل منها على عوائد تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها ، ويعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ويمكن إرجاع ذلك إلى التطور

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،**مقدمة في الاقتصاد العام( مالية عامة، مدخل تحليل معاصر)**، الدار الجامعية الإبراهيمية،الإسكندرية، 2003، ص108

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات العامة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2003 ، ص57

[3] نفس المرجع ص ص 57-58

ضمن رغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص ، وفي السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع العام لتضمن توجيهها إلى اتجاه تحقيق المصلحة العامة[1].

- **الدومين الصناعي والتجاري:** يضم الدومين التجاري والصناعي مختلف المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي ويتضح من خلال استقراء التاريخ المالي أن هذا الدومين لا يحمل أهمية كبيرة في الماضي وأن بدأ الاهتمام به في بداية القرن العشرين خاصة في الدول الاشتراكية[2].

**2_ الرسم**

يعرف الرسم على أنه " مبلغ من النقود تحصله الدولة أو من يمثلها من الأفراد مقابل خدمة تعود بالنفع الخاص إضافة إلى النفع العام"،[3]

وللرسم خصائص تميزه عن أنواع الإيرادات العامة الإجبارية كالضريبة و تتمثل في :[4]

**أ- الصفة التقليدية للرسم:** كان الرسم قديما يأخذ شكلا عينيا وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت ، ومع تطور المالية وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التعامل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة ، أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية ، فالدولة تقوم بصرف نفقاتها العامة في صورة نقدية.

**ب - صفة الإجبار للرسم:** يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة وقد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين علماء المالية العامة، على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الخدمة من عدمه .

**ج - صفة المقابل للرسم:** يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملا يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد.

**د- صفة الدفع:** هذه الصفة تميز الرسم عن الضرائب، فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ، دار حامد النشر والتوزيع،ط1، عمان ،2007، ص82

[2] المرجع نفسه، ص81

[3] عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق ، بيروت، 1998،ص55.

[4] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2000،ص ص102-103.

**3_ الضريبة**

تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بصورة نهائية بغرض تحقيق مصلحة عامة ، و منه يمكن استنتاج بعض ميزات الضريبة من التعريف السابق :[1]

* **الضريبة اقتطاع نقدي** : ومعنى هذا أن الضريبة في الوقت المعاصر على خلاف أزمنة سابقة تأخذ شكلا نقديا غير عيني أو سلعي ، يتم حسابها و تحصيلها بصورة نقدية باعتبار أن الدولة عون اقتصادي ضمن نظام اقتصادي معاصر يعتمد النقود الائتمانية كوسيلة للدفع و السداد .

* **الضريبة تفرض جبرا** : إن السلطة العامة هي التي تتولى وضع النظام القانوني للضريبة و فرض جبايتها، فهي التي تحدد نسبها وكيفية تحصيلها وميعادها دون الرجوع إلى المكلف بها، ولا يخل هذا الأمر بعنصر الديموقراطية لأن البرلمان (وهو ممثل الشعب) يكون قد تولى مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب مسبقا.

* **الضريبة تكون دون مقابل:** تدفع الضريبة دون انتظار منفعة خاصة في المقابل كما هو حال الرسم أو الثمن العام ، والمكلف يقوم بأدائها على أساس تغطية أعباء الخدمات العامة التي يستفيد منها الجميع ، و على أساس تضامني مع الفئات غير القادرة على الدفع .

* **هدف الضريبة تحقيق نفع عام:** من أهداف الضريبة هو تحقيق نفع عام لأن الأموال العائدة من الضرائب تذهب إلى خزينة الدولة و تستخدم في تمويل النشاطات العامة و إنتاج السلع العامة التي تقوم بإشباع الحاجات العامة .

**4_ القرض العام**

القرض العام هو مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الأشخاص أو المؤسسات المالية أو المصرفية المحلية أو الأجنبية بموجب عقد تتعهد فيه الدولة بسداد القرض والفوائد المستحقة وفقا لشروط العقد[2].

[1] لوني نصيرة، ربيع زكرياء، **محاضرات في المالية العامة**،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص ص26-27.

[2] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، بدون سنة نشر،ص257.

**الشكل رقم (01) : تقسيم الإيرادات العامة لميزانية الدولة**

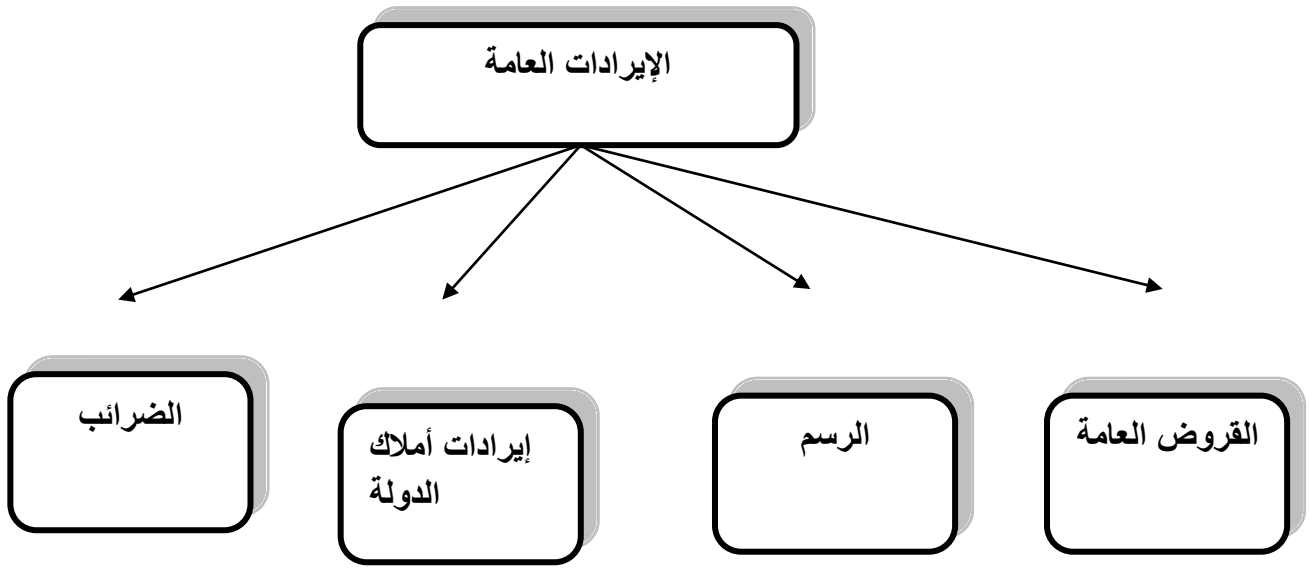


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة

**الفرع الثاني: النفقات العامة**

**أولا: مفهوم النفقات العامة**

يمكن تعريف النفقات العامة على أنها:" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة"[1].

ويمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة كما يلي:

**- النفقة العامة مبلغ من النقود :**

[1] المرجع نفسه، ص122،

حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة لاقتناء ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمات ، وعليه لا تعد نفقة عامة الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقا[1].

**- النفقة العامة يقوم بها شخص عام( هيئة عامة) :**

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية، والإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى[2].

**- تحقيق منفعة عامة :**

وهي الركن الثالث والأخير حتى تصبح النفقة نفقة عامة ، حيث لا يكفي كما سبق أن عرضنا أن تكون النفقة لتحديد المنفعة العامة صادرة من أشخاص القانون وإنما ينبغي أن تهدف إلى تحقيق الصالح العام[3].

**ثانيا: تقسيمات النفقات العامة**

تتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما التقسيمات العلمية والتقسيمات الوظيفية :

**1_تقسيم النفقات حسب انتظامها**

تنقسم إلى :[4]

- ✓ النفقات العادية: (الجارية) وهي النفقات التي تتكرر سنويا بصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة مثل (نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة والعدالة، وفوائد أقساط الدين العام.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 50

[2] محمد الصغير البعلي، مرجع سبق ذكره، ص24

[3] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام(الضرائب والموازنة العامة)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص319

[4] محمد طاقة ، هدى الغزاوي،،مرجع سبق ذكره ص53.

✓ النفقات غير العادية : وه ي النفقات التي لا تتسم بالانتظام والدورية أي لا تتجدد كل سنة كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود والجسور...وغيرها.

**2_ تقسيم النفقة من حيث غرضها**

تنقسم إلى :[1]

✓ النفقات الإدارية: تتضمن الأموال التي يتم إنفاقها على تهيئة الجهاز الإداري وجعله قادرا على أداء الخدمة العامة بصورة منتظمة.

✓ النفقات الاجتماعية: وتتضمن النفقات العامة التي يتم إنفاقها لتحقيق أهداف اجتماعية ومثالها الإنفاق على التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي...إلخ.

✓ النفقات الاقتصادية: وتتضمن الأموال التي يتم إنفاقها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومثالها الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة والإعانات للمشاريع.

**3_ تقسيم النفقة حسب نطاق سريانها**

✓ النفقات الوطنية : وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة و جميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكناهم ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

✓ النفقات المحلية: وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية).

**4_ تقسيم النفقة من حيث أثرها الاقتصادي :**

يمكن تقسيمها في هاته الحالة إلى:[2]

[1] محمد ساحل، **المالية العامة( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الضرائب، القروض، الميزانية العامة للدولة)**، جسور للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2017،ص16.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص124.

- ✓ النفقات الحقيقية: وهي صرف الأموال العامة في مقابل الحصول سلع حقيقية ، و يدخل ضمنها الإنفاق على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة ، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة ، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي.
- ✓ النفقات التحويلية: و هي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والبطالة....إلخ، هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ، أقاليم البلد و قطاعات الاقتصاد .

**الشكل رقم (02) : تقسيم النفقات العامة**

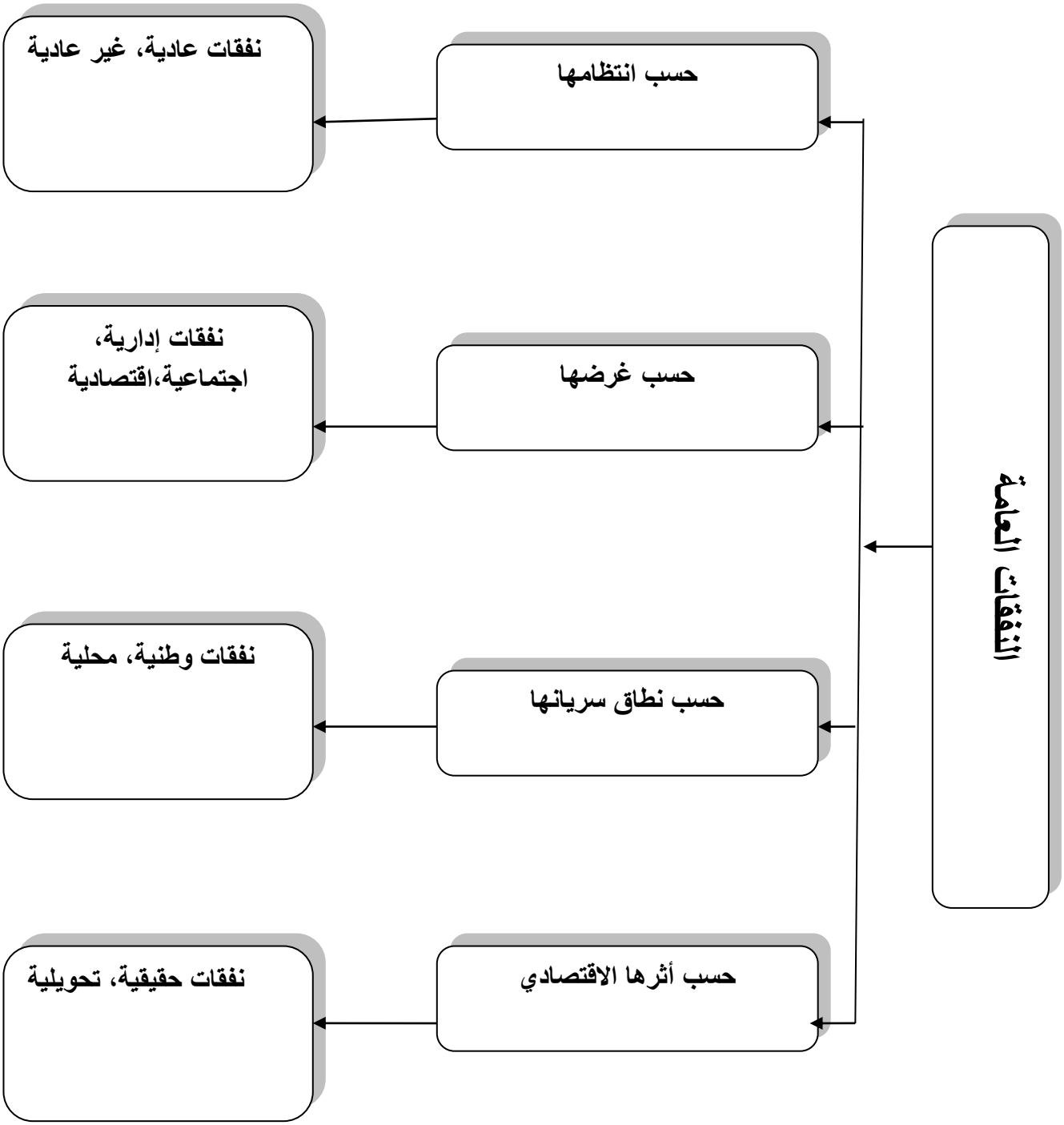


**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات السابقة.

**المطلب الرابع: الميزانيات الأخرى والحسابات الخاصة للخزينة**

سنتطرق إلى الميزانيات الأخرى ماعدا الميزانية العامة للدولة و هنا نقصد الميزانيات الملحقة و المستقلة و الاستثنائية ، و كذلك مجموعات الحسابات الخاصة للخزينة العمومية :

**الفرع الأول: الميزانيات الأخرى**

**أولا:الميزانيات الملحقة**

وهي ميزانيات يستدعي وجودها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو تجاري حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة ، وفي هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون سوى إعطاء الشخصية المالية المستقلة للمرفق العام وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة .

ويرجع السبب في رصد ميزانيات ملحقة لهاته المرافق إلى الرغبة في تطبيق القواعد المتعلقة بالنشاط الخاص عليها بدلا من القواعد الحكومية التي تتسم بالتعقيد والجمود ، وكذلك الرغبة في معرفة مدى أربحية المرفق بمقارنة نفقاته بإيراداته[1].

**ثانيا:الميزانيات المستقلة**

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ، حيث من المعروف أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك.

ففي فرنسا مثلا تشكل الميزانيات المستقلة استثناء من مبدأ وحدة الميزانية حيث تتساوى الميزانية المستقلة مع

---

سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة،( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)** ، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، بيروت، لبنان، 2003 ، ص ص 294-295.

الميزانية الملحقة في هذا الشأن ، لكن بالمقابل و من الناحية السياسية فإن الميزانية المستقلة على عكس الميزانية الملحقة لا يتم أخذ موافقة البرلمان عليها بل يختص مجلس إدارة المرفق باعتمادها[1].

**ثالثا:الميزانيات غير العادية (الموازنات الاستثنائية)**

تضع الدول في بعض الأحيان موازنات استثنائية لتحقيق غايات محددة يغلب عليها الطابع الإنتاجي الاستثماري ، فتتضمن عادة نفقات وإيرادات استثنائية غير عادية، أو لتمويل النفقات العسكرية أو لإزالة أثار الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل.

إن الطابع المميز لهذا النوع من الموازنات أن نفقاتها وإيراداتها عرضية لا تتكرر فهي تعرض مثل غيرها على البرلمان وتناقش ويصادق عليها، وتراقب وفقا للأصول العامة، إلا أنها تتميز عن سواها بأمور:[2]

- أنها تتعلق بأعمال ومشاريع لا يتسع لها نطاق الموازنة.
- تتطلب اعتمادات كبرى لا تغطيها الموارد العادية، فيلجأ إلى الموارد غير العادية( القروض، الاحتياط).
- أن اعتمادها لا يلغي بانقضاء السنة بل يبقى إلى حيث تنفيذها .
- أن طابعها المؤقت يحول دون دمجها في الموازنة العادية حتى لا يختل التوازن.

**الفرع الثاني: الحسابات الخاصة بالخزينة**

يقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها ولا تعتبر إيرادات عامة وتسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة ، مثال ذلك التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون مع الحكومة ضمانا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر إيرادا عاما رغم أنه يدخل خزينة الدولة، إذا أن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق عليه ، وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة رغم أن هناك خروجا للأموال من خزينة الدولة.

---

[1] المرجع السابق، ص.

[2] حمد بن محمد صالح، **توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2013، ص68.

من المعقول في هذه الحالة ألا تدرج مثل هذه الأموال في ميزانية الدولة التي ينبغي أن ترصد لها حسابات خاصة تقفل من تلقاء نفسها عندما تخرج من خزينة الدولة الأموال التي سبق أن دخلتها هذه الحسابات الخاصة بهذا الوصف ، لا تعد استثناء من مبدأ وحدة الميزانية بل على العكس فإنها تؤدي إلى إظهار المركز المالي للدولة على حقيقته دون إضافة مبالغ إلى إيراداتها أو إلى نفقاتها لا تعتبر في الحقيقة إيرادات أو نفقات عامة.

لكن قد يحدث أن تضع الحكومة في حساب خاص مبالغ في حقيقتها نفقة عامة اعتمادا على أنها ستتمكن من استرداد هذه المبالغ من مصادر أخرى ضمن الإيرادات العامة ، و في هاته الحالة نرى أن الحسابات الخاصة للخزينة بإمكانها أن تؤدي إلى إلغاء الاعتبار المالي الذي يستند إليها مبدأ وحدة الميزانية ، و حتى الاعتبار السياسي وذلك عندما لا تلتزم الحكومة بعرض الحسابات الخاصة للخزينة على السلطة التشريعية إذ يمكنها من تجنب كل الرقابة على أوجه الإنفاق العام التي تتضمنها تلك الحسابات.

وفي الجزائر، تفتح هذه الحسابات من خلال قانون المالية وتجمع في خمسة فئات:

- ✓ **حسابات التجارة:** تصور هذه الحسابات العمليات ذات الطابع الصناعي أو التجاري المؤداة بشكل ثانوي من طرف المصالح العمومية للدولة، المشابهة للخدمات المقدمة من طرف المؤسسات.
- ✓ **حسابات التخصيص الخاص:** تقوم هذه الحسابات بتصوير العمليات الممولة من خلال موارد خاصة وتكون العمليات المنجزة من خلال حسابات التخصيص الخاص مقررة ومرخص بها كعمليات في إطار الميزانية.
- ✓ **حسابات تسبيقات الخزينة:** تسجل هذه الحسابات عمليات منح أو تسديد تسبيقات على المدى القصير سنتين كأقصى حد المنجزة من طرف الخزينة العمومية والمرخص بمنحة في حدود القروض المفتوحة لهذا الأمر وتكون معفية من الفوائد.
- ✓ **حسابات التسليفات:** تسجّل التسليفات الممنوحة من طرف الدولة لمدة تفوق أربع سنوات وهي تكون مرتبطة بفوائد ، و أهم هذه التسليفات تتعلق بتلك الممنوحة لفائدة الحكومات الأجنبية.
- ✓ **حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:** وترتبط بالعمليات التي يتم إجرائها تطبيقا لاتفاقيات دولية مصادق عليها.

هذا فيما يتعلق بالحسابات الخاصة للخزينة التي تشكل في مجموعها خروجا عن قاعدة الوحدة التي تكتسي أهمية اقتصادية معتبرة مادام أنها تتعلق بنشاطات منقاة بصفة دقيقة وذات أثر مباشر على الاقتصاد الوطني[1].

## المبحث الثاني: التوازن المالي العمومي

### المطلب الأول: مبدأ التوازن المالي

#### الفرع الأول: المقصود بتوازن الميزانية العامة للدولة

يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى جملة تقديرات النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة ، و يقصد بالتوازن المالي للموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي أن تتساوي النفقات العامة فيها مع الإيرادات العامة العادية سنويا حيث يجب المحافظة على هدا التوازن في حالتي الازدهار و الكساد الاقتصادي .

و في هدا الاتجاه تنص المادة 121 من الدستور الجزائري على ما يلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها "[2].

و استنادا إلى مبدأ التوازن المالي فإنه يتوجب على معدّي الموازنة العامة كي لا يختل التوازن أن يتبعوا في حالة الازدهار الاقتصادي (حيث تزيد الإيرادات العامة ) أحد الأمرين:

- إما زيادة النفقات العامة بنسبة زيادة الإيرادات العامة(المتوقعة).
- أو إلغاء أو تخفيض بعض الضرائب بنفس نسبة زيادة الإيرادات العامة (المتوقعة).

ومن الواضح أن تنفيذ أحد الأمرين قد يضر بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد ولا يساعد في العودة إلى التوازن الاقتصادي لأن زيادة كمية النفقات العامة في الموازنة تساعد على زيادة حالة الازدهار فترتفع تبعا

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية ا لعامة،( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3،الجزائر،، 2008، ص ص337-338.

[2] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص97.

لذلك و يحدث التضخم ، كما أن إلغاء أو تخفيض بعض الضرائب قد يؤدي إلى عودة قسم من الإيرادات العامة (الذي يستقطع بموجب الضرائب) إلى حقل القطاع الخاص.

أما في حالة الكساد الاقتصادي (حيث تنخفض الإيرادات العامة) فإنه يتوجب على المسؤولين عن إعداد الموازنة العامة انطلاقا من مبدأ التوازن المالي للموازنة، أن يتبعوا من أجل المحافظة على التوازن المالي أحد الأمرين:

- إما تخفيض النفقات العامة أو ما يعرف بالتقشف الميزاني إلى غاية امتصاص العجز الموجود في الموازنة .
- أو زيادة الضرائب لدعم حجم الإيرادات العامة حتى يمكنها تغطية النفقات العامة المقابلة.

لكن أيضا في هاته الحالة فإن تنفيذ أحد الأمرين قد يضر الاقتصاد الوطني على المدى البعيد ويتنافى مع المصلحة العامة للبلاد ، لأن تخفيض النفقات العامة في مرحلة الكساد الاقتصادي قد يؤدي إلى تعميق آثار الدورة الاقتصادية الهابطة و بالتالي ارتفاع نسبة البطالة و تفاقم الأزمة المالية و اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية ، في الوقت الذي يتطلب الوضع الاقتصادي سياسات معاكسة للدورة من خلال التوسع في النفقات العامة ، و تنفيذ العديد من المشاريع العمومية الكبيرة لتأمين العمل للمواطنين وتوفير قوة شرائية جديدة لهم.

كما أن زيادة الضرائب في حالة الكساد الاقتصادي يساهم في ازدياد حدة الأزمة لأن الضرائب تقتطع قسما من دخول المكلفين وتحولها إلى الدولة ، وبذلك تحرم هؤلاء المكلفين من استخدام بعض إمكانيتهم المالية التي هم بحاجة ماسة إليها لاستخدامها إما بإنفاقها لشراء سلع وخدمات أو باستثمارها.

مما سبق يتضح أن إتباع سياسة التوازن المالي للموازنة العامة حسب مفهوم الفكر المالي التقليدي تضر أحيانا بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد ، ولذا سمح الفكر المالي الحديث بالخروج على مبدأ توازن الموازنة السنوي بالأخص إذا كان الهدف هو معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني و حلّ الأزمات الطارئة عليه ، وأصبح الاهتمام منصبا أكثر على التوازن الكلّي العام والذي يعتبر التوازن المالي أحد ركائزه الأساسية[1].

**الفرع الثاني: أشكال و أسباب عدم التوازن في ميزانية الدولة**

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1 عمان، 2008، ص ص356،354..

يأخذ الاختلال في الميزانية العامة للدولة شكلين أساسين هما :[1]

**أولا:الفائض الموازني**

يحدث الفائض في الميزانية العامة بسبب تخفيض حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الإيرادات العامة أو ارتفاع حجم موارد الميزانية مقارنة بحجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يحدث فارقا ماليا يظهر في شكل فائض في الحساب الختامي للميزانية العامة في نهاية السنة .

إن تحقيق فائض في ميزانية الدولة ليس بالأمر الإيجابي دوما ، فرغم أهميته إلا أنه لا يخلو من مساوئ تتمثل أساسا في:

- ✓ إعاقة المشاريع الاستثمارية بسبب زيادة فرض الرسوم الجبائية على العمليات المتصلة.
- ✓ إضعاف القدرة الشرائية لذي الأفراد نظرا لارتفاع أسعار السلع والخدمات المتأثرة بزيادة حجم الضرائب والرسوم المفروضة.
- ✓ الإضرار ببعض الفئات الاجتماعية المعتادة على تلقي دعم وإعانات من طرف الدولة كالضمان الاجتماعي، سن التقاعد، أجور ومعاشات المتقاعدين.
- ✓ ضعف نسبة التشغيل الدائم الناجمة عن سياسة تقليص النفقات العامة والتي تتجلى في تقليص ميزانية التسيير مما يؤدي إلى تخفيض عدد مناصب الشغل الدائم.

**ثانيا: العجز الموازني**

ينشأ العجز في الموازنة نتيجة زيادة حجم النفقات العامة عن حجم الإيرادات العامة أو نتيجة تقلص الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة وغالبا ما يتحقق العجز بكيفيتين مختلفتين:

- ✓ العجز الإرادي (المقصود): تلجأ إليه الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني اقتصادياتها من حالة ركود نتيجة قلة الطلب الكلي فتعمد إلى خلق نفقات إضافية كمنح قروض ، فتح مناصب شغل بالوظيف العمومي ،

[1]أوكيل محمد أمين، **محاضرات في قانون الميزانية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة عبد الرحمن، بجاية، 2015، ص ص33،31.

... الخ ، وهذا من أجل تشجيع الطلب الإجمالي على السلع والخدمات وبالتالي ضرورة زيادة الإنتاج بشكل أكبر لمسايرة الطلب المتزايد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الإجمالي مما يساهم في انتعاش الحركة الاقتصادية ومنه إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

✓ العجز غير الإرادي (غير المقصود) : هو ذلك العجز غير المبرمج و الناشئ عن عوامل ليست اقتصادية بالضرورة و تتمثل أهم مظاهره في:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية خاصة تلك الموجهة للقطاعات الاجتماعية والثقافية أو ما يعرف بظاهرة ازدياد النفقات العمومية.

- عدم دقة التنبؤات والتوقعات المالية والاقتصادية التي تعدها الأجهزة التقنية المكلفة بإعداد الميزانية (سوء تقدير حجم النفقات , حجم الإيرادات)

- الاعتماد المفرط على عائدات الجباية البترولية رغم أنا إيرادات غير عادية نظرا لحساسيتها الكبيرة وارتباطها المباشر بالسوق العالمية (سعر النفط في الأسواق العالمية وسعر صرف العملة الصعبة)

- ونظرا لمدى تأثير الأسباب على ميزانية الدولة قام المشرع بإنشاء صندوق مالي مهمته سد العجز في الميزانية العامة تمول مداخله من عائدات الجباية البترولية يعرف بصندوق ضبط الموارد العمومية.

**المطلب الثاني: السعر المرجعي وإعداد ميزانية الدولة .**

سنحاول التطرق ضمن هذا المطلب إلى مراحل إعداد و اعتماد الميزانية العامة للدولة و الدور الذي يلعبه السعر المرجعي للنفط في حالة الجزائر ضمن هاته العملية :

**الفرع الأول: إعداد الميزانية العامة للدولة**

يتم إعداد وتنفيذ النفقات والإيرادات ضمن الميزانية العامة للدولة بإتباع خطوات متعددة ، كما تخضع هاته العملية لعدة مبادئ تؤطرها حفظا للمصلحة العامة، سنحاول عرضها كما يلي:

**أولا: مرحلة الإعداد والتحضير**

تعد عملية إعداد تحضير الموازنة العامة المرحلة الأولى من مراحل دورة الموازنة ومن المتوقع أن تختلف عملية الإعداد والتحضير فيما بين الدول لاختلاف النظم السياسية السائدة ، وتتضمن عملية الإعداد و التحضير التنبؤ بالبرامج الحكومية المختلفة التي تلتزم مختلف الوحدات الحكومية القيام بها ، و كذلك التنبؤ بمختلف أنواع الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها مختلف الوحدات الحكومية.

وبالرغم من اختلاف أنظمة تحضير وإعداد الموازنة العامة بين الدول فإن الاتجاه الغالب يميل إلى جعل حق إعداد وتحضير الموازنة العامة من اختصاص السلطة التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الإعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها[1].

في الجزائر ومنذ إنشاء الحكومة الجزائرية الأولى في7 سبتمبر 1962 تتولى وزارة المالية إعداد مشروع الميزانية بعد ورود تقديرات الوزارات المختلفة، ولوزير المالية حق رفض أو قبول بعض نفقات أو إيرادات القطاعات المختلفة ، ومن جهة أخرى يراعى في إعداد الميزانية ما يلي:[2]

- تحدد الميزانية العامة في إطار الموازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية، الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها.

- لا يتوقف إعداد الميزانية على مستوى وزير المالية لتنفيذها مباشرة بل يجب على السلطة التنفيذية إيداع هذا المشروع لدي البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر في السنة السابقة لتنفيذه .

- تقوم لجنة المالية بالبرلمان بدراسة ومناقشة مشروع الميزانية وقانون المالية مع ممثل الحكومة ويحال المشروع بدوره نحو الجلسة العامة للمناقشة من طرف النواب.

ويمكن للنواب ولأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة ومناقشتها مع الوزير المعني ويصوت النواب على مشروع الميزانية مادة بمادة وفصلا بفصل ، حيث يصادقون على الميزانية قبل بداية السنة المالية

- وقد أشار دستور 1996 على مصادقة البرلمان لقانون المالية والميزانية "يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص200-201.

[2] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر ص ص 91-92.

**ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة العامة**

في الجزائر لا يكون مشروع الميزانية العامة الذي تحضّره الحكومة قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان، لذلك فإنه وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية فإن مشروع الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد كما يلي:[1]

**1-المناقشة:** تتطلب عملية المناقشة دراسة مشروع الميزانية أولا على مستوى لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني ثم الشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.

**2-التعديل:** في الجزائر يمكن للنواب والحكومة وأعضاء الحكومة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني، شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور.

**3- التصويت:** التصويت هو آخر مرحلة يمر بها مشروع الميزانية وتتم على مستويين ووفق تحقق شروط معينة يقول الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة.

كما يقوم مجلس الأمة لاحقا بالمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب الدستور وحسب المادة 70 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية تشير إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية والقاعدة أن يصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة واحتراما لمبدأ السنوية.

كما أن الدستور قد قيّد البرلمان من حيث الاختصاص الزمني في المصادقة على قانون المالية حيث يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه.

في حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابق، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر ، كما يشير القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية إلى حالة عدم تمكن البرلمان لاعتبارات معينة من المصادقة على قانون المالية قبل بداية السنة، حينما نص في المادة رقم 69 على ما يلي:

في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتبرة.

[1] لعمرية لعجال، **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد12 ، العدد02،ص ص04-05.

- بالنسبة إلى الإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.

- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا ولمدة 3 أشهر.

- بالنسبة لإعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير حسب المخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها للسنة المالية السابقة .

**الفرع الثاني: دور السعر المرجعي للسلع التصديرية الأساسية ضمن إعداد ميزانية الدولة**

تلجأ الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية بالأخص مادة وحيدة أو مادتين إلى تبني سعر متوقع لتلك السلعة التصديرية ضمن الأسواق العالمية على مدى قصير (عام) أو متوسط (إلى غاية خمس سنوات أو أكثر) ، و يكون هذا التوقع علميا مبنيا على تاريخ الأسعار في الماضي و أوضاع سوق المادة الأولية في الحاضر و تقديرات الظروف المستقبلية للسوق و منحى تطور ذلك السعر .

و يطلق على هذا السعر المتوقع على المدى المنظور تسمية " السعر المرجعي" بمعنى تقوم الدولة بالرجوع إليه و الاعتماد عليه ضمن تقدير عائدات تصدير تلك السلعة الأساسية ضمن الهيكل التصديري للبلد ، و بالتالي تقدير المداخيل الجبائية المتوقع تحصيلها على نشاط استخراج و تصدير تلك السلعة الأولية ، و بالتالي تقديرات الإيرادات العامة ككل للسنة القادمة و حجم الإنفاق العمومي الممكن الالتزام به في حدود تلك الإيرادات و باحترام قاعدة توازن الميزانية .

و يعتبر الاعتماد على سعر مرجعي ضمن عملية إعداد الميزانية العامة من بين القواعد المالية الجذرية التي ينبغي على الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية إتباعها ، حتى لا تقع ضمن عجز مالي و عدم قدرة على تغطية نفقاتها الملتزم بها في حالة انهارت أسعار تلك المادة الأولية ضمن الأسواق العالمية و بالتالي قيمة مداخيل تصديرها و قيمة الجباية المحصلة على نشاط استخراجها .

و بالموازاة مع الاعتماد على سعر مرجعي للمادة الأولية يتم بناء عليه توقع و تقدير مداخيل صادراتها و الجباية المفروضة عليها ، يتم أيضا إنشاء صناديق ثروة سيادية في الغالب ذات غرض ادخاري أو استثماري يخزّن على مستواها فائض المداخيل فوق السعر المرجعي المعتمد ، كما قد يتم الاعتماد عليها و السحب منها لتغطية عجز الميزانية العامة أو مقتضيات الإنفاق العمومي المتوسع في حالة كان السعر السوقي للمادة التصديرية دون السعر المرجعي المعتمد لإعداد الموازنة العامة أو سياسة الإنفاق العمومي المبرمجة .

إذن يمكن القول أن قاعدة السعر المرجعي و أداة الصناديق السياسية هي قواعد وإجراءات مالية تمشي جنبا إلى جنب ضمن الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية ، إذا كانت تحرص على سياسة مالية مستدامة و وضعية مالية عمومية صحية .

من ميزات الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالأخص بعد تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 هو الدور المتزايد لصادرات النفط و الغاز الطبيعي ضمن الاقتصاد الوطني ، حيث تشكل الجباية النفطية موردا أساسيا (ثلثي الإيرادات العامة) ضمن تمويل ميزانية الدولة ، نشاط الدولة المالي و حركية الاقتصاد ككل عبر إعادة ضخ تلك المداخيل النفطية عبر ميزانية التسيير أو الاستثمارات العمومية ضمن ميزانية التجهيز ، الأمر الذي كان يحتم على الدولة الاعتماد على سعر مرجعي لبرميل النفط الجزائري لتقدير حجم الجباية البترولية المتوقع تحصيلها و بالتالي حجم موارد الميزانية العامة المتوقعة لذلك العام و بناء عليه سقف الإنفاق العمومي المسموح به ، دون الوقوع ضمن عجز ميزاني أو الحاجة إلى اللجوء إلى البنك المركزي أو الاستدانة لتغطية ذاك العجز .

للإشارة فإن قيمة السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد ضمن إعداد الميزانية العامة بالجزائر قد تطور بتطور أسعار النفط عالميا و تطور أوضاع سوق النفط العالمي و مروره عبر دورات ارتفاع و هبوط ، و كذلك حسب ازدياد حجم النفقات ضمن الميزانية العامة نظرا لتوسع دور الدولة المالي و زيادة التزاماتها الاقتصادية ، الاجتماعية ، الإدارية ، السياسية ، العسكرية و غيرها.

**المطلب الثالث: العجز الميزاني و الدين العمومي**

**الفرع الأول : العجز الميزاني**

إن الوضع الذي يتجاوز فيه حجم النفقات العامة حجم الإيرادات هو حالة من العجز المالي الذي تواجهه اقتصاديات الدول بخاصة النامية ، وهذه الحالة راجعة إلى عدة أسباب .

**أولا- تعريف العجز الميزاني**

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز قيمة النفقات العامة للإيرادات العامة ، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المطّردة في نفقات الميزانية العامة للدولة .

و تجدر الإشارة أنّ النفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز ، وبما انه يمكن التعرف عليه في العادة عند إعداد الميزانية وقبل البدء في التنفيذ ، فإن الحكومة تعمل بداية على امتصاصه إما بتخفيض الإنفاق (التقشف الميزاني) أو محاولة زيادة الإيرادات (رفع حصيلة الضرائب) ، فإذا لم تستطع أو كانت غير راغبة في إتباع تلك السياسات فإنه سيتحتم معالجته بأساليب أخرى[1].

**ثانيا- أسباب العجز الميزاني**

يكون عجز الميزانية العامة لسببين رئيسيين كما أشرنا سابقا : [2]

**- زيادة النفقات العامة :**

هناك قاعدة عامة في علم المالية العامة و هي أن الإنفاق العام في جميع دول العالم مهما كانت درجة تقدمها الاقتصادي ونظامها الاجتماعي يأخذ منحى تصاعديا و متزايدا عبر الزمن ، و يمكن حصر عوامل هذه الزيادة في الأسباب التالية:

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان.
- الزيادة في النفقات الموجهة إلى خدمات العامة و التوظيف.
- الإنفاق العسكري الضخم.

[1] إبراهيم متولي،إبراهيم حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي**، دار الفكر 2010، ص ص156،149.

[2] حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره ،ص ص156،149.

- تزايد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي.
- الظروف الطارئة.
- التضخم.

**- انخفاض في الموارد العامة:**

أما فيما يتعلق بالموارد العامة فإنها قد لا تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة ، و قد تتجه في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض مما يؤدي إلى تفاقم حالة عجز الميزانية ، و يمكن الإشارة إلى خمسة عوامل تضغط على حصيلة الإيرادات العامة نحو التقلص هي:

- تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي باعتباره الوعاء الضريبي الكلي.
- الضعف الشديد التي تتسم به الطاقة الضريبية.
- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية.
- ظاهرة تأخر المستحقات المالية الدولية.
- التهرب الضريبي.
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها الدول النامية.

**ثالثا – معالجة العجز الميزاني**

تنتهج كثير من الدول برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على طرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي ، و تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة الضرورية، ،مع الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم في إطار برامج الإصلاح الذاتي .

و بغية علاج الجزء المتعلق بعجز الميزانية العامة من النظام المالي العمومي ، تلجأ الدولة إلى إتباع و أخد السياسات التمويلية التالية:[1]

**1_ سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة :**

**أ-زيادة الحصيلة الضريبية :**

- من خلال إما رفع أسعار الضريبة و معدلاتها المطبقة على قطاع بعينه كالاستيراد أو قطاع إنتاجي معين كالمحروقات أو على الاقتصاد ككل ، أو تغيير طريقة حسابها و استخدام مثلا الضريبة النسبية بدلا من التصاعدية ، لكن رفع أسعار الضريبة يجب أن يراعي الطاقة الضريبية للاقتصاد أي قدرته على تحمل العبء الضريبي الجديد دون تراجع مستوى النشاط الاقتصادي و تقلص بذلك حجم الوعاء الضريبي الداخلي وبالتالي تراجع حصيلة الضريبية تبعا لذلك بدل ارتفاعها و هو الهدف الابتدائي من رفع أسعار الضريبية ، و هو الأمر الذي يشير إليه منحنى "laffer" الجرسي ، فكثرة الضريبة قد تقتل الضريبة.

- من خلال توسيع حجم الوعاء الضريبي عن طريق إلغاء بعض الامتيازات الضريبية ، أو إخضاع قطاعات و فئات كانت معفاة من دفع الضريبة ، أو خلق ضرائب جديدة و إن كانت تخرق مبدأ عدم الازدواج الضريبي ، لكن هاته الإجراءات يجب أن تراعي قدر الإمكان العدالة الضريبية ، العدالة في توزيع المداخيل و عدم الإضرار بالنشاط الاقتصادي كما ذكرنا سابقا (منحنى لافر) .

**ب – اللجوء إلى القرض العام :**

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض داخليا على مستوى أسواقها النقدية او المالية عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية ، في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة ، غير أن هذه السياسة قد يترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة ، أو يتم توجيه تلك الأموال المعبئة خارج دائرة الاستثمار العمومي المنتج القادر على تسديد تلك الديون العامة لاحقا .

**ج- الإصدار النقدي(التمويل التضخمي)**

[1] معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة لطلبة السنة الثالثةLMD**،جامعة قسنطينة، ص ص 54-55.

تلجأ الدولة في الوقت الحاضر إلى تمويل نفقاتها العامة و بالأخص الاستثمارية عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخمي ، و يتمثل الإصدار النقدي في هاته الحالة في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتستند الدولة في هذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه [1]،ويتم ذلك عن طريق قيام الدولة بالاقتراض المباشر لدى البنك المركزي من خلال بيعه أذونات خزينة قصيرة المدى أو سندات خزينة عامة متوسطة أو طويلة المدى في مقابل إصدار نقدي جديد يؤدي إلى توسع ضمن حجم الكتلة النقدية المتداولة بالأخص لما تنتقل تلك الأموال عبر قنوات الإنفاق العام إلى الاقتصاد و الأفراد ، هذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تعجز إيراداتها العامة العادية كالضرائب و الرسوم و القروض.....إلخ عن تغطية نفقاتها العامة ، نظرا لما لديه من أثار تضخمية بالأخص في حالة جمود الجهاز الإنتاجي الوطني أمام الطلب الكلي المتزايد .

**د- ترشيد النفقات العامة**

هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني ، و هنا قد يتحتم إعادة النظر في الهيكل الإداري و نظم التسيير العمومي المتبعة و عدد الوزارات و الدواوين الموجودة و دمج بعضها مع بعض على أساس التشابه أو التكامل .

كما قد يحتم التقشف الميزاني إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة و التراجع لصالح القطاع الخاص و المبادرة الخاصة محلية أو أجنبية ، و التركيز فقط على القطاعات الإستراتيجية وفق دراسة و متابعة فعالة للاستثمارات العمومية و تسييرها .

و أهم من ذلك فإن ترشيد الإنفاق العام يعني مراجعة الدور الاجتماعي للدولة بالأخص سياسة التوظيف الاجتماعي ضمن القطاع العام مع ما لذلك من أعباء مالية على ميزانية التسيير ، و كذلك إصلاح نظام الدعم و التحويلات الذي يمتص جزءا كبيرا من ميزانية الدولة ضمن برامج كالسكن ، دعم أسعار الطاقة ، المواد الأساسية ، التعليم و الصحة المجانية.... الخ لكن مع هدر كبير للموارد و دون الفعالية المرجوة ، مع عبء مالي متزايد كل عام بسبب تزايد عدد السكان او سياسات عمومية شعبوية .

[1] طارق الحاج ،**المالية العامة**، ط01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص131.

**2 – سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة**

يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض الخارجية ، و ذلك من خلال إصدار سندات خزينة عامة مقيّمة و مسعّرة (libellé) بالعملة الأجنبية و طرحها ضمن السوق المالي المحلي أو الأسواق المالية الدولية ، و هو ما من شانه تحقيق نتائج فورية كبيرة و يقلل من عجز الميزانية العامة ، لكن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدولة الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات منها ، فضلا عن ارتفاع تكلفة خدمة تلك الديون في حالة المركز الائتماني الضعيف للدولة المستدينة ضمن الأسواق الدولية و لدى وكالات التنقيط .

هناك طريقة أخرى و هي العمل على تحسين و تقوية قيمة العملة الوطنية (رفع سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية) مما يؤدي إلى تقليص قيمة الدين الخارجي مقيما بالعملة المحلية و تراجع بند خدمة الدين العام ضمن بنود الميزانية العامة للدولة ، و بالتالي امتصاص جزء من عجز الموازنة العامة تبعا لذلك .

**الفرع الثاني : القرض العام و تراكم الدين العمومي**

إن اللجوء المتكرر إلى تغطية العجز الميزاني بالأخص إذا كان دائما أو هيكليا عبر إصدار سندات القرض العام من شأنه مراكمة الدين العام على عاتق الدولة بالأخص في حالة ارتفاع تكلفة خدمته بسبب أسعار الفائدة المتغيرة على سندات القرض ، أو ضعف الوضع الاقتصادي و المالي للدولة و عدم القدرة على التسديد عند آجال الاستحقاق ، أو انخفاض قيمة العملة الوطنية فيما يتعلق بالقروض الخارجية .

لكن ما هو القرض العام و ما هي أنواعه و كيف يتم تحصيله كمورد استثنائي لميزانية الدولة :

**أولا- القرض العمومي**

هو مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولة أو الحكومات الأجنبية وذلك مع التعهد برد المبلغ الذي يتم اقتراضه خلال فترة زمنية محددة مضافا إليه بعض الفوائد التي يتم الإنفاق عليها ضمن شروط القرض.[1]

من خلال التعريف نجد أن:[2]

**1. القرض العام مبلغ من المال**

في الواقع يأخذ القرض العام الشكل العيني أو النقدي ولكن الصفة الغالبة في عصرنا الحاضر على القروض العامة هي الصفة النقدية وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها حلول الاقتصاد النقدي محل اقتصاد المقايضة والصعوبات الإدارية فيما يتعلق بالحصول على قرض غير نقدي ومع ذلك يبقى التعامل العيني في القروض العامة أكثر انتشارا منه من بقية الوسائل المالية مثل النفقات والضرائب فقد يحاول المقرض وخاصة عندما يكون دولة أو مؤسسة صناعية تصريف منتجاته عن طريق قرض يمول مشروعا معينا تستخدم في تنفيذه تلك المنتجات.

**2. القرض يدفع بصورة اختيارية**

الأصل أن يكون القرض اختياريا لا أثر للإكراه فيه فللمقرض حرية الاكتتاب في القرض وحرية رفضه وفيما يتعلق بعقد القرض تشكل شروطه كتلة واحدة وللمقرض الخيار إما أن يقبل هذه الشروط جملة أو أن يرفضها جملة فهو حر في ذلك ولو قيد ببعض الشروط غير القابلة للمناقشة أو التعديل.

---

[1] عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018،ص113.

[2] مي محرزي، **طبيعة القرض العام ومبرراته وأثاره الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38 العدد02، أفريل 2016، ص ص 72/71.

**3. يعقد القرض العام من قبل الدولة**

تعد القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة الرئيسية في عصرنا الحاضر وعلى ذلك ينحصر عقدها على الدولة أو أحد أشخاص القانون العام في الدولة طبقا لشروط وإجراءات محددة تضمن تحقيق المصلحة العامة.

**4. يتم القرض العام بموجب عقد بين طرفين**

الطرف الأول فيه هو الدولة أو أحد أشخاص القانون العام (الجهة المقترضة) التي تتعهد برد مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد السنوية المترتبة بموجب أحكام العقد طوال فترة القرض والطرف الثاني هو الدائن (الجهة المقرضة) الذي يتعهد بإقراض الدولة مبلغ من المال.

**5. يتضمن القرض العام مقابل وفاء**

بمعنى أنه يدخل الخزينة العامة بصورة مؤقتة لأن الدولة تلتزم برد مبلغه كاملا مضافا إليه بعض المزايا فضلا عن فوائد القرض عند انتهاء مدة القرض ويترتب على ذلك أن الدولة يجب أن تستخدم القروض العامة في اتفاق استثماري منتج ويقدم مردودا في المستقبل يفي برأسمال القرض وفوائده.

**6. يستند القرض العام إلى قانون**

ويقصد بذلك أن السلطة التشريعية هي الجهة المختصة بإصدار القروض العامة وأنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تقوم بعقد العامة استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية ويتضمن موافقة ممثلي الشعب على استدانة مبلغ من المال لتغذية الخزينة العامة للدولة.

**الفرع الثاني: أنواع القروض العمومية**

يمكن تقسيم القروض إلى عدة تقسيمات متعددة وفقا لمعايير هي:

**أولا: من حيث المصدر**

- قروض داخلية: ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين على أرضها بغض النظر عن جنسيتهم أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد قيمة القرض داخل الدولة تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تحتاج الأموال لتمويل مشروعاتها أو لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وتتمتع الدولة بحرية كبيرة بالنسبة للقروض الداخلية إذ أنها تضع الشروط المختلفة من تحديد أجل القروض وكيفية السداد وللدولة القدرة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض الخارجي بسبب عدم قدرتها على فرض شروط على المدخرين خارج الإقليم فهي تكتفي بالعمل على إغرائهم بالمزايا الممنوحة فقط[1].

- قروض خارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي عكس القروض الداخلية من حيث أنها تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد ، كما يمكن للقرض الخارجي أن يؤدي إلى تدخل الدائنين في شؤون البلاد المدينة سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية .

**ثانيا: من حيث المكتتب**

تنقسم إلى:

- القرض الاختياري : القرض الاختياري هو الذي تحصل عليه الدولة من المقرضين طواعية أو اختياريا بحيث لا يدفعهم إلي الإقبال عليه إلا مزاياه المادية أو المعنوية والأصل في القروض تكون اختيارية وتتم بناء على تعاقد قانوني سليم وتقوم الحكومة بتحقيق شروط العقد وتفاصيله ومزاياه ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاكتتاب في هذا القرض دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه أو الضغط[2].

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، مكتبة اقتصادية، الإسكندرية، 1988، ص32.

[2] حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعة، مصر، 2005، ص41

- القروض الإجبارية : هي التي تجبر الدولة الأفراد والهيئات على الاكتتاب في هذه القروض وتختلف هذه القروض عن القروض الاختيارية في عنصر الإجبار لأنه في هذا النوع من القروض تقوم الدولة بإجبار وإلزام أفرادها على تقديم مبالغ نقدية على شكل قروض.

ففي هذه الحالة لا يكون لديهم الحرية في الاختيار بين الاكتتاب أو عدمه بل يتم إجبارهم على عملية الاكتتاب ولكن لا تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض إلا في الحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها مثل حالات الأزمات الاقتصادية أو الحروب .....الخ[1].

**ثالثا: من حيث المدة**

نقصد بها تلك القروض التي تحدد مدتها وتكون خلال أجل وتنقسم القروض وفقا لمعيار المدة إلى:

- القروض المؤبدة : يقصد بها تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعدا لتسديدها بحيث تقوم بالوفاء بجزء من هذه القروض كامل توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك وندفع الفوائد في أوقاتها المحددة وتلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض العامة لأن التسديد فيما يتم عندما تتوفر لديها الأموال[2].

- القروض المؤقتة : أو القابلة للاستهلاك فتلتزم الدولة بالوفاء في وقت معين طبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.

ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها إلى:[3]

- القروض العامة قصيرة الأجل: وهي التي تلتزم الدولة تسديدها خلال فترة لا تزيد عن سنة

- القروض العامة المتوسطة الأجل: وهي التي تتراوح مدتها من سنة إلى 5 سنوات بحيث تلتزم الدولة بتسديدها خلال هذه الفترة.

- القروض العامة طويلة الأجل: وهي التي تلتزم الدولة بتسديدها في فترة تزيد عن 5 سنوات.

---

[1] محمد طاقة،مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] محمد عباس محرزي،مرجع سبق ذكره، ص356.

[3] عادل حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص225.

**المطلب الرابع: مفهوم الصناديق السيادية**

**الفرع الأول: تعريف صناديق الثروة السيادية**

صندوق الثروة السيادية عبارة عن أداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض إستثمارية أو إدخارية و يتم تمويله عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة كما أن مجال نشاطه قد يكون داخلي أو خارجي[1].

**الفرع الثاني: خصائص الثروة السيادية:**

لصناديق الثروة السيادية عدة خصائص تميزها عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى ويمكن ذكرها كما يلي:[2]

1. تختلف عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الإستثمار وليس إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية لكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساسا في السندات ، وهذا بالرغم أن بعض الدول مثل الصين و النرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لكن لصالح وزارة المالية.

2. تتميز عن صناديق المعاشات العمومية فموارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الإشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.

3. تختلف كذلك عن المؤسسات الاقتصادية ، حيث تأخذ المؤسسات الاقتصادية العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري ، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار ، ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي الاستثمار في الأصول المالية.

4. كما أن للصناديق السيادية خصائص أخرى فهي صناديق مملوكة للدولة بصورة تامة ، وهي غير ملزمة بتسديد مدفوعات دولية شبيهة بالمدفوعات الواجب على صناديق المعاشات التقاعدية الوفاء بها بنحو دوري،

[1] نبيل بوفليح، محمد طرشي، **دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط " صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص122.

[2] سمية قميحة، مرجع سبق ذكره، ص36.

أي أن هذه الصناديق تدار بمنأى عن السياسات التي ينفذها المصرف المركزي الوطني في مجال تسيير الاحتياطي الأجنبي، مما يعزز الميل لديها لتفصيل استراتيجيات استثمارية طويلة المدى.

**الفرع الثالث: أهمية وأهداف صناديق الثروة السيادية :**

**أولا: أهمية صناديق الثروة السيادية**

تكمن أهمية صناديق الثروة السيادية في عدة نقاط نلخصها فيما يلي:[1]

- المساهمة في تحقيق التوازن المالي العالمي,والقيام باستثمارات خارجية وتمويل المؤسسات والشركات في حالات الاضطرابات المؤدية للتعثر.
- ظهرت أهمية الصناديق السيادية بعد عزوف المصارف كبرى عديدة عن الإقراض أو قامت برفع نسبة الفائدة ، مما جعل تلك الصناديق تزداد وتتجه نحو الاستثمار في العقارات والطاقة والمؤسسات الصناعية الكبرى وفي المصارف بعد أن كانت فقط تركز استثمارها في مجالات أسواق المال والسندات ، وبدأت في توفير مدخرات الأجيال القادمة وتنميتها لتقلل من أثار الأزمات المالية على الاقتصادات المحلية و معالجة العجز في الموازنة العامة .

**ثانيا:أهداف صناديق الثروة السيادية**

يعمل صندوق الثروة السيادية على تحقيق عدة أهداف من بينها:[2]

- حماية وتحقيق الاستقرار في الميزانية والاقتصاد من التقلبات المفرطة في الإرادات والصادرات .
- تنويع صادراتها من السلع الأساسية الغير قابلة للتجديد.
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق وتمويل الهياكل القاعدية.
- ضمان الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.

[1]حميود بلال،**مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انخفاض أسعار النفط، دراسة تقييمية لصندوق النرويج-أبو ظبي- الكويت(2014-2018)**، مذكرة استكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2018، ص15.

[2]أمو قياس أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

- أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة.
- تمويل وتطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## المبحث الثالث: السياسة المالية للدولة

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياساتها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها وأهم الأدوات التي تستخدمها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلّا من المالية العامة وميزانية الدولة ، حيث يردّ كتّاب المالية العامة لفظ (السياسة المالية) إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

– كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

– هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة[3].

### الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بمجموعة من الخصائص المتمثلة في:[4]

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص18

[2] عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،ص43.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره ، ص182

[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 202.

- تهتم السياسة المالية بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية كمعالجة مصادر الايرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على الوضع الإقتصادي للدولة .
- ترتبط السياسة المالية بدائرة الموازنة العامة.
- تتأثر السياسة المالية بالعوامل السياسية بالإضافة إلى طبيعة النشاط السائد.
- السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما. يتعرض له من هزات وأزمات.
- تؤمّن حصول الأفراد على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

**المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية**

تعمل السياسة المالية من خلال مجموعة من الأدوات (النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة) على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

**الفرع الأول: التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية**

يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد منها موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة ، و تسعى الدولة إلى إيجاد توليفات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق توجيه القطاع العام والخاص باستخدام أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

**الفرع الثاني: التوزيع العادل للثروات والدخل**

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيع الدخل توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من

[1] حنان موساوي، أثر **تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية،دراسة حالة الجزائر(2000-2015)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية،جامعة أحمد دراية أدرار،2016/2015،ص ص 25-26.

الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي و الثانوي للثروة و للدخل المحقق ، و التوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

**الفرع الثالث: تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الأطوار الاقتصادية (ركود، كساد، انتعاش، تضخم) و الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار ، و التي تحدث اختلالا في الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1].

**المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية**

لكي تؤدي السياسة المالية وظائفها بأكمل وجه لا بد من وجود أدوات لذلك.

**الفرع الأول: الإيرادات العامة**

تشكل الإيرادات العامة المصدر الأساسي لخزينة الدولة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات ، ويقصد بها كأداة مالية مجموعة الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2].

و يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها كما يلي:

- **الإيرادات الاقتصادية:[3]**

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات تلك الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها و فوائد القروض وأرباح المشروعات، ويمكن أن تتناولها في نقطتين هما:

---

[1] موسى إبراهيم، **السياسة الإقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1 ، بيروت، 1998 ، ص13

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] حسيبة معزوزي، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دراسة قياسية 1972-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2017، ص ص 51،52

أ-**إيرادات الدومين:** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أي كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأي كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة وتنقسم إيرادات الدومين إلى قسمين:

- ✓ الدومين العام: وهو كل ما تملكه الدولة ويخضع للقانون العام ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل: الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة.....إلخ.

- ✓ الدومين الخاص: ويقصد به ما تملكه الدولة ملكية خاصة و يخضع لأحكام القانون الخاص ، يخصص للمنفعة العامة ويدر إيرادات لهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ، ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

***الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

***الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة،

***الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية ، أذونات الخزينة، والأسهم، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

**ب- الثمن العام:** هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها سلع و خدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع لها مثل: خدمات الكهرباء، المياه.....إلخ ، و الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة.

- **الإيرادات السيادية:**

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة، وتتمثل في:

أ- **الضرائب:** هي اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع[1].

وتتمثل في:[1]

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008، ص13.

*الضرائب المباشرة: هي تلك الضرائب التي تصيب المال الخاضع للضريبة مباشرة دون وساطة.

*الضرائب غير المباشرة: هي تلك الضرائب التي لا تفرض على الأشخاص مباشرة وإنما تفرض على النشاطات الاقتصادية التي يمارسونها وعليه فإنها تحصل كلما حدثت الوقائع التي تؤدي قانونا إلى فرضها.

**ب- الرسوم:** مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عاملة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة[2].

وتتمثل أهم أنواعها كما يلي:[3]

*رسوم إدارية: مثل رسوم التعليم، رسم شهادة الميلاد، رسم جواز السفر، رسم تسجيل عقار....إلخ.

*رسوم اقتصادية: مثل رسم الهاتف، البريد، الكهرباء,

*رسوم القضاء: وهي التي تدفع مقابل نضر الدولة في الخصومات.

**ج- القروض العامة:** هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف، أو الهيئات المحلية والدولية مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد[4].

**الفرع الثاني: النفقات العامة:**

هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة.

وتنقسم إلى عدة أنواع وهي:[5]

- الأجور والرواتب و الدفوعات التعاقدية: وهي عبارة عن ثمن للخدمات التي يقدمونها.

---

[1]فتحي أحمد دياب، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01، دار الرضوان للنشر والتوزي24ع، عمان، 2013، ص153-154.

[2]مرجع سابق، ص119.

[3]طارق الحاج، **المالية العامة**،مرجع سبق ذكره، ص101.

[4]خالدة شحادة الخطيب وأخرون، **أسس المالية العامة**،، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2،عمان، 2007، ص241-245.

[5]محمد طاقة، ، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-51.

- القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة: ويمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة.

- الإعانات: هي عبارة عن تيار من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات.

- أقساط الدين العام وفوائده: القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة فالدولة تعمل على التخلص من ديونها العامة بتخصيص موارد مالية لخدمتها.

**الفرع الثالث: الموازنة العامة:**

هي خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات الإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.[1]

**المطلب الرابع: القواعد الإحترازية لتأطير السياسة المالية**

تتمثل القواعد الإحترازية لتأطير السياسة المالية فيما يلي:[2]

**الفرع الأول: تعزيز الانضباط المالي**

إن تحسين شفافية المالية العامة( عن طريق سد الفجوة بين الاقتصاد المعني والاقتصاديات الأفضل أداء)، واعتماد أطر المالية العامة متوسطة الأجل ذات مصداقية، وتقوية نظم الإدارة المالية العامة، كلها عوامل تساعد على تخفيف وتيرة تراكم الدين العام وضبط أوضاع المالية العامة

وكذلك فإن تقوية الانضباط المالي يمكن أن يعود بالمنفعة على البلدان الهشة بصرف النظر عن محدودية قدراتها، ويمكن إبطاء تراكم الدين في العديد من الدول.

[1] محمد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] آفاق الاقتصاد الإقليمي، **مؤسسات المالية العامة والنتائج المالية**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2019، ص ص6-8.

**الفرع الثاني: الحد من مسايرة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية**

إن تحسين شفافية دورة الميزانية واعتماد إطار للمالية العامة متوسط الأجل يتسم بالمصداقية يقلل كذلك من مسايرة سياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية مما يساعد على استقرار الاقتصاد، فمن خلال الحد من ضغط زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي، يسهم إطار المالية العامة متوسط الأجل في تمكين صناع السياسات من تنفيذ سياسة مالية معاكسة للاتجاهات الدورية و لإطار المالية العامة متوسط الأجل دور في زيادة الوعي بإجراءات السياسات التي تزعزع الاستقرار على المدى المتوسط وإلقاء الضوء إلى إجراءات قابلة للاستمرار.

**الفرع الثالث: تحسين وضوح مسار سياسة المالية العامة**

يمكن زيادة الوضوح في مسار السياسة المالية العامة من خلال تحسين مؤسسات المالية العامة، وخاصة شفافية دورة الميزانية ونظم تحصيل المشتريات، مما يؤدي بدوره إلى الحد من تقلب الإنفاق الحكومي الإستنسابي.

**الفرع الرابع: تقوية إدارة المالية العامة ونظم تحصيل المشتريات**

من شأن الضوابط الفعالة للإدارة المالية العامة أن تساهم في الحد من ارتفاع الدين العام ككل، وذلك إذا اقترنت بالامتثال للقواعد التي تحكم إجراءات الميزانية الداخلية وكذلك عمليات تدقيق عالية الجودة وشاملة للقواعد والإجراءات.

**الفرع الخامس: التحول إلى قواعد مالية مصممة بدقة**

إن قواعد المالية العامة المصممة تصميما جيدا يمكن أن تدعم الانضباط المالي وتعزز قدرة سياسة المالية العامة على تحقيق الاستقرار،وكذلك الاعتماد على قواعد إجرائية وآليات للإنفاذ والمراقبة من شأنه أن يسهل تطبيق قواعد المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك ، تقوم الأجهزة المستقلة التي تضع الفرضيات الاقتصادية الكلية الرئيسية وتراقب الامتثال بدور بالغ الأهمية.

**الفرع السادس: الدعوة إلى تقوية المؤسسات لتحسين نتائج السياسات**

يتعين إستعادة زخم جهود ضبط أوضاع المالية العامة لإعادة بناء الهوامش الوقائية من أجل ضمان استمرارية الأوضاع الاقتصادية الكلية على المدى الطويل،

وينبغي على الدول تجنب سياسات المالية العامة المسايرة للاتجاهات الدورية من أجل تعزيز فعالية سياسات المالية العامة وتخفيض مستويات الدين العام المرتفعة والمحفوفة بالمخاطر لإيجاد حيز يسمح بمعالجة مواطن الضعف التي تعوق النمو.

فالبلدان التي تحصل على درجات منخفضة في مقياس الشفافية تعود عليها منفعة من مبادرات الشفافية، مما يساعد على تعزيز الانضباط المالي والحد من مسايرة سياسات المالية العامة للاتجاهات الدورية وتقلبها بوسائل منها تحسين المساءلة ووضع حد للصلاحيات الإستنسابية في زيادة الإنفاق.

إن اعتماد منهج شامل في تحليل أصول القطاع العام وخصومه سوف يعزز الشفافية. أما تحسين إدارة الميزانية العمومية سوف تمكن البلدان من زيادة الإيرادات والحد من المخاطر وتحسين صنع سياسات المالية العامة.

وضع إطار المالية العامة متوسط الأجل يتسم بالمصداقية إلى جانب تكوين فهم واضح للتحديات أمام المالية العامة يمكن أن يعزز الانضباط المالي ويبطئ وتيرة تراكم الدين، وسوف يخفف ذلك أيضا من الطبيعة المسايرة للاتجاهات الدورية.

**خلاصة الفصل**

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى موضوع مالية الدولة و متغيراتها المختلفة ، حيث تعتبر الميزانية العامة بمثابة وثيقة محاسبية تقديرية لنفقات الدولة و إيرادتها تصادق عليها السلطة التشريعية ، فهي أسلوب منظم من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية معينة ، تخضع إلى مجموعة مبادئ تحكم إعدادها و تنفيذها بصورة فعالة .

و تعتبر الإيرادات العامة بمثابة مداخيل تحصّلها الدولة في الغالب من الضرائب و الرسوم و كذلك عوائد الأملاك العامة لتمويل نفقات الدولة و نشاطاتها المختلفة ، لكنها قد تلجأ أحيانا الى مداخيل استثنائية كالقرض العام في حالة العجز الميزاني .

و تخضع الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية إلى قيد إضافي عند إعداد ميزانيتها العامة و هو السعر المرجعي لمادتها التصديرية الرئيسية ضمن الأسواق الدولية ، حتى تضمن استدامة الإيرادات العامة و بالتالي تغطية سياسة إنفاق الدولة و وظائفها الرئيسية .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع السياسة المالية إذ تعتبر محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية لكونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا توجيه مختلف القطاعات ، ولذا وجب على الدولة وضع قواعد احترازية لتأطيرها ضمانا لاستدامة صحة ماليتها العامة .

# الفصل الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والوضع المالي العمومي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020).

## المبحث الأول: تطور أسعار النفط للفترة الممتدة (2000-2020)

## المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على المالية العامة بالجزائر

## المبحث الثالث: متطلبات إصلاح مالية الدولة على ضوء التبعية للمحروقات

**تمهيد**

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات ، و قد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضي إلى يومنا هذا ، و يمكن إرجاع هاته الصدمات السعرية لأسباب عدة مرتبطة بجانبي العرض و الطلب العالميين على هاته السلعة .

وما يهمنا ضمن هاته الدراسة هي الصدمة السعرية الايجابية ضمن سوق النفط لسنة 2004 و التي أعقبت حرب الخليج الثانية و الطلب المتزايد على الطاقة من طرف الصين ، و كذلك الصدمة السعرية المعاكسة لسنة 2014 و التي أعقبت الأزمة المالية العالمية ل2008 و تراجع الطلب العالمي على الطاقة و دخول النفط الصخري على الخط ، و مؤخرا تضاعف المنحى الانحداري للأسعار مع تأثيرات الأزمة الصحية العالمية لـ كوفيد 19 و تأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي و سوق النفط ، و كيف كانت لكل هاته الصدمات آثار كبيرة و متباينة على مؤشرات مالية الدولة بالجزائر ، و ما يتحتم على السلطات الاقتصادية القيام به في جانب بنية الإيرادات العامة و تنويعها ، تأطير السياسة المالية للدولة و حوكمتها لتخفيف آثار هاته التبعية و انعكاس هاته التقلبات على المالية العامة للبلد .

سنحاول تبعا لذلك التطرق ضمن هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول: دراسة تطور أسعار النفط للفترة 2000-2020.**
- **المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على المالية العامة بالجزائر**
- **المبحث الثالث: متطلبات إصلاح مالية الدولة على ضوء التبعية للمحروقات**

## المبحث الأول: دراسة تطور أسعار النفط للفترة 2000-2020

سنحاول التطرق ضمن هذا المبحث إلى تطور أسعار النفط للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2020 ، و ستقوم بتقسيم هاته الفترة إلى ثلاثة مراحل : الصدمة النفطية السعرية لسنة 2004 ، الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 و أخيرا أزمة كوفيد 19 و انهيار أسعار النفط سنة 2020 .

### المطلب الأول: الصدمة النفطية لسنة 2004

عرفت أسعار النفط ابتداء من 2004 صدمة ايجابية و منحى تصاعديا للسوق البترولية لم ينقطع إلا تحت تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، لكن الأسعار عادت للتعافي بعدها إلى غاية 2014 ، وكغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل وأحداث ساهمت في تكوينها.

**الجدول رقم(03):** تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2000-2014)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأسعار | 27.60 | 23.12 | 24.36 | 28.10 | 36.05 | 50.64 | 61.08 | 69.08 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| الأسعار | 94.45 | 61.06 | 77.45 | 107.46 | 109.45 | 105.87 | 96.2 | |

**المصدر:** مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد09، جامعة الوادي.

و يمكننا تقسيم تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 إلى فترات فرعية كالآتي :

#### الفرع الأول: التقلبات السعرية للفترة (2000-2003)

عرفت أسعار النفط تذبذبا خلال الفترة 2000-2003 ، فمع بداية القرن الواحد وعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها حيث استقر السعر عند 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 ، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية

وأوروبا خلال هاته الفترة ، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة ، مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا وبريطانيا لتشمل كل أوروبا.

في مطلع 2001 عرفت أسعار سلعة أوبك انخفاضا حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل بسبب أحداث 11 سبتمبر، حيث انخفضت أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية لعدة أشهر نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي وما تتبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود النفاثات و الديزل ، وقد بيّن تقرير صدر عن مؤتمر المحروقات الأوروبي الثالث بباريس المنعقد في أكتوبر 2001 أن نمو الطلب على النفط قد انخفض ليسجل 120 برميل يوميا سنة 2001 ، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15% إلى 25% مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج ، كما شددت هذه الأحداث من مواقف الدول المستهلكة التي أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار النفط[1].

و في سنة 2002 تحسنت مستويات الأسعار لتصل إلى 24.3 دولار للبرميل ، وكان هذا الارتفاع بسبب تعليق الصادرات النفطية العراقية لفترة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا ، و في عام 2003 ارتفعت الأسعار لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل[2] ، فلقد أثرت حرب الخليج الثانية تأثيرا كبيرا على السوق النفطية رغم تعويض البلدان النفطية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق والمتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي خاصة من طرف السعودية وإيران ، وتعود خلفية هذا الاحتلال لكون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك العالمي وتستورد ثلثي هذا الاستهلاك، ولهذا فأي اضطراب في السوق النفطية قد يؤثر على اقتصادها، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها من النفط العربي وبترول الشرق الأوسط بصفة خاصة ، ويعود هذا لأسباب تمثلت في:[3]

– بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2003 حوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار.

– الانعكاسات السلبية على التجارة ، الاستثمارات والسياحة بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية والسياسية المتخذة.

[1] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد09، جامعة الوادي، ص ص 207،208

[2] حسيبة معزوزي، مرجع سبق ذكره،.ص 26–27.

[3] مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 209 .

– الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب بدأ من حرب أفغانستان ، مرورا بازدياد عبئ الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي، ووصولا إلى احتلال العراق.

– العمل على التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بمنظمة الأوبك، مما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإنتاج العراقي في التأثير على السوق البترولية.

– زيادة إنتاج البترول العراقي إلى الحدود القصوى، من أجل تضخيم العرض البترولي والتأثير سلبا على الأسعار.

**الفرع الثاني: الصدمة السعرية لـ 2004 إلى غاية 2009** [1]

شهد عام 2004 بداية ثورة في أسعار النفط العالمية إذ ارتفعت بصورة استثنائية إلى مستويات لم تصلها من قبل ، حيث ارتفع معدل سعر سلة الأوبك بنحو 7.9 دولار للبرميل أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003، حيث وصل معدل السعر إلى 36.05 دولار للبرميل مقارنة ب 28.1 مليار دولار للبرميل عام 2003 ، علما بأن معدل سلة أوبك وصل في بعض الأيام من شهر أكتوبر 2004 إلى 46.6 دولار للبرميل، ووصل سعر الخام الأمريكي الخفيف إلى أكثر من 55 دولار للبرميل خلال السنة نفسها.

ويعود هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى تضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية و مناخية ، إن معظم العوامل الجيوسياسية التي كان لها أثر مهم على الأسعار خلال عام 2004 هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في عام 2003 ، بالإضافة إلى الزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط في الصين وأمريكا والهند ودول أخرى على وجه الخصوص .

واستمرارا لديناميكية عام 2004 شهدت أسعار النفط ارتفاعا خلال سنة 2005 حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 50.64 دولار للبرميل، و هذا جراء مجموعة من العوامل أهمها استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط و خصوصا في أمريكا والصين ودول أخرى مثل الهند ، ويضاف إليها أيضا الاختناقات في طاقات التكرير العالمية والتحويلية منها على وجه الدقة ، علاوة على ذلك الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية المنخفضة ، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا ، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية أهمها إعصار "كاترينا" الذي نتج عنه نقص في الإنتاج في الو م أ .

وخلال عام 2006 ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 61.0 دولار للبرميل أي بزيادة قدرت ب20.6% ، و استمرارا للاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية شهد عام 2007 ارتفاعا للأسعار التي بلغت 69.08 دولار للبرميل ، و هذا راجع لعدة عوامل من بينها:

[1] نفس المرجع ، ص ص 210،219.

- عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب، فلقد ازداد الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي لم يزد فيه إنتاج النفط في دول خارج أوبك بالمستوى المتوقع نتيجة المشاكل الفنية والتوقعات غير المبرمجة.
- العوامل الجيوسياسية والمشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة للنفط.
- ضعف سعر صرف الدولار واستمرار انخفاضه اتجاه العملات الرئيسية الأخرى ، بالأخص اليورو الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنة بالتزامن مع تصاعد الأسعار.

ومع ظهور بوادر الأزمة المالية وتعاظم الهواجس المتعلقة بها واجهت أسواق النفط تحديات جمة ، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى ، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية ، تراجعت معدلات النمو مما أدى إلى تراجع حاد لأسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 .

رغم ذلك شهدت سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007 حيث انتقل السعر الفوري لسلة الأوبك من 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 .

لكن بالمقابل استهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام ، ومع استمرار ضغط الأزمة العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009- رغم الاتجاه التصاعدي- الأمر الذي جعلها في حالة من التذبذب ، حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008 إلى نحو 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل.

**الفرع الثالث: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2014)**

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجددا نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 بالمقارنة مع 61.06 دولار للبرميل عام 2009 أي ارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش التي عرفها الاقتصاد العالمي عقب تجاوزه الأزمة المالية العالمية.

وخلال عام 2011 ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطي المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.46 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.45 دولار للبرميل عام 2009، أي زيادة قدرها 30.01 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 39%.

وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة أهمها:

- التوترات السياسية في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس في نهاية 2010 وليبيا سنة 2011، وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط ، حيث شكلت الأوضاع أرضية خصبة ساعدت في تزايد نشاط المضاربين
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، و التي بدأت في اليونان لتشمل دول أخرى ليصبح العديد في حالة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي.
- التقلبات في أسعار صرف الدولار ( عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية ، حيث استهل الدولار العام بأداء مقابل ضعيف مقابل اليورو والذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام.

وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن واستقرت المعدلات الشهرية لسلة خامات أوبك متراوحة بين 108 و118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107,46 دولار للبرميل عام 2011 أي بزيادة 2 دولارات للبرميل، ما يعادل حوالي2%.

وخلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012 أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3%، وذلك فى ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك و خاصة في أمريكا الشمالية بحدود 1.2 مليون برميل يوميا ، وفي المقابل شهدت إمدادات دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام ، كما تأثرت الأسعار وباتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات الجيوسياسية وخاصة في سوريا وليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا وجنوب السودان.

**المطلب الثاني : الصدمة النفطية المعاكسة لـ 2014**

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 بنسبة تفوق 50% ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2016 أي أن أسعار النفط انخفضت بمعدل تجاوز 72 % في حدود عامين.

**الفرع الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط :**

لانخفاض أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 عدة تفسيرات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين :

**أولا- أسباب اقتصادية :**

يمكن إجمالها في الأسباب التالية: [1]

**1- وفرة المعروض من النفط والغاز:** حيث ازداد إنتاج النفط في الفترة ما بين جويلية وديسمبر 2014 ، فقد بلغت الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من 2014 مستويات قياسية ، وفي نفس الفترة قام كل من إيران والعراق بتخفيض أسعارهما للتخلص من فائض الإنتاج الموجود لديهما.

**2- طفرة النفط والغاز الصخريين:** تعد هده النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط فقد شهدت السوق العالمية لموارد الطاقة دخول منتج جديد منافس للمصادر التقليدية يتمثل في النفط والغاز الصخريين ، خاصة الطفرة التي تشهدها الو م أ في إنتاج النفط الصخري ، فاعتمادها على إنتاجها المحلي أثر بشكل كبير على تراجع الطلب العالمي ودلك لاعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم.

**3- انخفاض الطلب العالمي:** لقد انخفض الطلب العالمي على النفط نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث أسهم ضعف وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والصين والبرازيل في التراجع الشديد لأسعار النفط.

**4-التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك:** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من

[1] فوقة فاطمة، بوفليح نبيل ، **انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 11، سنة 2017 ، ص ص: 152،153.

خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض شديد في الأسعار.

**ثانيا- أسباب أخرى:** تتمثل أساسا في العوامل الجيوسياسية وكيفية تحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي ، فمثلا زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية ، بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة دول منافسة خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط ، أو للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح إنتاج النفط الصخري دون جدوى .

وهنا نجد الدور الكبير الذي لعبته السعودية في هذا الانخفاض باعتبارها أهم أعضاء منظمة الأوبك فهي تحوز على أكثر من 20% من احتياطي العالم النفطي ، هذه المكانة خوّلتها لأن تصبح اللاعب الأهم في انخفاض أسعار النفط فقد وصفت مجلة " الإيكونوميست " في عدد 6 ديسمبر 2014 في مقال بعنوان " الشيوخ مقابل النفط الزيتي " الواقع الحالي بأنه حرب السعودية ضد مستغلي النفط الصخري في الو م أ.

وفي تفسير آخر يرى الصحفي المحلّل فريدمان في مقالة بصحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 14 أكتوبر2014 والتي جاءت بعنوان "حرب المضخات" ، فرضية وجود اتفاق بين الو م أ والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز للتأثير سلبا على روسيا وإيران. [1]

**المطلب الثالث: أزمة كوفيد 19 وانهيار أسعار النفط عالميا**

منذ اكتشاف فيروس كورونا الجديد و حالات الإصابة به في الصين في بداية عام 2020 ، هوت أسعار النفط بشدة و هوى سعر نفط برنت من 68.90 دولار للبرميل في 1 جانفي 2020 إلى 50.5 دولار في 28 فيفري ، كما هوت العقود الآجلة للنفط الخام نحو 20 دولارا في البرميل في جانفي و فيفري تحسبا للتأثير السلبي على الطلب على النفط من جراء تفشي الفيروس.

فقد تراجع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020، و واصل انخفاضه بشكل قياسي بلغ نحو 10.8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني ، قبل أن يبدأ في التعافي مع بداية الربع الثالث من العام، تزامناً مع تخفيف القيود المفروضة وبدء إستئناف النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم ، حيث تشير التوقعات الأولية لمنظمة أوبك إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو 9.1 مليون برميل يوميا في

[1] فوقة فاطمة، بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

عام 2020 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 90.6مليون برميل يوميا، ويُعد هذا الإنخفاض السنوي هو الأكبر على الإطلاق و الأول منذ عام 2009.

و مع أن ثمة عوامل أخرى ربما أسهمت في هذا الهبوط ، فإن فيروس كورونا كان على الأرجح أكثر العوامل تأثيرا ، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الانخفاض الكبير في الطلب على الطاقة من الصين و التي تستهلك حوالي 10 ملايين برميل يومياً ، حيث أغلقت السلطات منشآت الإنتاج في إطار جهودها لاحتواء انتشار الفيروس . و تشكّل نسبة الطلب على النفط في الصين حاليا 14% من الطلب العالمي و يشكل معدل نمو الطلب على النفط في الصين حاليا أكثر من 75% من النمو في الطلب العالمي ، و في ضوء هاته الأهمية المتزايدة لدور الصين في الاقتصاد العالمي فإن الانتكاسة التي عرفها الاقتصاد الصيني كانت لها تأثيرات سلبية مباشرة و غير مباشرة على الأسعار النفطية العالمية [1].

تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في حدوث صدمة كبيرة وفريدة من نوعها للاقتصاد العالمي لم يشهد مثيلاً لها على مدار عقود ، فهي مزيج من صدمتي العرض والطلب ، حيث اضطرت حكومات العالم إلى فرض قيود على السفر واتخاذ تدابير عزل لمواجهة هذه الجائحة و أغلقت اقتصاداتها بشكل كلي ، وهو ما أثر بشكل كبير على جميع نواحي الحياة بما في ذلك أسواق الطاقة العالمية التي شهدت تراجعاً حاداً في الطلب ، ومن ثم تهاوي في أسعار النفط والغاز، وأمتد هذا التأثير السلبي على كامل سلاسل توريد صناعة الطاقة ، وأعلن عدد من شركات الطاقة العالمية الكبرى عن عزمها خفض الإنتاج وإعادة النظر فى خطط إنفاقها الرأسمالى على المشروعات الجديدة على خلفية الانخفاض الحاد في الأرباح ، وأُجبرت العديد من شركات الطاقة الصغيرة على إيقاف أعمالها في ظل تفاقم ديونها.

بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح ، ففي 5 مارس اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا ، و في اليوم التالي رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مُصدّر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا ، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى ، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية ، وكانت النتيجة هبوطًا فوريًا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين ،

[1] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coronavirus-potential-effects-middle-east-and-north-africa

فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس آذار 2020[1] .

و يعد يوم الاثنين 20 أبريل 2020 " يوما أسودا " في تاريخ صناعة النفط العالمية ؛ إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 300 في المئة خلال تداولات ذلك اليوم ، وسجلت (−37 ) دولار للبرميل عند التسوية ، فمع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية وتكلفتها الباهظة ، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجانا أو تقديم إغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين ، وهذا ما حدث لعقود تسليم ماي حيث هرع أصحابها إلى إعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين ، و قد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية وكان له أثر سيكولوجي عميق من تكساس الأمريكية مرورا ببحر الشمال الأوروبي و الخليج العربي وشرقا إلى اليابان [2].

و يرى المحللون أن معنويات قاتمة تسيطر على السوق النفطية بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كورونا ، ما جعل أسعار النفط تدور في نطاق محدود عند نحو 40 دولارا للبرميل على مدى عدّة أشهر مع فرص محدودة في الانتعاش ، مما يستدعي تكثيف الجهود من أجل استعادة التوازن في السوق ودعم ارتفاع الأسعار، ما يتطلب التركيز على خفض الطاقة الإنتاجية الفائضة في "أوبك +" إضافة إلى الحاجة إلى مزيد من التعافي في الطلب العالمي ، و بالأخص تفادي الوصول إلى مرحلة الإغلاق الاقتصادي الثاني حتى لا يتكرر سيناريو انهيار الأسعار كما حدث في أفريل الماضي . كما أن أعباء السوق ليست قاصرة على ضعف الطلب ، بل تتجاوز الأزمة الأمر إلى استمرار وفرة المعروض النفطي ، خاصة بعد استئناف ليبيا تصدير النفط الخام حيث أن الصادرات الليبية قد ترتفع إلى 0.5 مليون برميل في يوميا بحلول نهاية العام الجاري، فضلا عن أن مستوى المخزونات سيظل أحد المحركات الرئيسة الفورية لأسعار النفط الخام .[3]

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices
[2] https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/How-did-the-Corona-Pandemic-Hit-Oil-Prices-Repercussions-Arab-Countries-and-the-Global-Economy.pdf
[3] https://www.aleqt.com/2020/10/01/article_1934216.html

## المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على المالية العامة بالجزائر

سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى تأثير تقلبات أسعار النفط عالميا و بالتالي مداخيل تصدير المحروقات على بعض عناصر المالية العامة للجزائر بداية بحصيلة الجباية النفطية :

### المطلب الأول: الجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية موردا أساسيا للخزينة العامة في حالة الجزائر و وسيلة مهمة لتدخل الدولة في النشاط البترولي، فهي ضرائب تفرض على المؤسسات والشركات البترولية بنسب معينة وعلى أوجه نشاط محددة ، وتتميز الجباية البترولية بما يلي :[1]

- ✓ ترتبط بالقواعد العامة المنتجة من قبل منظمة الأوبك والممارسة الضريبية على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية
- ✓ تدفع الضرائب البترولية مقابل ترخيص الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية.
- ✓ ترتبط الجباية البترولية بتطور تقنيات الاستكشاف في المجال النفطي.

[1] عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003 ،ص 05

**الجدول رقم (04):** تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية للفترة (2000-2017)

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الحصيلة الإجمالية للجباية البترولية | حصيلة الجباية البترولية العائدة للميزانية | حصيلة الجباية العائدة لصندوق ضبط الإيرادات | التطور النسبي للحصيلة الإجمالية للجباية البترولية |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1213 .2 | 720 | 453,23 | / |
| 2001 | 1001.4 | 840.6 | 123.86 | %-17.29 |
| 2002 | 1007.9 | 916.4 | 26.5 | %-2.24 |
| 2003 | 1350.0 | 836.06 | 448.91 | 36.28% |
| 2004 | 1570.7 | 862.2 | 623.56 | 15.63% |
| 2005 | 2352.7 | 833 | 1368.83 | 52.64% |
| 2006 | 2799.0 | 916 | 1798 | 19.67% |
| 2007 | 2711.8 | 973 | 1738.84 | %-0,08 |
| 2008 | 4003.6 | 1715.4 | 2288.15 | 47.63% |
| 2009 | 2412.7 | 1927 | 400.67 | %-41.86 |
| 2010 | 2905.0 | 1501.7 | 1318.31 | 21.15% |
| 2011 | 3979.7 | 1529.4 | 2300.32 | 35.81% |
| 2012 | 4184.3 | 1519.04 | 2535.3 | 5.87% |
| 2013 | 3678.1 | 1615.9 | 2062.23 | -9.28% |
| 2014 | 3388.7 | 1577.73 | 1812.69 | 7.82% |
| 2015 | 2373.5 | 1722.94 | 552.19 | -32.9% |
| 2016 | 1781.6 | | | |
| 2017 | 2372,5 | | | |

**المصدر:** بيانات المديرية العامة للضرائب، تقارير وزارة المالية العامة

**الشكل رقم (03):** تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية للفترة 2000-2017

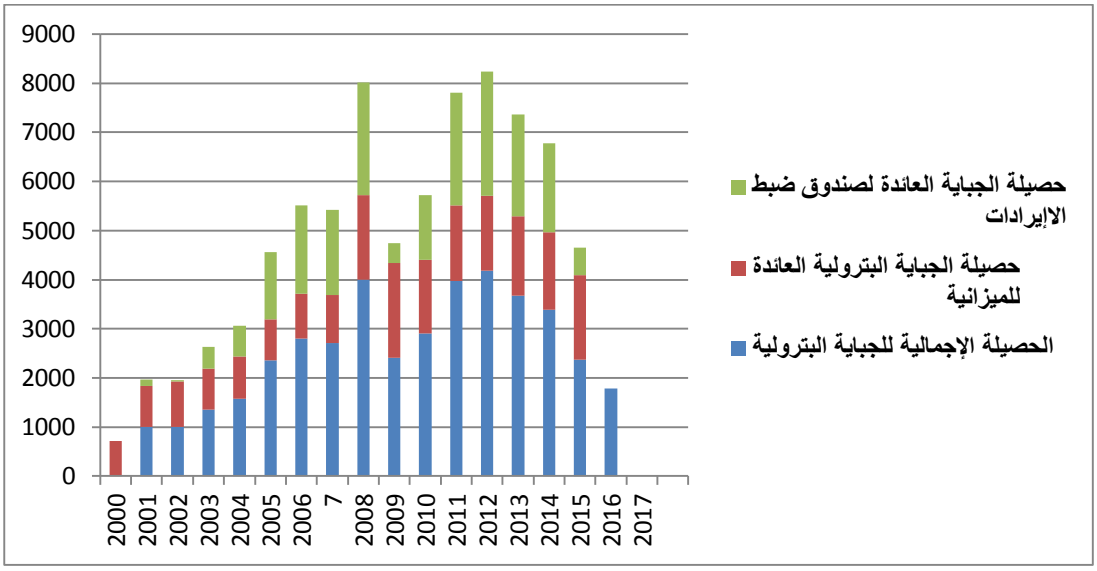


**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الجدول السابق**

نلاحظ من المنحنى أعلاه تطور حصيلة الجباية البترولية سنة بعد أخرى خلال العشرية الأولى من القرن الحالي مع تسجيل بعض الاستثناءات ، ففي الفترة بين العامين 2004 و2005 بلغ معدل نمو الجباية البترولية نسبة 52,81% وهي أعلى مستوياتها ، بينما بلغت معدلا مقاربا لهذا المعدل في العام 2008 وصل إلى 47,63% تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 94,49 دولار لبرميل سلة أوبك ، بالمقابل فقد سجلت حصيلة الجباية النفطية انخفاضا محسوسا بالأخص سنة 2009 بقيمة -41,86% و السبب منطقي نظرا لتراجع أسعار النفط خلال هاته الفترة إلى مستوى 61,06 دولار للبرميل ، و هو تراجع ناجم عن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بسبب الركود الذي عرفته الاقتصاديات المتقدمة و حتى الصاعدة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

وفي سنوات 2010،2011،2012 نلاحظ ارتفاع في حصيلة الجباية النفطية وهذا راجع أساسا إلى تعافي و ارتفاع أسعار النفط حيث قدر سنة 2012 ب 109.45 دولار للبرميل ، ليعود إلى الانخفاض سنة 2013 ب105.87 دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع منطقي في حصيلة الجباية النفطية ، وذلك فى ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وخلال باقي السنوات المتبقية (2014 ، 2015 ، 2016، 2017) نلاحظ انخفاضا واضحا في حصيلة الجباية البترولية وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا نتيجة الصدمة السلبية ابتداء من جوان 2014 تبعا لتأثير متغير جديد ضمن السوق النفطية هو النفط أو المحروقات الصخرية التي جاءت لتغرق المعروض السوقي .

**المطلب الثاني: الإيرادات العامة والنفقات العامة**

**أولا: تطور الإيرادات العامة**

تعتمد الحكومة على مصادر مختلفة للإيرادات العامة وتختلف أهميتها حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة وكذا النظام السياسي المتبع حيث نجد الجزائر تعتمد على 3 مصادر رئيسية متمثلة في الجباية العادية ، الجباية البترولية ، الإيرادات غير الجبائية ، وتختلف أهمية هذه المصادر وحجم مساهمتها في الإيرادات العامة حيث تعد الجباية البترولية مورد رئيسي للميزانية العامة للدولة ، الأمر الذي يجعلها مرتبطة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية ، والتي تتميز بعدم الاستقرار نظرا لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية فأي تغير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى تغير في نفس الاتجاه في الجباية النفطية وهذا يؤثر بدوره على إيرادات الدولة المالية و نفقاتها لاحقا .

**الجدول رقم (05):** تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2017) **الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الإيرادات | الجباية العادية | الجباية البترولية |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1578.1 | 349.5 | 1213 .2 |
| 2001 | 1505.5 | 398.2 | 1001.4 |
| 2002 | 1603.2 | 482.9 | 1007.9 |
| 2003 | 1974.4 | 519.9 | 1350.0 |
| 2004 | 2229.7 | 580.4 | 1570.7 |
| 2005 | 3081.7 | 640.4 | 2352.7 |
| 2006 | 3582.3 | 720.0 | 2799.0 |
| 2007 | 3688.5 | 766.7 | 2711.8 |
| 2008 | 5676.0 | 895.4 | 4003.6 |
| 2009 | 3672.9 | 1146.6 | 2412.7 |
| 2010 | 4392.9 | 1298.0 | 2905.0 |
| 2011 | 5790.0 | 1527.1 | 3979.7 |
| 2012 | 6411.3 | 1980.6 | 4184.3 |
| 2013 | 5940.6 | 2031.0 | 3678.1 |
| 2014 | 5179.1 | 2091.5 | 3388.7 |
| 2015 | 5103.1 | 2354.7 | 2373.5 |
| 2016 | 5042.2 | 2422.9 | 1781.6 |
| 2017 | 5635.5 | 2845.4 | 2372,5 |

**المصدر**:تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية،

بلغ حجم الإيرادات العامة خلال سنة 2001 ما قيمته 1505.5 مليار دج في انخفاض طفيف عن حصيلة سنة 2000 المقدرة بـ 1578,1 مليار دج ، و ذلك يعود إلى الانخفاض النسبي لأسعار النفط حيث قدرت إيرادات الجباية البترولية ب1001.4 مليار دج مقارنة بـ 1213,2 مليار دج للعام السابق ، أما في الفترة الممتدة من 2002-2008 عرفت الإيرادات العامة منحنى تصاعدي حيث ارتفعت هذه الأخيرة بصفة مطّردة خاصة في سنة 2004 ، و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية و انتعاش السوق النفطية حيث تطورت العوائد النفطية بشكل ملحوظ أين وصلت الإيرادات العامة سنة 2008 إلى 4003.0 مليار دج ، وفي سنة 2009 سرعان ما عرفت الإيرادات العامة انخفاضا حيث قدرت ب 3672.9 مليار دج و يرجع هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية 2008 والتي كانت لها أثر واضح على سوق النفط ، حيث انخفض الطلب العالمي على الطاقة بسبب وضعية الركود الذي عرفتها الاقتصاديات العالمية مما دفع أسعار النفط نحو الأسفل .

كما عرفت أيضا الجباية العادية خلال هذه الفترة من 2000-2008 زيادة على نحو تصاعدي حيث قدرت سنة 2000 ب 349.5 مليار دج و895.4 مليار دج سنة 2008 ، أما في سنة 2009 فقد تجاوزت حجم الإيرادات الضريبية عتبة 1000 مليار دج، حيث بلغت 1146.6 مليار دج بفضل ارتفاع قيمة الضرائب على المداخيل و الأرباح من السنة السابقة ، وترجع هذه الزيادة ضمن حصيلة الجباية العادية خلال العشرية الأولى من القرن الحالي إلى ارتفاع حجم الضرائب على المداخيل والأرباح على السلع والخدمات ، بسبب النمو الاقتصادي المطرد المسجل من طرف الاقتصاد الوطني و الناتج عن مخططات الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو المتبعة من طرف الدولة في إطار سياسة كينزية تعتمد على الإنفاق العمومي لتحفيز الطلب الكلي ، و سياسة الإنفاق هاته مرتبطة كذلك بصورة وثيقة بارتفاع حصيلة الإيرادات العامة و ارتفاع أسعار و مداخيل المحروقات .

لكن من جانب آخر نلاحظ أن مساهمة الجباية البترولية تباينت خلال هاته الفترة بحسب حركة أسعار النفط و عوامل أخرى ، إذ نلاحظ تعافي و ارتفاع مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2012 ، حيث قدرت سنة 2010 بـ 2905.0 مليار دج و ارتفعت سنة 2012 إلى 4184.3 مليار دج ، بالمقابل انهارت هاته المساهمة ضمن إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2017 ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية خصوصا بعد 2014 و تشكل فائض في جانب العرض بسبب دخول إنتاج النفط الصخري بقوة ضمن السوق الطاقوية الدولية، كما ينبغي الإشارة إلى تدني الصادرات

الوطنية من الغاز الطبيعي بسبب تراجع الإنتاج الوطني من جهة نتيجة تقلص الاستثمارات الأجنبية في القطاع و كذلك زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة من جهة أخرى على حساب التصدير، بالمقابل نجد أن الجباية العادية ارتفعت حصيلتها باطراد مستمر حيث سجلت قيمة 1298.0 مليار دج في سنة 2010 لتصل إلى 2845.4 مليار دج في سنة 2017 ، و هذا الارتفاع راجع إلى السياسة الضريبية التي انتهجتها الدولة من خلال إجراء عدة إصلاحات كان الهدف الأساسي منها هو الرفع من مردودية الجباية العادية.

**ثانيا: تطور النفقات العامة**

مع التحسن المستمر الذي شهدته أسعار البترول بداية سنوات 2000 ، اتبعت الجزائر سياسة انفاقية توسعية تجلت في اعتماد مخططات تنموية وذلك بإتباع أسلوب التنمية القائم على التدخل المباشر و غير المباشر في النشاط الاقتصادي عبر أداة السياسة المالية ، وبذلك نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخدت اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(06)** : تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر (2000-2017)

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | إجمالي النفقات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | نفقات التسيير/اجمالي النفقات% | نفقات التجهيز/ اجمالي النفقات% |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 856.2 | 321.9 | 72.67 | 27.33 |
| 2001 | 1321.0 | 963.6 | 357.4 | 70.95 | 27.05 |
| 2002 | 1550.6 | 1097.7 | 452.9 | 70.79 | 29.21 |
| 2003 | 1690.2 | 1122.8 | 567.4 | 68.49 | 31.51 |
| 2004 | 1891.80 | 1251.10 | 640.7 | 60.22 | 33.78 |
| 2005 | 2052.0 | 1245.10 | 806.9 | 60.68 | 39.32 |
| 2006 | 2453.0 | 1437.90 | 1015.10 | 58.62 | 41.38 |
| 2007 | 3108.6 | 1673.90 | 1434.60 | 53.85 | 46.15 |
| 2008 | 4191.10 | 2217.80 | 1973.30 | 52.92 | 47.08 |
| 2009 | 4246.30 | 2300.00 | 1946.30 | 54.16 | 45.84 |
| 2010 | 4466.90 | 2659.10 | 1807.90 | 59.53 | 40.47 |
| 2011 | 5853.60 | 3879.20 | 1974.40 | 66.25 | 33.75 |
| 2012 | 7058.20 | 4782.60 | 2275.50 | 62.50 | 33.49 |
| 2013 | 6024.1 | 4131.576 | 1892.595 | 62.63 | 37.36 |

| 36.51 | 63.49 | 2493.940 | 4486.313 | 6980.83 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| 39.70 | 60.30 | 457.277 | 1338.151 | 7656.3 | 2015 |
| 37.17 | 62.83 | 2500 | 4500 | 7383.6 | 2016 |
| / | / | 2291.4 | 4591.8 | 6883.2 | 2017 |

**المصدر**:التقرير السنوي لبنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة (2000-2012) شهدت إرتفاع النفقات بزيادة قدرها 55880.1 مليار دج، كما ارتفعت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في هذه الفترة حيث ارتفعت نفقات التسيير بمقدار 3926.4 مليار دج وشهدت نفقات التجهيز زيادة قدرها 1953,6 مليار دج ، وترجع أساسا هذه الزيادات إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية ، و أهم من ذلك قيام السلطات بمباشرة مجموعة من البرامج التنموية حيث تعتبر فترة (2000-2019) فترة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة أساسا في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، وبرنامج التنمية الخماسي (2015-2019) ، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 :

**الشكل رقم (02)**:تطور النفقات العامة ومكوناتها خلال الفترة 2000-2017

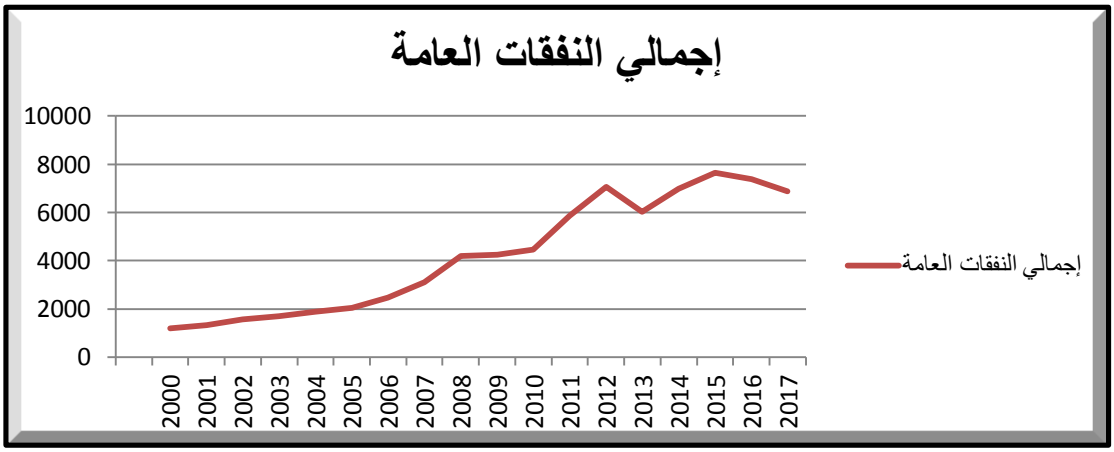


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتماد على المعطيات السابقة

عرفت النفقات العامة سنة 2013 نوعا من الإنخفاض مقارنة مع وتيرة الارتفاع خلال السنوات السابقة حيث قدرت قيمتها بـ6024.1 مليار دج ، وهذا ناتج عن بداية انخفاض أسعار النفط و كذا محاولة التحكم ضمن العجز الميزاني الناتج عن المخططات التنموية السابقة و المبرمجة و التي أثرت على التوازنات المالية للدولة ، لكن حجم النفقات عاود مجددا الارتفاع حيث انتقل من 6980.2 مليار دج سنة 2014 إلى 7656.3

مليار دج سنة 2015 بفعل سياسة الحكومة في التوسع في الإنفاق ، إذ سجلت نفقات التجهيز أعلى قيمة وصلت إلى 3039.3 مليار دج ، لتعود سنة 2016-2017 للإنخفاض حيث بلغت حجم النفقات العامة على التوالي 7383.6 مليار دج و 6883.2 مليار دج ، و الامر في الحقيقة يعبر عن محاولة السلطات العمومية تبني سياسة مالية معاكسة للدورة حفاظا على مستوى النشاط الاقتصادي و تخفيف آثار الصدمة السلبية لانهيار أسعار و مداخيل المحروقات .

**المطلب الثالث: وضعية التوازن الميزاني**

إن لتغيرات أسعار النفط أثر واضحا على مداخيل الميزانية العامة للجزائر فكلما ارتفعت هذه الأسعار في الأسواق الدولية إلا وصاحبها إرتفاع موازي في حصيلة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي حدوث فائض في الميزانية بالاخص في حالة تبني سعر مرجعي منخفض عند اعداد تقديرات الانفاق العام السنوي ، حيث أن رصيد الميزانية العامة هو نقطة أساسية تقف عليها الدولة خاصة عندما تكون هذه الأخيرة تعتمد على مورد تصديري واحد كالمحروقات ، والجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزانية الدولة للجزائر خلال الفترة(2000-2017).

**الجدول رقم (07):** تطور رصيد الميزانية العامة للفترة(2000-2017)

**الوحدة : مليار دج**

| السنوات | النفقات العامة | الإيرادات العامة | رصيد الميزانية العامة |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 1578.1 | 400 |
| 2001 | 1321.0 | 1505.5 | 184.5 |
| 2002 | 1550.6 | 1603.2 | 52.6 |
| 2003 | 1690.2 | 1974.4 | 284.2 |
| 2004 | 1891.80 | 2229.7 | 337.9 |
| 2005 | 2052.0 | 3081.7 | 1029.7 |
| 2006 | 2453.0 | 3582.3 | 1129.3 |
| 2007 | 3108.6 | 3688.5 | 579.9 |
| 2008 | 4191.10 | 5676.0 | 1448.9 |
| 2009 | 4246.30 | 3672.9 | -573.4 |
| 2010 | 4466.90 | 4392.9 | -74 |

| 2011 | 5853.60 | 5790.0 | -63.6 |
|---|---|---|---|
| 2012 | 7058.20 | 6411.3 | -646.9 |
| 2013 | 6024.1 | 5940.6 | -83.5 |
| 2014 | 6980.83 | 5179.1 | -1801.73 |
| 2015 | 7656.3 | 5103.1 | -2553.2 |
| 2016 | 7383.6 | 5042.2 | -2341.4 |
| 2017 | 6883.2 | 5635.5 | -1247.7 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول والمعطيات السابقة يمكن القول أن الانتعاش التي عرفته الإيرادات العامة في العشرية الاولى من القرن الحالي انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة للدولة ، حيث دخلت ميزاينة الجزائر من (2000-2008) مرحلة جديدة تميزت بتحقيق الفوائض في أرصدتها ووصولها أعلى فائض على الإطلاق والمسجل إلى سنة 2006 ب1129.3 مليار دج ، حيث تزامنت حالات الفائض مع المستويات العالية لإيرادات الجباية النفطية و التابعة منطقيا للمنحى التصاعدي لأسعار النفط ضمن الاسواق العالمية بالاخص بعد الصدمة الايجابية ابتداء من 2004 .

أما سنة 2009 فهي تشكل نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة للدولة حيث خيّمت حالة العجز على رصيدها وذلك راجع لتأثير الصدمة الخارجية الكبرى الناجمة عن الإنخفاض الظرفي الحاد لأسعار النفط تبعا للركود الاقتصادي العالمي الذي أحدثته الازمة المالية العالمية لـ 2008 ، مما أثر على الإيرادات العامة بالإنخفاض أين قدرت 3672.9 مليار دج خلال نفس السنة.

ومع حلول سنة 2010 عرفت أسعار النفط تعافيا محسوسا حيث وصل سعر البرميل إلى 77.45 دولار و ارتفعت إيرادات الجباية النفطية نتيجة لذلك ، وهو ما أدى لإنخفاض العجز الميزاني ليقدر سنة 2011 بـ 63.6 مليار دج ، مقابل التعزيز المباشر في سنة 2013 والمترجم بالإنخفاض المعتبر في النفقات العامة مما أدى إلى التقلص الهام في عجز الميزانية العامة إلى مستوى 83.5 مليار دولار ، في حين شهدت السنوات المتبقية تزايد إتساع العجز الميزاني أمام تراجع مستوى الجباية النفطية و الايرادات العامة بسبب الانهيار المعتبر لأسعار النفط ابتداء من النصف الثاني من 2014، في مقابل رفض الدولة تبني سياسة تقشف ميزاني بسبب الانعكاسات السلبية المرتقبة لذلك على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني و تأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي، و بالتالي اللجوء المفرط إلى صندوق ضبط الايرادات لتغطية ذلك العجز و لاحقا بعد 2018 إلى التمويل النقدي غير التقليدي عبر بنك الجزائر عند نضوب موارد ذلك الصندوق .

**المطلب الرابع : رصيد صندوق ضبط الإيرادات (FRR)**

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة لم يسبق لها وأن حققتها شملت الميزانية العامة وميزان المدفوعات بسبب الارتفاع العام لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث حقق رصيد الميزانية فائضا يقدر ب400 مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار في ذات السنة، لذلك عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل احتواء هذه الفوائض المالية واستغلالها في معالجة العجز الموازني بصفة خاصة وحماية الجزائر من شبح المديونية بصفة عامة .

**الفرع الأول: مفهوم صندوق ضبط الموارد**

هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضي المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (القانون رقم2000-02) المؤرخ في 27 جوان 2000 والذي ينص على ما يلي :

" يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوي لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة من قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

أما جانب النفقات فتشكل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوية والحد من المديونية العمومية بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لصرف هذا الحساب ".

وإتماما لعمل الصندوق تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2008 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية[1].

**الفرع الثاني: أهمية صندوق ضبط الإيرادات**

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أو الموارد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية:[2]

[1] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري** مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة،14 جوان 2015، قسنطينة ص07.

[2] زغبيب شهرزاد، حليمي حليمة، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11،أوت 2008، الجزائر، ص09.

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوفيرها ضمن مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض .
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه فهو يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية للأجيال المقبلة وهو ما يسمى بصندوق الادخار.

**الفرع الثالث: آلية عمل صندوق ضبط الإيرادات**

من الناحية العلمية قامت الدولة الجزائرية بفتح حساب تخصيص خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية ، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي لسعر برميل النفط يتم على أساسه تقدير مستوى الجباية النفطية ، الإيرادات العامة و مستوى الإنفاق العام المبرمج .

فلما كان السعر المرجعي لإعداد الميزانية العامة عند مستوى 37 دولار للبرميل خلال الفترة السابقة عن2017 كان سعر التوازن للميزانية يقدر ب100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل المودعة في صندوق ضبط الإيرادات[1].

**الجدول رقم(08):** تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2017)

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | أسعار النفط (دولار امريكي للبرميل) | رصيد الصندوق (مليار دج) |
|---|---|---|
| 2000 | 27.60 | 232.137 |
| 2001 | 23.12 | 171.534 |
| 2002 | 24.36 | 27.978 |
| 2003 | 28.10 | 320.892 |
| 2004 | 36.05 | 721.688 |
| 2005 | 50.64 | 1842.685 |

[1] مريم شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص08.

| 2931.045 | 61.08 | 2006 |
|---|---|---|
| 3215.53 | 69.08 | 2007 |
| 4280.073 | 94.45 | 2008 |
| 4316.465 | 61.06 | 2009 |
| 4842.837 | 77.45 | 2010 |
| 5381.703 | 107.46 | 2011 |
| 5633.752 | 109.45 | 2012 |
| 5563.512 | 105.85 | 2013 |
| 5284.848 | 96.26 | 2014 |
| 4408.1 | 52.79 | 2015 |
| 2072.2 | 44.28 | 2016 |
| 1042.6 | 50 | 2017 |

**المصدر**: تقارير وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في رصيد صندوق ضبط الموارد طيلة فترة الدراسة (2000-2017)، حيث نلاحظ سنة 2001-2002 انخفاض واضح في رصيد الصندوق وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط، وفي سنة 2004-2006 شهد ارتفاع في رصيده رغم قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الصندوق:

**الشكل رقم(03)**: تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2000-2017)

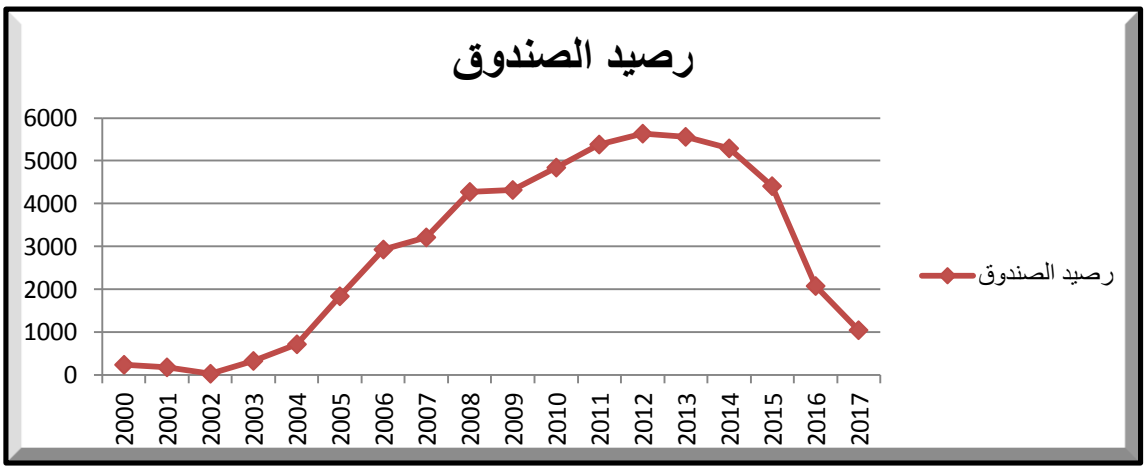


**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتماد على المعطيات السابقة

أما خلال الفترة الممتدة من 2008-2010 فقد عرفت أسعار النفط انخفاضا وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 غير أن رصيد الصندوق بقي في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2013 ، ليدخل ضمن

وتيرة انخفاض في سنة 2014 و يستمر ضمن نفس المنحى سنة 2015 و ما بعدها والسبب راجع إلى الصدمة النفطية العكسية لـ2014 وانخفاض مداخيل الجباية النفطية تبعا لذلك ، في مقابل عدم تحكم في مستوى الإنفاق العام الذي استمر في التوسع مما خلق عجزا ماليا تمت تغطيته باستمرار عبر اللجوء إلى سحوبات من موارد الصندوق ، مما أثر سلبا على رصيده المتراجع منذ 2014 إلى غاية نضوبه تماما سنة 2018.

**المطلب الخامس: دورية السياسة المالية في الجزائر**

مع حلول سنة 2000 عرفت أسعار النفط تطورا ملحوظا حيث بلغت 27.60 دولار للبرميل ، ومع هذا الانتعاش سجّل معدل الإنفاق العام تراجعا إلى نسبة 28.31 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 33.31% سنة 1999 ، كذلك انخفض نمو الإنفاق العام سنتي 2004 و2005 حيث قدرت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 27.12% سنة 2005 و30.87 % سنة 2004 مقابل 35% سنة 2003 وهذا بالرغم من الانتعاش النسبي الذي عرفته الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى 50.64 دولار للبرميل سنة 2005 ، ارتفع معدل الإنفاق العام إلى 4246,30 مليار دج سنة 2009 بالرغم من تراجع سعر النفط سنة 2009 إلى مستوى 61,06 دولار للبرميل مقارنة بسعر 94,45 سنة 2008 ، و استمرت النفقات العامة في منحى الارتفاع حيث سجلت قيمة 7058.2 مليار دج سنة 2012 بالموازاة مع تعافي لسوق النفط بسعر 109.45 دولار للبرميل خلال نفس السنة ، لكن مستوى الإنفاق العام عرف انخفاضا سنة 2013 إلى مستوى 6024.1 مليار دج و يعود ذلك إلى إتباع سياسة التقشف في ظل دخول أسعار النفط منحى انحداري إلى ما دون 90 دولار للبرميل ، وبالتالي نستنتج أن السياسة المالية متقلبة و غير واضحة الدورية من خلال هاته الأرقام ، لكن هذا لا يمنع كونها اتسمت بالدورية بصفة عامة أين عرف الإنفاق العام ارتفاعا مستمرا بالموازاة مع الصدمة النفطية الايجابية منذ 2004 .

يمكن الإشارة كذلك أن نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري تؤثر على سير السياسة المالية في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بنوعية مؤسسات ضعيفة ومعدل فساد مرتفع بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الانفتاح التجاري، حيث يؤدي ارتفاع مؤشر الفساد بـ 1% إلى ارتفاع الإنفاق العام بـ 3.21%، كذلك ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري وزيادة الاقتراض ب1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العمومي ب3.71% ، كذلك الحال بالنسبة

لمؤشر العدالة الاجتماعية فارتفاع مؤشر تفاوت توزيع الدخل ب1% يؤدي إلى ارتفاع قدره 11.44 بالمئة في حجم الإنفاق العام الإستهلاكي[1].

وبالتالي نستنتج أن أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر تتمثل في ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة بالإضافة إلى اللامساواة الاجتماعية المتمثلة في التفاوت في توزيع الدخل ، حيث أن العلاقة بين تطاير أسعار النفط والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة فتدني المؤشرات المؤسساتية مع الاعتماد على مداخيل المحروقات يسبب دورية السياسة المالية للدولة .

و حتى نوضح أن التغير في سعر النفط له تأثير على الإنفاق العام في الجزائر نتابع الجدول التالي حول استقرار مؤشرات الميزانية العامة للدولة للفترة 1990-2005 :

**الجدول رقم(09):** عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005)

| | المتوسط | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|
| **إجمالي العائدات** | **23.7** | **4.1** |
| عائدات المحروقات | 21.1 | 4.9 |
| العائدات خارج المحروقات | 11.6 | 1.2 |
| العائدات الجبائية | 10.5 | 1.2 |
| **إجمالي النفقات** | **30.6** | **2.8** |
| نفقات التسيير | 21.9 | 2.2 |
| الأجور | 8.3 | 1.0 |
| نفقات الاستثمار | 8.1 | 1.5 |
| **رصيد الميزانية** | **2.7** | **4.9** |

**المصدر:** شكوري سيدي محمد وآخرون، استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول (دورية السياسة المالية)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 11، نوفمبر 2012

* كل النسب معبر عنها بنسب مئوية إلا أسعار البترول

[1] بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية متخصصة في البلدان الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 9، جويلية 2015. ص ص35-37.

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر النفط كان أكثر تقلبا حيث تميز بانحراف معياري مرتفع قدر ب ب13.38 ، وقد انتقل تأثيره إلى أغلب متغيرات العائدات التي تميزت بعدم الاستقرارية ، وهذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة ، كما أن إجمالي الإيرادات العامة وحجم عائدات المحروقات (انحرافها المعياري كان على الترتيب 4.1 و4.9) كانت أكثر تقلبا من النفقات العامة التي كان إنحرافها 2.8، بينما العائدات خارج المحروقات ونفقات الأجور فقد كانت أقل تقلبا (انحرافها المعياري على الترتيب 1.2 و1.0) ، أما بالنسبة لرصيد الميزانية تميز أيضا بعدم الاستقرار وهذا بسبب ارتباطه بأسعار النفط.

فبمجرد تراجع أسعار النفط تنخفض منها العائدات ما يؤدي إلى انخفاض النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، ويولد ما يسمى بدورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار النفط ومعرضا لتراجع أدائه في أي لحظة تنخفض فيه أسعار النفط،

و بالتالي يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر من 1975 حتى 2007 مواتية للدورة حيث أن معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام يساوي R=0.372 ، وهو يقترب من النتائج التي توصل إليها Kmnsky ,Reinhart and Vegh سنة 2004 بشأن الارتباط الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام في الجزائر R=0.35 ، وكل من Riascos and Vegh سنة 2003 حيث توصلا انطلاقا من معطيات سنوية حول الجزائر إلى وجود ارتباط بين الإنفاق الحكومي (دورة الإنفاق العام) والناتج الداخلي الخام (دورة الأعمال) ، وهذا ما يدل على أن السياسة المالية في الجزائر هي سياسة دورية تنخفض في فترات تراجع النفط بمرتين إلى ثلاث مرات أكبر من توسعها في فترات انخفاض عائدات المحروقات ، فيترتب عن هذا التقلب في السياسة المالية ارتفاع في مخاطر القروض، وتأثيرات سلبية على انجاز المشاريع في فترات الرخاء ما يؤثر سلبا في علاقة تبادلية على الدورة الاقتصادية الوطنية [1].

[1]شكوري سيدي محمد وآخرون، استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول (دورية السياسة المالية)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 11، نوفمبر 2012، ص ص51-58.

## المبحث الثالث: متطلبات إصلاح مالية الدولة على ضوء التبعية للمحروقات

هناك مجموعة من التدابير المتفق عليها عموما و التي تنصح بها المؤسسات المالية الدولية المتخصصة البلدان ذات التبعية لمداخيل المواد الأولية ، حيث ينبغي على هاته الأخيرة تبني هاته المبادئ عند تسيير المال العام إذا أرادت أن تكون مالية الدولة لديها سليمة متوازنة و في وضع مستدام:

### المطلب الأول: إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

إن تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية أمر حتمي تفرضه الخصائص السلبية للجباية البترولية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض، ودعم الطاقة الضريبية عن طريق تطبيق الضريبة على شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة مع المحافظة على حوافز الاستثمار.

#### الفرع الأول: دعم الطاقة الضريبية للدولة

ينبغي على السلطات المالية القيام بإصلاحات ضريبية جديدة من أجل الاقتراب من الطاقة الضريبية الممكنة، وحتى تستطيع تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ينبغي معالجة مجموعة من العقبات التي يعاني منها النظام الجبائي الجزائري ومنها:[1]

**أولا: محاربة التهرب الجبائي**

يعتبر التهرب الجبائي أحد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الجبائي، حيث يؤدي إلى إضعاف مردود ذلك النظام ونقص في الحصيلة الضريبية ، وحسب إحصائيات رسمية يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائر بحوالي 200 مليار دج سنويا.

**ثانيا : عقلنة الامتيازات الجبائية**

وذلك من خلال:

- اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق الزيادة في القيمة.
- منح إعفاءات المؤسسات المستقرة التي تشكل مصالح ضريبية مستقبلية.

[1] ملكاوي مولود، **متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية (مخبر التنمية المحلية المستدامة)، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد07، جانفي 2017، ص4.

– استخدام معيار الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية.

**ثالثا :إدارة جبائية فعالة**

وذلك من خلال:

– تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية.

– إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات بين المواطنين والدولة.

– الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة.

وهناك إجراءات أخرى تتمثل في:[1]

**الفرع الثاني: مكافحة الفساد الجبائي**

إن مكافحة الفساد الجبائي على مستوى الإدارة الجبائية هو أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي وذلك من خلال:

**أولا : عقلنة تصميم القوانين الجبائية**

من مميزات السياسة الأكثر أهمية لكبح الفساد إنشاء نظام ضريبي عقلاني مع تبسيط القوانين الضريبية، ويجب أن يكون عدد المعدلات الضريبية منخفض قدر الإمكان وعدد الإعفاءات الضريبية صغير قدر الإمكان.

**ثانيا : اعتبار الفساد جريمة وطنية**

تحتاج مشكلة الفساد إلى معالجة على الصعيد الوطني والدولي، ويجب على القادة السياسيين الوطنيين الالتزام بالقضاء على هذا الخطر من خلال إتباع منهج شامل يتضمن الرقابة من الفساد.

[1] لبيض وفاء، **أثر التقلب في الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،2018، ص ص129–130.

**ثالثا : تقليل احتكار السلطة**

كخطوة أولى لمكافحة الفساد الجبائي يجب أن يتم العمل على الحد من السلطة الاحتكارية للمسؤولين ضمن الإدارة الضريبية و ذلك من خلال : أولا يجب فرض الضرائب من طرف الإدارة الضريبية كمؤسسة ، وثانيا: عدم تعيين مسؤولي الضرائب في أماكن إقامتهم لتجنب إساءتهم استخدام امتيازات سلطاتهم العامة .

بالإضافة إلى إجراءات أخرى مهمة نذكر منها:

- إعادة هيكلة الإدارات الضريبية.
- اعتماد تكنولوجيا المعلومات للحد من الفساد.
- إنشاء مدونة قواعد الأخلاق.
- إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد الجبائي.

**الفرع الثالث: ضبط اقتصاد الظل**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و مروره من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق لكن مختلط ، ويمكن ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة نذكر منها:

- أزمة انهيار أسعار النفط وتأثيرها على انخفاض معدلات الاستثمار.
- عدم مرونة الجهاز المصرفي.
- النمو الديموغرافي المتزايد.
- انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإدارات العامة.
- البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة.
- التعقيدات الإدارية وسيطرة العلاقات الشخصية.
- انخفاض مستوى الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع معدل التضخم.

**الفرع الرابع: ترشيد الإنفاق العام**

بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية لتحقيق إحلال الجباية العادية محل البترولية فينبغي على الدولة أن تقوم في هذا الصدد بترشيد إنفاقها، والمقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن، وعليه فإنه يبدو من الأفضل وضع بعض الضوابط العامة التي

يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيد بها، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق مثل محاربة أشكال وآليات الفساد، القضاء على ظواهر هدر المال العام، مكافحة الرشوة و مكافحة تبييض الأموال.

**المطلب الثاني: تبني إطار موازناتي متوسط**

ينبغي أن تكون الموازنة السنوية واقعية وينبغي إعدادها وعرضها ضمن إطار شامل متوسط الأجل لسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وينبغي توخي الوضوح في تحديد وتفسير أهداف المالية العامة و أية قواعد متعلقة بالمالية العامة.

ورغم المنظور السنوي الذي يقوم عليه إعداد الموازنة فمن المهم وضعها في إطار الأهداف لسياسة المالية العامة و إستمراريتها على المدى الأطول ، وعلى أقل تقدير يجب أن توضح وثائق الموازنة مدى مساهمة الموازنة السنوية في تحقيق الأهداف الأشمل التي تتوخاها الحكومة فيما يخص ماليات القطاع العام و العجز على المدى الأطول و أهداف الديون.

و سنحاول التطرق لعناصر الإطار الموازناتي المتوسط بنوع من التفصيل[1] :

**الفرع الأول: الموازنات الواقعية**

هناك عدد من العوامل التي تتضافر لتحديد ما إذا كانت الموازنة المقترحة واقعية أو غير واقعية ، ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة في هذا الصدد أن يكون إطار المالية العامة الذي تستند إليه الموازنة المقترحة قائما على مجموعة من الافتراضات المتسقة والمقبولة والمتوقع حدوثها بدرجة معقولة ولا يشوبها التحيز ، وهذا من شأنه أن يوفر أساسا صلبا لتوقع تكاليف الالتزامات القانونية في الموازنة مثل إعانات البطالة والمزايا الاجتماعية، وينبغي أن تكون تنبؤات الإيرادات واقعية أي متسقة مع الاتجاهات الحديثة، وأن يكون دور التدابير الجديدة أو التحسينات الإدارية جديرا بالثقة، وينبغي بيان الآثار المترتبة على كل من السياسات والبرامج الحالية والجديدة بالكامل، وكذلك الآثار المترتبة على أي صناديق خارج الموازنة والنفقات الضريبية الكبيرة، والأنشطة شبه المالية .

[1] صندوق النقد الدولي،**دليل شفافية المالية العامة 2007**،ص ص 62-66.

**الفرع الثاني: تعريف الإطار متوسط الأجل**

ينبغي إعداد الموازنة السنوية وعرضها ضمن إطار كمي شامل ومتسق لسياسة الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط مع عرض الافتراضات الأساسية التي تستند إليها الموازنة، ويعرف هذا الإطار في أبسط صوره بالأفاق المستقبلية للمالية العامة في المدى المتوسط، ويشتمل عادة على تقديرات مطلقة لتأثير السياسات الحالية في المدى المتوسط ، وللتوسع في هذا المنهج بغية إعداد إطار متوسط الأجل للمالية العامة كما يلزم الاتفاق أيضا على بيان شامل بشأن أهداف سياسة المالية العامة يمكن الارتكاز عليه عند تقييم أداء المالية العامة، وينبغي على وجه الخصوص أن يكون تحديد أهداف المالية العامة متسقا مع الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية المالية العامة، وتضمين هذه الأهداف في التنبؤات الاقتصادية الكلية متوسطة الأجل المتسقة داخليا ، وفي هذا السياق يتعيّن خلق رابط قوي بين إطار التخطيط أو التنمية الحكومي على المستوى الوطني (طويل الأجل) والموازنة متوسطة الأجل.

و يمكن تلخيص خصائص إطار الموازنة متوسط الأجل في :

- ✓ يطبق بدقة.
- ✓ يقدم بيانا واضحا للغاية لآثار الإيرادات والنفقات في إتباع السياسات الحكومية الراهنة.
- ✓ يوفر آلية التحكم في استحداث سياسات جديدة ومتابعة تنفيذ الموازنة لفترة تتجاوز سنة واحدة،
- ✓ يمثل أساسا شفافا لمساءلة السلطة التنفيذية.
- ✓ يقدم توقعات متكاملة متوسطة الأجل عن الاقتصاد الكلي والمالية العامة.
- ✓ يشتمل على تقديرات نفقات وإيرادات الوزارات والهيئات بعد سنة الموازنة بعدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات.
- ✓ يشتمل على تقديرات رسمية مستقبلية.
- ✓ يجعل من اعتمادات الموازنة المتعلقة بمختلف الوزارات والهيئات الحكومية قيودا شديدة على الموازنة العامة.

**الفرع الثالث : التنبؤ بالنفقات و الإيرادات**

يتضمن إطار الموازنة متوسط الأجل توقعات النفقات والإيرادات العامة حسب هيئات الإنفاق التي تخصص الموارد وفقا للأولويات الإستراتيجية المتوافقة في إطار الموازنة متوسط الأجل :

**أولا: بالنسبة للنفقات العامة**

تنطوي التقديرات المستقبلية للنفقات العامة ضمن إطار متوسط على مزايا فنية مهمة بالنسبة للهيئات المركزية وكل هيئة مختصة بالإنفاق، وفيما يتعلق بالهيئات المختصة بالإنفاق يعتبر التنبؤ بالتمويل اللازم لبرامجها ضمن إطار متوسط أكثر سهولة، كما أن شرط قيام الهيئات المعنية بإعداد تقديرات لسنوات متعددة يزيد من وضوح السياسة على مستوى البرامج ، والجدير بالذكر أيضا أن إقامة عملية قوية الدعائم لإصدار التوقعات المستقبلية متوسطة المدى للإنفاق قد اقترن بزيادة كبيرة في درجة المرونة الممنوحة للهيئات المعينة فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية ضمن الحدود القصوى الكلية والمحددة لكل برامج.

**ثانيا : بالنسبة للإيرادات العامة**

هناك أربعة مناهج رئيسية للتنبؤ بالإيرادات ضمن إطار موازناتي متوسط وهي كما يلي:

**1-منهج المعدل الفعلي(Effective rafe approach)**

طبقا لهذا المنهج يجرى التنبؤ بإيرادات كل ضريبة بضرب وعاء الضريبة المتوقع في معدل الضريبة الفعلي المقابل، ويتم حساب المعدل الفعلي للضريبة بقسمة الضريبة المحصلة عن آخر فترة متاحة على الوعاء المقدر للضريبة ، وعملا بمبدأ الشفافية يلتزم الإفصاح عن الطريقة التي يتم بها حساب المعدل الفعلي للضريبة والافتراضات الاقتصادية التي يقوم عليها التنبؤ بوعاء الضريبة ، وأية تعديلات تجرى بحيث تعكس أيا من التغيرات المشار إليها أعلاه.

**2- منهج المرونة(Elasticity approach)**

يقيم هذا المنهج علاقة تجريبية مستقرة بين النمو في الإيرادات المحصلة عن كل ضريبة ونمو الوعاء الضريبي المقابل و هي علاقة يطلق عليها تحديدا إسم المرونة، وطبقا بهذا المنهج تحسب الزيادة المتوقعة في الإيرادات بضرب الزيادة المتوقعة لوعاء الضريبة في المرونة، وإضافة الأثر المقدر للتغيرات في هيكل الضريبة، وفي إدارة الضريبة والامتثال الضريبي، ولتحقيق الشفافية، يجب توضيح كل عنصر من عناصر التنبؤ بالإيرادات على نحو منفصل.

### 3- المنهج القائم على نموذج (model-based approach)

تستخدم بعض الدول المتقدمة نماذج كلية للتوازن العام لإصدار توقعات الإيرادات التي تأخذ في الحسبان علاقة الاعتماد المتبادل بين النظام الضريبي والاقتصاد ، ويستخدم بعض البلدان الأخرى عينة من الإيرادات الضريبية لبناء نماذج محاكاة مصغرة تصف الأحكام الفعلية لقانون الضرائب، ثم تستخدم هذه النماذج في إصدار توقعات على المستوى الجزئي قبل أن تصل بها النهاية إلى مستوى المجملات، ويمكن أن يكون ذلك مفيدا بصفة خاصة في التنبؤ بإيرادات استخراج الموارد الطبيعية ومنهج المعدل الفعلي أو منهج المرونة، ويمكن استخدامها لإصدار توقعات على أساس السياسات الجارية، بينما يمكن استخدام نماذج المحاكاة المصغرة لإصدار تقديرات لأثر التغيرات الضريبية على الإيرادات، وتستلزم الشفافية إتاحة المعلومات المتعلقة بالنماذج المستخدمة والقيم الإشارية المختلفة.

### 4-منهج الاتجاه العام و الارتباط التلقائي(trend and autocorrelation approach)

من الصعب ربط تطورات الإيرادات في حالة الإيرادات غير الضريبية (المستمدة من أتعاب ورسوم معينة، أو من أرباح الشركات، أو من قيم الممتلكات) بالمتغيرات الأساسية التي تكمن وراء هذه التطورات في الاقتصاد الكلي، وفي مثل هذه الحالات قد تكون الاتجاهات العامة السابقة هي المنهج العملي الوحيد لعملية التنبؤ، ولتحقيق الشفافية يجب توضيح الطريقة التي تم بها تجديد الاتجاهات العامة الأساسية إلى جانب المعلومات المحددة ذات الصلة التي تؤثر على التوقعات.

**الفرع الرابع : شروط نجاح الإطار الموازناتي المتوسط**

فيما يلي النتائج المستخلصة من بعض التجارب الدولية حتى الآن فيما يتعلق لإطار الموازنة متوسط الأجل:

- ✓ يتعين تحديد أهداف سياسة المالية العامة والأهداف الكمية للموازنة، والدفاع عنها على أعلى مستويات الحكومة.
- ✓ أن تنبؤات الإيرادات تشكل عنصرا بالغ الأهمية، ويتعين ربط مستويات الإنفاق المستهدفة بقوة بالتوقعات الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط.
- ✓ أفضلية وضع تقديرات الموازنة والتقديرات المستقبلية بالقيمة الاسمية لضمان استجابة مديري البرامج لتغيرات الأسعار.
- ✓ يتعين استناد إطار الموازنة إلى مقترحات محددة بوضوح ومحسوبة التكاليف على مستوى السياسات.

✓ يتعين استناد إطار الموازنة متوسط الأجل بتدابير معززة لمراجعة كل سياسة من سياسات الإنفاق والآليات المؤسسية المعتمدة لتنفيذها.

كما يوفر إطار متوسط الأجل أدوات أفضل وأكثر شفافية لتصميم سياسة المالية العامة وتقييمها، غير أنها تتسم بالفعالية على الأرجح في ظل الالتزام بضبط أوضاع المالية العامة على نحو واقعي ومستقر ومتسم بالشفافية والعلانية الكافية، وفي حالات كثيرة يجب أيضا أن تستند أطر الموازنة متوسطة الأجل إلى تحسينات مؤسسية جوهرية، والتزام سياسي متواصل، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب مرحلي مناسب لتحسين عملية التنبؤ والحساب الدقيق لتكاليف البرامج، وتوخي الانضباط في إدارة الموازنة .

**المطلب الثالث: حوكمة مالية الدولة**

إن تعقد العمليات المالية وتفاقم العجز الموازناتي في ميزانية الجزائر أدى بالجزائر في التفكير عن أنجع الطرق لإدارة الموارد المالية العامة ذات المحدودية من خلال إتباع أساليب وسياسات رشيدة للأهداف المسطرة، ولنجاح عملية حوكمة الإنفاق العمومي(حوكمة الميزانية) لابد من انتهاج مجموعة من السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف نذكر منها ما يلي :[1]

- **حصر حجم تدخل الدولة في الاقتصاد:** وذلك قصد التقليل من نمو الإنفاق العمومي الذي ارتبط لفترة زمن طويلة بتعاظم دور الدولة في المجالات الحكومية التقليدية كالأمن الداخلي والخارجي والخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجال التعليم والصحة العامة ، وكذلك بسبب تعاظم أدوارها في الإعانات والتحويلات.

- **توضيح شفاف لمجالات صرف الميزانية:** من خلال وضع خطط وأهداف وبرامج تنموية، مع تحديد القنوات المسؤولة عن ذلك.

- **حوكمة مصادر تمويل النفقات:** عند تفحصنا لهيكل الإيرادات العامة نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، لذا وجب البحث عن مصادر جديدة لتنويع الإيرادات العامة.

- **إصلاح سياسة الإنفاق:** أي العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد كل البعد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقات العمومية.

[1] لخضر بن عبلة، **محاضرات مقياس حوكمة الميزانية العامة**،قسم علوم التسيير، الجلفة،2019-2020، ص ص 3-4.

– **الرقابة الدائمة على الأموال العمومية:** تعتبر الأموال العمومية وسيلة سهلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعا يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها، ويرجى الجمع بين مختلف الهيئات الرقابية للتأكد من حسن استغلال عناصر الميزانية.

– **حوكمة الصفقات العمومية:** باعتبار أن الصفقات العمومية هي منفذ لصرف أي نفقة عمومية و حوكمتها يعني العمل على غلق الطريق أمام جميع أشكال الفساد وسوء التسيير، ولذا لا بد من الرقابة من الفساد في الصفقات العمومية و لا يتم ذلك عن طريق مضاعفة الإجراءات الكابحة للمبادرة ولكن عن طريق إستراتيجية منظومية وقائية لأخطار الفساد تسمح بإعداد أنظمة للإنذار وترقية شفافية القرارات وفعالية الرقابات.

**الفرع الأول: أهمية وأهداف حوكمة الميزانية العامة**

**أولا: أهمية حوكمة الميزانية العامة**

تهتم الركيزة الثانية لتحقيق الإدارة الرشيدة للمالية العامة بالحوكمة الرشيدة والشفافية ، و تشير الحوكمة إلى الأطر والممارسات المؤسسية في القطاع العام وتشكل المؤسسات القوية عاملاً حيوياً لتحقيق الشرعية ، وتعزيز فهم المواطنين لأهداف السياسات بصورة أوضح ، وإعطائهم صوتاً أقوى للتعبير عن الرأي ، وكسب مساندتهم لسياسة المالية العامة. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الضعيفة تعني ركيزة ضعيفة للسياسات يمكن أن تتصدع وتتداعى بسبب عدم كفاية الشرعية والمساءلة العامة ، والأسوأ من ذلك أن هذه التصدعات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى إتاحة شق يتسلل منه الفساد ، والفساد هو عامل الإرباك الأكبر للسياسة المالية العامة فبدون ثقة في عدالة النظام الضريبي تزداد صعوبة تعبئة الإيرادات اللازمة للإنفاق على الاحتياجات الضرورية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية .

وقد تنزع الحكومات إلى تفضيل المشروعات المظهرية الضخمة بدلاً من الاستثمار في الموارد البشرية والإمكانات الإنتاجية ، وهذه قضية عالمية تنطبق على البلدان الكبيرة والصغيرة ، و على الاقتصاديات المتقدمة وذات الدخل المنخفض و على القطاعات العامة والخاصة ، ومن هنا لا غرابة في أن تخلص الأبحاث والدراسات إلى أن الحوكمة الضعيفة والفساد يرتبطان بانخفاض كبير في كل من النمو و الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، والإيرادات الضريبية ومستويات أعلى من عدم المساواة والإقصاء.

وفي حقل المالية العامة يتطلب زيادة شفافية المالية العامة تسليط ضوء على كل بنود الموازنة والحسابات الختامية والعامة ، ومن شأن ذلك أن يقدم صورة أدق لمركز المالية العامة وآفاقها المتوقعة ،

والتكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغييرات في السياسة القائمة، ومخاطر المالية العامة المحتملة التي قد تتسبب في انحراف المسار[1].

**ثانيا :أهداف حوكمة الميزانية العامة**

يمكن أن نجمل أهداف حوكمة الميزانية العامة بالشكل التالي:[2]

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح مساءلة الأجهزة المخولة بإعداد الميزانية العامة، المصادقة عليها وتنفيذها وبالتالي تحقيق حماية حقوق المواطنين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جيدة للمجتمع.
- التأكيد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي ووجود لجان مستقلة تمكن من محاسبة الجهات الموطنة بإدارة الميزانية العامة أمام الشعب.
- وضع نظام حوافز مناسبة للمجالس المحلية المنتخبة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المنتظرة منها.
- تحديد واجبات وحقوق المشاركين في إدارة الميزاينة العامة للدولة.
- تعزيز الثقة لجميع الأطراف ذات العلاقة مع إدارة الميزانية العامة للدولة.

**الفرع الثالث: مبادئ تحقيق حوكمة الميزانية العامة**

ترتكز حوكمة الميزانية العامة على ثلاثة مبادئ رئيسية هي الشفافية والمشاركة وإذا طبقتا بالشكل المطلوب سيتم الوصول تلقائيا إلى المبدأ الثالث وهو المساءلة.

**أولا: شفافية الميزانية العامة**

عرفها صندوق النقد الدولي (IMF) بأنها التزام الصراحة مع الجمهور بشأن الأنشطة المالية العامة التي تقوم بها الحكومة سواء كانت أنشطة سابقة أو راهنة أو مستقبلية، وكذلك بشأن هيكل الحكومة ووظائفها الذين يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عنها، وتشجع هذه الشفافية إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل، وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها.

[1] حيدر حسين آل طعمة، **الإدارة الرشيدة للمالية العامة في البلدان العربية،25-04-2019**، http://fcdrs.com/economical/1236

[2] لخضر بن عبلة،مرجع سبق ذكره، ص5

وتعد الشفافية في جميع مراحل إعداد الميزانية العامة من العناصر الضرورية التي تمكن البرلمان والمواطنين من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وأصبح مستوى شفافية الميزانية العامة أحد أهم المعايير للحكم على حسن إدارة وسلامة المالية العامة، ويعتبر توفير المعلومات من أهم الخطوات التي يجب تحقيقها لأنها تغدي المشاركة والمساءلة وبالتالي تؤدي إلى حوكمة جيدة.

حدد صندوق النقد الدولي ضمن دليل شفافية المالية العامة بعد التعديل الأخير لسنة 2007 مجموعة من الممارسات السليمة والمبادئ التي يمكن تطبيقها بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية، وتتمثل هذه الممارسات في:[1]

**1-وضوح الأدوار والمسؤوليات:** ويكون ذلك من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، وبينه وبين باقي قطاعات الاقتصاد، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور ( من خلال توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها ووضوح المسؤوليات لمختلف المستويات، وتحديد اختصاصات كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في مجال المالية العامة وبوضوح العلانية في إدارة العلاقات بين الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص). ووضع إطار قانوني وتنظيمي وإداري معلن لإدارة المالية العامة (لا بد من وجود قوانين وإجراءات إدارية شاملة للموازنة والضرائب وقضايا المالية العامة الأخرى لتنظيم عمليات التحصيل والإنفاق).

**2-علانية عمليات الموازنة العامة:** وهذا بواسطة تقييد عمليات إعداد الميزانية بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي و سياسة المالية العامة .

**3-إتاحة المعلومات للاطلاع العام:** يكون هذا من خلال تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة والحالية والمقبلة وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، وتوفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معم تحليل السياسات ويعزز المساءلة، وبالإضافة إلى التعهد بنشر هذه المعلومات في الوقت المناسب.

**4-ضمانات الموضوعية:** ويتطلب استيفاء البيانات المالية العامة لمعايير جودة البيانات المتعارف عليها، وكذا إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية، بالإضافة لإخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي( هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية).

[1] مرجع سابق،ص 6-7

**الفرع الثاني: المشاركة**

تعتبر المشاركة حلقة الوصل بين كل من الشفافية التي تتيح توفر المعلومات اللازمة للقيام بعملية المشاركة بصناعة القرار المالي العام وبين عملية المساءلة والتي هي النتيجة المتوقعة أو المرحلة المكملة لكل من الشفافية والمشاركة الفاعلتين، وبالتأكيد تتوقف فعالية مبدأ المشاركة في مجال المالية العامة على طبيعة الوعي السياسي وديمقراطيته، بالإضافة إلى طبيعة النظم الاقتصادي ومدى مساهمة القطاع الخاص فيه.[1]

وتكمن أهمية المشاركة في كونها تعد المشاركة في حجر الأساس في الحوكمة الرشيدة، وتبدأ من عمل القادة والموظفين جنبا إلى جنب لخدمة المواطنين وتوفير جميع الخدمات لهم، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة ، فهي تساعد على توصيل صوت العامة للسلطات العليا ومعرفة الاحتياجات الفعلية وخصوصية كل منطقة، ومن خلال المشاركة الجماعية لمكونات المجتمع المدني كالجمعيات والأحزاب السياسية.[2]

**الفرع الثالث: المساءلة**

هي التزام محاسبة الأشخاص عن السلوك الذين هم مسئولين عنه ممكنا ، هذا الالتزام يصل إلى حد المحاسبة على المسؤولية الممنوحة ويقاس على ضوء القوانين المعلنة عنها، والمساءلة هي آخر مبادئ الحوكمة وحارس المبادئ.

وتعني المساءلة في المالية العامة ، إجبارية تحمل مسؤولية الأموال العمومية في مجل تنفيذ الميزانية، وتسيير البرامج وتنفيذها من قبل الأشخاص أو الوحدات بما فيها المؤسسات العمومية التي تسير أو تستعمل أموالا عمومية، كما أنها مجبرة على تقديم الحسابات للأطراف التي كلفتها بهذه المهمة.[3]

[1] هاجيرة ديملي ،**الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة**، مجلة مجاميع المعرفة،رقم 5، أكتوبر 2017، ص170.

[2] لخضر بن علبة، مرجع سبق ذكره.ص 8.

[3] هاجيرة ديملي، مرجع سبق ذكره، ص171..

**خلاصة الفصل:**

تعتمد الجزائر تعتمد على عائدات النفط بالدرجة الأولى كمصدر للعملة الصعبة و لموارد الخزينة العامة عبر الجباية النفطية المحصلة على قطاع المحروقات ، ولهذا فإن تقلبات أسعاره سواء في شكل صدمات سعرية ايجابية كالصدمة النفطية لسنة 2004 أو الصدمة السعرية المعاكسة لسنة 2014 و الصدمة السعرية السلبية لعام 2020 بسبب الوباء العالمي كوفيد 19 ، تكون لها انعكاسات كلّ مرّة على مالية الدولة من خلال تأثيرها الايجابي في حالة ارتفاع الأسعار أو السلبي في حالة انخفاضها على الجباية النفطية و بالتالي على الإيرادات العامة للدولة تبعا لذلك و مستوى الإنفاق العام الممكن تغطيته ، هذه التقلبات ضمن الموارد و النفقات العامة تؤثر بدورها على رصيد ميزانية الدولة من خلال تكوّن فائض ميزاني عند ارتفاع أسعار النفط و عجز ميزاني عند انخفاضها كما هو الحال منذ 2014 ، بالأخص لما تتبع الدولة سياسة مالية دورية عند فترات الرواج لا تستطيع التراجع عنها عند تقلص المداخيل النفطية و مستوى الجباية البترولية ، و هو الأمر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد(FRR) لتغطية العجز الميزاني لسنوات متتالية منذ 2009 ، بالأخص مع برامج التنمية المتبناة التي رفعت سقف الإنفاق العام فوق قدرات الإيرادات العامة على التغطية .

هاته الهشاشة ضمن مالية الدولة الجزائرية تجاه تقلبات سوق النفط و مداخيل تصدير المحروقات و بالتالي حاصل الجباية النفطية ، دفعت الدولة إلى مباشرة عدد من التدابير الإصلاحية لإطار المالية العامة و البحث عن بدائل تمويلية لميزانية الدولة ، كإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و دعم الطاقة الضريبية و محاربة اقتصاد الظل و التهرب الضريبي ، ترشيد الإنفاق العام و زيادة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض ، حوكمة تسيير المال العام في جانب التحصيل و جانب الإنفاق و جانب المراقبة ، و وضع قواعد لتبني إطار موازناتي متوسط يسمح برؤية و سياسة مالية عمومية أكثر استدامة .

# خاتمة

في ظل الاقتصاد العالمي الحالي أصبح النفط أكثر من مجرد مصدر للطاقة، فأهميته الاقتصادية تكمن في أنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة و بالأخص البترولية منها مرهونا بتطورات أسعاره ومن ثم عائداته، فتقلبات أسعار النفط تنعكس سلبا على عمليات التنمية في هذه الدول التي اعتمدت على تحقيق تنميتها على إيرادات النفط، خاصة وأن أسعاره ليست بالمستقرة في السوق العالمية، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى التأثير في حجم العائدات البترولية وبالتالي على حجم الإنفاق الاستثماري.

وما يمكن استخلاصه هو أن تمويل الموازنة العامة للدولة لدى الدول النفطية يعتمد بنسبة كبيرة على مورد واحد هو الجباية النفطية و التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط وهذا ما يجعها في حالة عجز أو فائض.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في تحفيز وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العمومي مستفيدة من الملاءة المالية التي توفرها الجباية النفطية عند ارتفاع أسعاره كما حدث خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2014.

لكن في كل مرة تتراجع فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا وينعكس ذلك على المالية العامة للدولة في الجزائر ، مثال على ذلك الصدمات المعاكسة التي شهدتها أسعار النفط كصدمة 2014 و الأزمة الحالية كوفيد 19 ، ولهذه الصدمات أثر على المالية العامة للدولة من خلال عجز الميزانية ونفاد المدخرات بصندوق ضبط الموارد ، مما يحتم على الدولة ضرورة إحداث تغيرات كإحلال الجباية العادية محل البترولية ووضع قواعد حوكمة لتسيير المالية العامة و تبني إطار موازناتي متوسط .

و قد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على السؤال الذي طرح في مقدمة البحث حول أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة، والتي من خلالها توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات تتضمن في ثناياها إجابات على التساؤلات الفرعية في إشكالية الدراسة.

- **نتائج الدراسة**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله، توصلنا إلى النتائج التالية:

**أ.النتائج النظرية**

1. تعتبر السوق العالمية للنفط سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع عوامل أخرى، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار النفطية.
2. يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول النفطية، مما يجعل معدلات النمو الاقتصادية و كذا إيرادات الموازنة العامة بالإضافة إلى مصادر العملة الصعبة تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، وهو ما يجعل اقتصاديات هذه الدول في تبعية إلى أحوال أسواق النفط العالمية.
3. عجز الميزانية العامة للدولة من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول لما لها من تأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.
4. رصيد الموازنة العامة في العديد من الدول النفطية مرهون بحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، فالفائض المحقق في سنوات ارتفاع الدورة السعرية النفطية ، سرعان ما يتغير إلى عجز موازي بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط ، في ظل دورية السياسة المالية للدولة .
5. تساهم صناديق الثروة السيادية في المحافظة على حق الأجيال القادمة والاستعداد لعصر ما بعد النفط، لكنها قد تلعب دور ضبط و استقرار لمالية الدولة ما بين فترات ارتفاع و انخفاض أسعار النفط .
6. يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيدة بالنسبة للاقتصاديات النفطية لتصحيح مسار نشاطها الاقتصادي وإعادة هيكلة بنية اقتصاداتها، و حوكمة تسيير ماليتها العامة.

**ب.النتائج التطبيقية**

1- تعتبر الجباية النفطية المساهم الأكبر والمصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وهذا نظرا لسيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

2- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلال أو توازنا، وهو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية للجزائر من حالة الفائض إلى حالة العجز.

3.يمول صندوق ضبط الموارد الجزائري من فوائض الجباية البترولية وهذا راجع إلى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وضعف القطاع الصناعي، و هذا ما نلاحظه خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2014.

4.بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ارتفعت الجباية العادية لتغطي ما قيمته حوالي 60 بالمئة من النفقات العامة ولكنه على الرغم من هذا التقدم الملحوظ إلا أنه غير كافي ، وهذا دليل على التطور المنظور في دور السياسة المالية في الجزائر.

5. الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى فكلما حدثت هزة بترولية قابلتها أزمة اقتصادية وهذه الحالة منذ تأميم قطاع المحروقات .

6- انطلقت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تطبيق إطار مالي متوسط المدى (2018-2020) ، لكن التجربة مازالت محتشمة و تتطلب مزيدا من الوقت و قواعد مالية واضحة ملزمة حتى تكون فعالة.

7.في ظل الصدمات النفطية وآثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري المرتكز على العائدات البترولية يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في ظل ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات مالية حاليه ، لكن يجب الانطلاق بالموازاة في مخطط حوكمة لقواعد تسيير المالية العامة بالبلد .

- **اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:**

- عرفت أسعار النفط عدة تقلبات من بينها الصدمات النفطية التي أجريت عليها الدراسة : الصدمة السعرية الايجابية ابتداء من سنة 2004، الانخفاض في أسعار النفط سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لـ 2008، الصدمة السعرية المعاكسة لسنة 2014، والأزمة الحالية كوفيد 19 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط ابتداءا من مارس 2020 ، و بالتالي فالفرضية الأولى صحيحة .

**الفرضية الثانية:**

- الفرضية الثانية صحيحة ، إذ بيّنّا خلال الفصل الثالث ضمن مبحثه الثاني كيف أنّ النفقات العامة تتبع نسبيا التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية النفطية ومن ثم على الإيرادات العامة للميزانية، فبالرغم من إنشاء صندوق سيادي للضبط و الاستقرار تتّبع الدولة في الغالب سياسة مالية دورية تحت ضغط الدور الاقتصادي للنفقات العامة الاستثمارية، الدور الاجتماعي للدولة و ضغط جماعات الريع لإنفاق الفوائض النفطية .

**الفرضية الثالثة:**

– إن ارتباط مالية الدولة و مؤشراتها بدورة أسعار النفط أدخل الجزائر مرارا (أزمة 1986) و كذلك مؤخرا (ابتداء من 2014) ضمن وضع مالي متأزم، أو هو الأمر الذي يحتم على الدولة التفكير في أنجع الطرق لإدارة الموارد المالية العامة المحدودة بفعالية و شفافية، من بين هاته التدابير نجد : إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية ضمن تمويل خزينة الدولة، حوكمة إعداد و تنفيذ و الرقابة على ميزانية الدولة، تبني إطار موازناتي متوسط المدى و إصلاح سياسة الإنفاق العام، و بالتالي فالفرضية الثالثة صحيحة أيضا .

- **الإقتراحات**

1. محاولة إيجاد بدائل أخرى فعالة و ممكنة لسد العجز في الميزانية العامة وعدم الاعتماد على الجباية النفطية بصورة كبيرة ، لكن بالمقابل دون الأضرار بالنشاط الاقتصادي .
2. عدم الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودعم القطاع الزراعي والصناعي والقطاع السياحي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة، و توفير مداخيل جبائية لخزينة الدولة .
3. زيادة الإيرادات غير النفطية وذلك من خلال تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فاعلية بشكل يسمح بزيادة حصيلة الضرائب بشكل تدريجي.
4. تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر إصلاحات هيكلية و مؤسسية عميقة .

- **آفاق الدراسة**

مما سبق نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث والمتمثلة في:

1. حوكمة مالية الدولة : آفاق و قيود .
2. تحديات إصلاح الجباية العادية للدولة .

# قائمة المراجع

- **الكتب**


1. إبراهيم متولي،إبراهيم حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي**، دار الفكر 2010.

2. أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر.

3. أوكيل محمد أمين، **محاضرات في قانون الميزانية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة عبد الرحمن، بجاية، 2015.

4. البرجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، نيسان للنشر، ط1، بيروت، 2000.

5. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان، 1981.

6. حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعة، مصر، 2005.

7. حسين عبد الله، **البترول العربي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

8. حسين عبد الله، **مستقبل نفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، 2006.

9. حسين مصطفى حسين ، **المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2006.

10. حمد بن محمد صالح، **توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2013.

11. خالدة شحادة الخطيب وآخرون، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط2 ،عمان، 2007.

12. زينب كريم الدوادي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان، 2015.

13. سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ط3 ، لبنان، 1992.

14. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 166.

15. سعيد عبد العزيز عثمان،**مقدمة في الاقتصاد العام( مالية عامة، مدخل تحليل معاصر)**، الدار الجامعية الإبراهيمية،الإسكندرية، 2003.

16. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**،( **النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)** ، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، بيروت، لبنان، 2003 .

17. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية، 2000.

18. سيد فتحي أحمد الخولي، **المواد النفطية**، دار زهران للنشر والتوزيع،ط5، جدة، 1997.

19. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

20. طارق الحاج ،**المالية العامة**، ط01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999.

21. عادل أحمد حشيش،**أساسيات المالية العامة( مدخل لدراسة فن الأصول المالي للاقتصاد العام**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2006.

22. عادل حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

23. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ، دار حامد النشر والتوزيع،ط1، عمان ،2007.

24. عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

25. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.

26. عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، دار الفارس للنشر والتوزيع،ط1، 2008.

27. عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها وحاضرها وأفاق تطويرها**، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1982.

28. عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

29. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان بدون سنة نشر.

30. عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق ، بيروت، 1998.

31. فتحي أحمد دياب، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

32. لخضر بن عبلة، **محاضرات مقياس حوكمة الميزانية العامة**،قسم علوم التسيير، الجلفة،2019-2020.

33. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، **محاضرات في المالية العامة**،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013.

34. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، مكتبة اقتصادية، الإسكندرية، 1988.

35. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية ا لعامة،( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3،الجزائر، 2008..

36. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، الجزائر،2012.

37. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات العامة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2003 .

38. محمد ساحل، **المالية العامة( النفقات العامة، الإيرادات العامة، الضرائب، القروض، الميزانية العامة للدولة)**، دار جسور للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2017.

39. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2008.

40. محمد طاقة، هدى الغزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2،عمان،2010.

41. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008.

42. محمد لدوري أحمد، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

43. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، د ط الإسكندرية، 1988.

44. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

45. مديحة حسن الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجميل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 بيروت، 1998.

46. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام(الضرائب والموازنة العامة)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000

47. معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة لطلبة السنة الثالثةLMD**،جامعة قسنطينة.

48. موسى إبراهيم، **السياسة الإقتصادية والدولة الحديثة**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1 ، بيروت، 1998 .

49. مؤيد عبد الرحمان الدويري، طاهر موسى الجنابي، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران النشر والتوزيع، عمان، 1999.

50. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع،ط1 بيروت، 2011.

51. نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، درا المناهج للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2002.

## ➢ المجلات

1. أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.

2. بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية متخصصة في البلدان الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 9، جويلية 2015.

3. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، الكويت، 2005.

4. رؤوف محمد فائق، **الغازات الطبيعية واقتصادياتها**، مجلة البترول، المجلد 17، العدد الأول، فبراير/أفريل 1980 .

5. زغبيب شهرزاد، حليمي حليمة، **الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11،أوت 2008، الجزائر

6. سفيان بوقطابة، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التداعيات والحلول**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس، جوان 2018.

7. شكوري سيدي محمد وآخرون، **استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول (دورية السياسة المالية)**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 11، نوفمبر 2012

8. عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018.

9. علي رجب، **أساسيات تسعير الغاز في الأسواق العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 92، العدد 120.

10. عماد الدين محمد المرئي، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمي**، مجلة جامعة الأزهر لغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، العدد1، المجلد 15، 2013.

11. فوقة فاطمة, بوفليح نبيل, **انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية,العدد 11-2017.

12. كمال رزيق، سمير عمور، **تقييم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 5، جامعة البليدة.

13. لعمرية لعجال، **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد12 ، العدد02.

14. م.بان علي حسين المشهداني، **الأفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 8، العدد 31، جامعة البصرة، 2014.

15. مراد علة، **تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد09، جامعة الوادي، دون س نشر.

16. ملكاوي مولود، **متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية (مخبر التنمية المحلية المستدامة)، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد07، جانفي 2017.

17. مي محرزي، **طبيعة القرض العام ومبرراته وأثاره الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38 العدد02، أفريل 2016.

18. نبيل بوفليح، محمد طرشي، **دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط " صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

19. هاجيرة ديملي ،**الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة**، مجلة مجاميع المعرفة،رقم 5، أكتوبر 2017.

- **المذكرات**

1. إبراهيم بورنان، **الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.

2. أحمد شبيني، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية خلال فترة (1990- 2012)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2013- 2014.

3. أمال فوضيل، **التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009- 2010،.

4. أمجد صباح عبد العالي، **صناعة الغاز الطبيعي في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية لمدة 2000- 2020** ،قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

5. أموقياس أمال، **أثر تقلبات أسعار النفط على صناديق الثورة السيادية، دراسة تحليلية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري 2000- 2014**، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2016- 2017.

6. بوخشية هوارية، دلاس شهيناز، **اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980- 2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016- 2017،.

7. بوشمط بشرى، **أثر أسعار النفط على أسواق الأوراق المالية دراسة قياسية لحالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990- 2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقو ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2016- 2017.

8. بوعبد الله لويزة، **أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)**، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، السنة الدراسية 2017- 2018.

9. حسيبة معزوزي، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دراسة قياسية 1972-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2017.

10. حنان موساوي، أثر **تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية،دراسة حالة الجزائر(2000-2015)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية،جامعة أحمد دراية أدرار،2016/2015.

11. سعاد بولسان، **دراسة تحليلية وتنبؤية لمحددات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة1973-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2015- 2016

12. سمية قميحة، **أثر تراجع أسعار الفط على أداء الصناديق السيادية، دراسة مقاربة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وجهاز أبو ظبي للاستثمار خلال 2000 – 2017**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2018- 2019.

13. سهيلة حياهم، **أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة له، دراسة حالة دول الاتحاد الأوربي خلال فترة (2001- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2015- 2016.

14. شتيوي مروة، **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000- 2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2016- 2017.

15. طرشي مريم، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر للفترة (2000- 2016)**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، سنة الجامعية 2016- 2017.

16. عادل عياشي، معمر دباشي، **نمدجة قياسية للغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1996- 2016)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2018.

17. عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008..

18. عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2015

19. فارس أبو بكر الصديق، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الذي في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة سعيدة، 2018.

20. قابوش لبنى، **آثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام، دراسة قياسية (1990- 2013) حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أم البواقي، 2014-2015،.

21. كنوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه، الجزائر (2003- 2004).

22. لبيض وفاء، **أثر التقلب في الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،2018.

23. لطرش فاطمة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، السنة الدراسية 2015- 2016.

24. هارون هاجر،**تحديات السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر 1990-2015**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2017.

### ➢ الملتقيات والندوات

1. سدى علي، **دراسة ملتقى: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**، جامعة عباس، سطيف، 7، 8 أفريل 2008،

2. عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003

3. مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**،14 جوان 2015، قسنطينة.

### ➢ التقارير والإحصائيات

1. آفاق الاقتصاد الإقليمي، **مؤسسات المالية العامة والنتائج المالية**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2019.

2. بيانات المديرية العامة للضرائب (2000-2017).

3. تقارير وزارة المالية العامة(2000-2017.

4. التقرير السنوي لبنك الجزائر (2000-2017).

5. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي،السداسي الأول من سنة 2015.

6. صندوق النقد الدولي، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد (الولايات المتحدة الأمريكية**، صندوق النقد الدولي حزيران 2005.

7. صندوق النقد الدولي،**دليل شفافية المالية العامة 2007**،ص ص 62-66.

8. منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، النفط والتعاون العربي، المجلد 33 العدد 120 ،شتاء 2007.

➢ **المواقع الإلكترونية**

1. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coronavirus-potential-effects-middle-east-and-north-africa.
2. https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices.
3. https://www.aleqt.com/2020/10/01/article_1934216.html.
4. https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/How-did-the-Corona-Pandemic-Hit-Oil-Prices-Repercussions-Arab-Countries-and-the-Global-Economy.pdf.

5.حيدر حسين آل طعمة، **الإدارة الرشيدة للمالية العامة في البلدان العربية،25-04-2019**،

**http://fcdrs.com/economical/1236**

6.حيدر حسين آل طعمة، تطورات أسواق النفط والاتجاهات المتوقعة،

**http://fcdrs.com/economical/1388**

# ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التقلب في أسعار النفط على مالية الدولة، باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد في الجزء الأكبر من مداخيله على صادرات النفط، ومن هنا جاءت الدراسة لتوضيح انعكاسات الصدمات النفطية على الوضع المالي العمومي للدولة الجزائرية، أساسا على الجباية البترولية ومن ثّم على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة ، التوازن الميزاني ورصيد صندوق ضبط الإيرادات، وهو الأمر الذي يشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة وينعكس على قدرتها على تمويل نشاط الدولة باستدامة.

قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ارتباط المالية العامة من خلال مؤشراتها المذكورة سابقا بالصدمات النفطية إيجابا وسلبا، وأن حوكمة التسيير المالي للمال العام ورؤية متوسطة المدى وإتباع قواعد حذرية خطوات ضرورية لفك هذا الارتباط .

**الكلمات المفتاحية :** أسعار النفط، الميزانية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الصدمات النفطية.

**Abstract:**

This study aims to highlight the impact of fluctuation in oil prices on the state’s finances, considering the Algerian economy depends for the most part of its income on oil exports. Hence, the study came to clarify the implications of oil shocks on the general financial situation of the Algerian state, mainly on oil fiscal revenues and consequently on total revenues, public expenditures, the budgetary balance and the situation of the oil stabilization fund, which is a matter that puts pressure on the state's general budget and is reflected in its ability to finance the state's activity in a sustainable manner.

Through this study, we have concluded that the public finances, through its aforementioned indicators, are linked to the oil shocks, positive and negative, and that good governance of public money and a medium-term vision and following cautious rules are necessary steps to break this link.

**Key words:** oil prices , the general budget, public revenues , public expenditures , oil shocks.